الكوفيون

في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر

الطَّبْعَة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

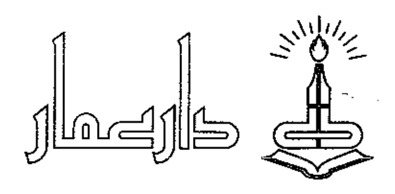
****

رقم التصنيف : ٤١٥
المؤلف ومن هو في حكمه : عبدالفتاح الحموز
عنوان الكتاب : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر
الموضوع الرئيسي : ١ـ اللغات
: ٢ـ النحو والصرف
رقم الإيداع : (١٩٩٧/٧/٨٨٤)
بيانات النشر : عمان: دار عمار

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (١٩٩٧/٧/٨٨٤)

طبع في
الشركة الجديدة للطباعة والتجليد
عمان - الأردن



عمان - ساحة الجامع الحسيني - عمارة الحجيري
هاتف ٦٥٢٤٣٧ ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان - الأردن

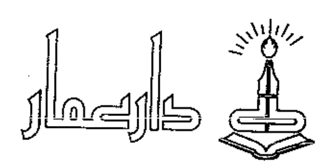
الكوفيون

في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر

د. عبد الفتاح الحموز

أستاذ النحو والصرف في جامعة مؤتة





بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَـــدِّمَة

تَدورُ دراسـاتُ المُحْدَثينَ العـرب فـي هذه المسـألة - فـي فَلَك تَدْوِيـنِ أهَمِّ مايُمْكِنُ أنْ يَقُوْم عليهِ هذا المَذهبُ، وما يُمْكِنُ أنْ يُمَيِّزَه من غيره من المذاهب النحويَّة الأُخْرى، ولاسيَّما المذهَبُ البصريُّ، من حيْثُ السماعُ وطُرُقه، والمسموعُ من كـلامِ العـربِ نَظْمـه ونَثْـره، وكـلام رسـولِ اللهِ صلَّى الله عليـه وسلّم ، والاحْتجاجُ لهذا المَذْهَبِ ، أو ذاك، وإنَّ هذا المَذْهَبَ أكْثَرُ تَشَدُّداً وانْضِباطاً من ذاك ، وغيـر ذلك من المسـائِل الأُخْرَى التـي تطالِعُنا في أثْناءِ هذه الدراسـات وحَنايَاها.

وقد تناسَتْ هذه الدراساتُ - إلاَّ في فَلَتَـاتٍ قليلات - أنْ تَكَشف عمَّا في هذا المذهب الكوفيّ من إسهاماتٍ أو تأثيرٍ في المناهجِ اللغويَّة المعاصرة، وهي إسـهامـاتٌ وتأثيـرٌ تَكْمُنُ فـيمـا يُمكنُ أنْ نَسِمَـهُ بالـتوطئـة والإرْهاصات ، أو البـذُورِ الأُولى لها. وتناسَتْ أيضـاً أن تُجَلِّيَ السمـاتِ المنْهَجِيَّةَ لِكُلِّ مَذْهَبٍ.

ولِرَأْبِ الصَّدْع، وسَدِّ تلكِ الثَّغْرَة التي لَمَّا تُسَدّ؛ رأيْتُ أنْ أنْهَجَ نَهْجاً يخـتلف عَنْ نَهْج هـؤلاء في دراساتهم [1]، أُبيِّنُ فيـه السمـاتِ المنهجيَّـة التي تتـراءَى للدارس في المذهَب الكوفيِّ على وفْقِ المناهجِ اللغويَّة المعاصرة، وهي

---

(١) انظر : د. مهدي المخزومي ، مَدْرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. عبد الحميد طلب ، تاريخ النحو وأصوله ، د. عبد الرحمن السيِّد ، مدرسة البصرة النحويَّة ، د. شوقي ضيف، المدارس النحويَّة، سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو، د. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحويَّة، د. مصطفي السَّنْجَرجي ، المذاهب النحويَّة ، د. محمد خير الحلوانيّ، الخلاف النحويّ بَيْنَ البصريِّين والكوفيِّين وكتاب الإنصاف ، د.رزق الطويل، الخلاف بين النحويِّين ، سامي عوض ، دراسة في النحو البصريِّ والكوفيِّ،زين الدين مهيدات، قاعدة النحو الكوفيّ في مسائل الخلاف ، وغيرها.

سماتٌ يُمكنُ أنْ تكون منارات ، وأقْباساً تَسْتَنيْرُ بها هذه المناهجُ أو قد اسْتَنارَتْ، إنْ تَوَهَّمْنا اطِّلاعَ روّادها عليها. ولَسْتُ أَذْهَبُ في هذه المسألة إلى أنَّ كُلَّ ما يَتَوافَرُ من سماتٍ منهجيَّة في كُلِّ مَنْهَجٍ لغويٍّ مُعاصِرٍ- قد أخذ الكوفيُّون قَصَبَ السَّبْقِ فيه.

ولقد تَبَيَّنَ لي من خلالِ هذا البحْثِ أَنَّ الكوفيِّينَ يُمْكِنُ أنْ يكونوا رُوَّاداً للمنهج الوَصْفيِّ المعُاصِرِ؛ لأنَّ كثيراً مِمَّا يقومُ عليه هذا المَنْهجُ يَتَوافَرُ في مَنْهَج الكوفيِّين في النحوِ والصّرْفِ. ولَعَلَّ أَهَمَّ ما يُمْكِنُ عَدُّه من هذه المسألة في نَهْجِهِمْ- مايأتي:

(١) اسْتِقْراؤهم للكلام العربيِّ ما اسْتَطاعُوا بالارتِحال إلى البَوادِيْ وغيرها من مساكِنِ الأعْرابِ؛ للاسْتماعِ إليهم، وتَدْوِيْن هذا المَسْموعِ أيّاً كانَ . ثُمَّ عُكُوفُهُمْ على النَّظرِ فيه والتأمُّل بَحْثاً عَمَّا فيهِ مِنْ وشائِجَ أو تنافُرٍ ، أو اخْتلافٍ ، وهي مَسْأَلَةٌ انْتَهَتْ بهم إلى توزيع ما اسْتَقْرَوه، وأحْصَوْهُ في مجموعاتٍ على حَسَبِ ما تَبَدَّى لَهُم من عَلائِقَ بَيْنَ الأشْباهِ والنَّظائِر، ثم رَجْعُهُمُ النَّظَر في هذه المجموعاتِ وأشْكالِها اللُّغويَّة؛ لتحديدِ ما يُمكِنُ أنْ يَتَوافَرَ فيها مِنْ سماتٍ أَكْثَرَ دقَّةً، وأَكْثَرَ شمولاً لهذه الأشْكالِ اللغويَّة في هذه المسموعات، وهي مَسْأَلَةٌ فَرَضَتْ عَلَيْهِم سُلْطانَها من حَيْثُ وجُوبُ مُواصَلَةِ التَّصْنيفِ والتَّوْزيعِ في وحْداتٍ ذاتِ عَناصِرَ وأشْكال لُغويَّةٍ جديدة، يُمْكِنُ أنْ تُوَصَّل على حَسَبِها الأُصُولُ والقَواعِدُ، وهكذا دَوالَيْكَ.

ومَا مَرَّ من اتِّجاهٍ إحْصائيٍّ تَصْنيْفيٍّ يُعَدُّ من أهَمِّ مايَقُوْمُ عليه المَنْهَجُ الوَصْفيُّ المعاصِرُ.

(٢) توسيْعُ دائرَة ما يُمْكِنُ أنْ تُبْنَى عليه القواعِدُ والأُصُولُ النَّحْويَّةُ والصَّرْفيَّة، وتُقاسَ، زمانيّاً، ومَكانيّاً، وسماعاً مِنَ الناطِقيْن من أبناءِ القبائِل،

إذْ تجاوَزَ الكوفيُّونَ القيودَ الزَّمانيّة والمكانيَّة والقَبليّةَ التي وضَعها البصريُّون خُصومُهم، وخَضَعوا لسلطانِها، فقاسُوا على الشاذِّ، والنَّادرِ، والقَليل، وما يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ على الضرورة الشّعريَّة، وما لا يُعْرَفُ قائِلُهُ من الشِّعْرِ والنَّثْر، وما يُعَدُّ من بابِ القراءات الشَّاذَّة، أو السَّبْعِيَّة التي وَسَمها البصريُّون بالشُّذوذِ، أو القُبْحِ، أو غيرهما؛ لأنَّها قراءاتٌ متواترةٌ تتوافَرُ فيها قيودُ السَّماعِ. والقَوْلُ نَفْسُه في القياسِ على كلام بعض القبائِل التي دَعا البصريُّون إلى عَدَمِ القياس عليه، كقُضاعَةَ، وأَعْرابِ سوادِ بَغْدادَ، وغيرِهم.

وما مَرَّ من حَديثٍ مُوْجَزٍ يَشْهَدُ بأَنَّ الكوفيِّين أكْثَرُ احْتراماً للُّغة، أو الكلام بِمُسْتَوياتِه المختلفة، ومُسايَرةً لطبيعَتِها، واعْتِداداً بالمَسْموعِ أيّاً كان في بناءِ القواعِدِ والأُصولِ. ويُعَزِّزُ ذلك مواقِفُ نُحاتِهم من الحديث النبويِّ، من حَيْث بناءُ الأُصول، أو الاستِئْناسُ، أو شَرْحُ معاني الكلمات وتَفْسيرُها، وهي مواقفُ تُنْبِئ بجلاء ووضوح تامَّيْنِ عنْ هذا الاعْتِدادِ ولا سيَّما ما يُطالِعُنا في تآليْفِ أبي بكر الأنْباريّ مِن احْتِرامٍ لِلحديث النَّبَوِيّ الشَّريف.

ويَلْتَقي الكوفيُّونَ المنَهْجَ الوصفيَّ اللغويَّ المعاصرَ في هذه المسألة، إنْ لم نَذْهَبْ إلى أَنَّهم رُوَّادُه، من حَيْثُ إنَّ هذا المَنْهَج يَعْتَدُّ بالكلام المَنْطوق بأشْكاله اللغويَّة، ومُسْتَوَياته المختلفة، فلا يُفَرِّقُ بين لغة مُتَكلِّمٍ أو آخر، فصيحاً كان أو غير فصيحٍ، وفي أي زمَنٍ أو فَتْرةٍ، مُعَاصِراً كانَ أو غَيْرَ مُعاصِرٍ، وفي أيِّ بيْئَةٍ لُغَويَّة.

(٣) أنَّ الكوفيِّين لا يَلْجَؤون إلى التَّقدير، والتَّأْويل، والتَّخْمِينِ، والحَزْرِ، أو إلى حَمْلِ الكلام على غَيْرِ ظاهِرِه، في الغالِب؛ لأنَّهم يُسايرونَ طبيعَةَ اللغةِ ورُوْحَها؛ ولذلك توصَّلُوا إلى أُصولهم النحويَّةِ، أو الصّرْفيَّةِ من خِلالَ رَجْعِ النَّظَرِ في أشْكال الكلام العربيّ الذي أَحْصَوْه، وما بَيْنها مِنْ وشائِجَ، وعَلائِقَ هاجِرِينَ

الأُصُولَ المِعْياريَّةَ المُتَوَهَّمَة التي تُخْضَعُ لها النُّصوصُ اللغويَّة قَسْراً، في كثيرٍ منها. وهم في هذا النَّهْجِ يَلْتَقُوْنَ الاتِّجاهَ الوَصفيَّ السِّياقيَّ.

(٤) أنَّ نَهْج الكوفيِّين في القياس؛ لِوَضْع أصُولِهم النحويَّة والصَّرْفيَّة – على ما أَحْصَوْه من كلامِ العَرَبِ، كما مَرّ – يُنْبِئُ عن احْترامِهِم لكلِّ ما سَمِعوه، وهَجْرِهِمْ للتأويل ، والتقديرِ، وغيرهما مِمَّا يُعَدُّ من باب اهتمامات المعياريِّين والتوليديّين التّحْويليِّيْنَ .

ومِنَ البديهيِّ أن يلجَؤوا إلى قياس ما لا يَتَوافَرُ لَهُ شاهِدٌ، أو تَرْكِيْبٌ لغويٌّ ؛ لأنَّ كلام العَرب لا يُمْكِنُ أَنْ يُحاط بِه كُلِّهِ ، أو أنْ يُسْمَعَ كُلُّه من الأعْرابِ أيّاً كانوا. وهي مسأَلَةٌ لا بُدَّ فيها من الالتجاءِ إلى القياسِ، كما ذَكَر الكِسائيُّ ، وغيرُه.

وتتَبَدَّى من نَهْج الكوفيِّين في القياس – النَّزعَةُ الوصْفِيَّةُ بجلاءٍ ، وهي نَزْعَةٌ تَتَراءَى في التجائِهِم إلى السَّماع في أُصولِهِمْ إلى أَكْثَرَ من تِسْعٍ وعِشْرِيْن مَسْأَلَةً من مسائِل (الإنصاف في مسائِل الخِلاف)، وإلى أُخرى مِثْلِها، عَزَّزوا فيها السَّماعَ بالقياسِ، وفي التجاءِ خصومِهِم البصريِّين إليه في خَمْسَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً.

أمَّا نَهْجُهُم في القياس فيما لا يَتوافَرُ له شاهِدٌ من الأُصُوْلِ فَهُوَ وصْفِيٌّ أَيْضاً ، في الغالِبِ ، بعيدٌ عن التَّأْويل، والتَّقدير، سواء أكان ذلك في حَمْلِ النَّظيرِ على نظيره ، أو الشيءِ على نَقيْضِهِ ، أو الفَرْعِ على الأصْلِ، أو غير ذلك.

وتَبْدو هذه المسأَلَةُ بوضوحٍ وجَلاءٍ في تلك المسائِل التي حَرَصْتُ على تَدْوينها ، وحَشْدِها في هذا البحث من كتابِ (الإنصاف في مسائِل الخلاف)، منْ حَيْث كونُ قياسِهم سَهْلاً، غيرَ مُعَقَّدٍ، أو مَرَكَّبٍ، قد يَدُلُّ أحْياناً على نَزْعَةٍ فِطْرِيَّةٍ؛ لأنَّه يَنبُع من الأشْكالِ اللغويَّة في التَّراكيْبِ ، أو الشَّواهِدِ ، لا مِنْ أُصولِ معياريَّةٍ مُتوهَّمةٍ.

ولَسْتُ أدَّعي أنَّ أقْيسَة الكوفيِّين كاملَةٌ مُتَكامِلَةٌ من حَيْثُ النَّزْعَةُ الوَصْفِيَّةُ التي تُوْمئ إلى اليُسْرِ، أو السُّهولَة، وهَجْرِ التَّعْقيدِ، والبُعْدِ عَنِ المَنْطِقِ، والفَلْسَفة، والأحْكامِ الفقهيَّة، التي قد تَفْرِضُ سُلْطانَها على بَعْض أحْكامهم في النحو والصَّرْف؛ لأنه لابُدَّ من أنْ تَتوافَر بَعضُ المسائل التَجَؤوا فيها إلى القياس الذي يتَخَلَّلُه التَّعْليلُ، وهَجْرِ السَّماعِ الذي يتَوافَرُ، على خِلافِ نَهْجِهم العامّ.

(٥) أنَّ حِرْصَ الكوفيِّين على أنْ يَشْرحوا أُصولَهم في النَّحْوِ والصَّرْفِ، ويُفَسِّروها لِطُلاَّبهم، ومُريديْهم، وغيرِهم مِمَّنْ يَرْغَبون في هذا الشَرْحِ، والتَّفسير، وعلى أنْ يُدافِعوا عَنْها؛ لتعزيزِها، وتقويَتِها؛ لِئَلاَّ تَنْهارَ، أو تَنْخَرِمَ بالإضافة إلى أُصولِ خُصُومِهِمْ من البصريِّين، وغيرِهم - قَدْ فَرَضَ عليهم أنْ يَلْجَؤوا إلى التَّعْليلِ، وهو تَعْلِيْلٌ يدورُ في فلك ما يُمْكِنُ وَسْمُه بالعِلَلِ السَّماعِيَّة التّي تَكْمُن في الالتْجاءِ إلى كَلامِ العَرَبِ، وبالعِلَلِ الأُولى، أو التَّعْليميَّة، التي يضطرّون إلَيْها للإجابَة عن بعضِ أسْئِلَةِ طُلاَّبهم، ومُرِيْديهم.

وتَبْدو هذه المَسْأَلَة في إجابة الكسائيّ سائِلَهُ عَنْ بناءِ (أيٍّ) بأَنَّها هكذا خُلِقَتْ. ولا تَخْرُج عِلَلُهم التعليميَّةُ عن النَّهْج الوصْفيِّ، فهي لَيْست مُعقَّدَةً، ولا تقُومُ على التَوَهُّم، والتَّخَيُّلِ، والافْتراضِ؛ لأنَّها تَنْبُعُ من الأشْكال اللغويَّة في التركيبِ اللغويّ، على وَفْقِ أذْواقِ نُحاتِهِم المُعَلِّلين، وقرائِحِهِمْ، ومُقْتَضياتِ هذا التَّعْليلِ، ومُتَطَلَّباتِه. وقد يكونُ لِمُعْتَقَداتِهم ومَذاهِبِهِمْ أَثَرٌ في أنْ تكونَ بعضُ عِلَلِهم فيها نَزْعَةٌ فلسفيَّةٌ مَنْطقيَّةٌ، وهي نَزْعَةٌ بعيدَة عن طبيعة اللغة، وهي عِلَلٌ قَليلَةٌ جداً، كالفَيْضِ، والاتِّحاد.

وتَبْدو النَّزْعَةُ الوَصْفيَّةُ في عِلِلهم، كالضَّعْفِ والقُوَّة، والمُجاوَرةِ،

والتَّخفيف لكثرة الاستِعْمالِ ، والخِفَّة والثِّقلِ، والعِوَضِ، أو النِّيابَة ، والفرْق ، أو تَحقيق أَمْنِ اللَّبْسِ، والنظير ، وغيرها.

وتتداخلُ العِلَلُ مَعَ القياسِ أحياناً في نَهْج الكوفيِّينَ في مسائِلَ ، كتَوَهُّمِ أصْلِ ما يُحْمَلُ على أنَّه مُرَكَّبٌ، والاسميّةِ والفعْليَّة، والإعْرابِ والبناء، والعامِلِ، والتَّنْكيرِ والتَّعْريف، وأصالة الحروفِ وزيادَتِها، وأصالَة الفِعْلِ والمَصْدَر ، وما لايَصِحُّ الابْتداءُ بهِ من الأصواتِ، وضمير الفَصْلِ ، وتَقَدُّمِ الفاعِلِ على فِعْلِه.

وقد تَتَلاشَى في نَهْجِهِمْ النّزعَةُ الوصْفِيَّةُ في بَعْضِ المسائِل، أحْياناً ، ومِنْ ذلك عَدُّ لامِ الابْتداءِ لامَ جوابِ قَسَمٍ مَحْذوفٍ ، وبعضُ مسائِلِ العامِلِ ،والاسْمُ المُنادَى إذا كانَ علماً مُفرداً ، وتَحَمُّلُ الخَبرِ الجامِدِ ضميراً، والاسْمُ الواقِع بعد (لو) ، ورَفْعُ (غُدْوَة) بَعْدَ لَدُن، وغيرُ ذلك . وهذه المسائِلُ التي على خلاف مَنْهَجِهِم العامّ قليلَةٌ جداً بالإضافة إلى تِلْكَ التي تَتَوافَرُ عِنَد خُصومهم البصريِّيْنَ ، أو تِلك التي سايَروا فيها طبيعَة اللغةِ ورُوحَها ، والْتَجَؤوا فيها إلى السَّماع، والتعليلاتِ التَّعليميَّة الأوَّليَّةِ، أو مسائِل القياس التي تَتَداخَلُ مع العِلّة.

وتُطالِع القارئَ في نَهْجِ الكوفيِّين بعضُ الإرْهاصات والإيماءاتِ تُعَدُّ من اهتمامات المنهجَيْنِ التاريخيّ المقارن، كما في تَرْكيب - بَعْض الألفاظِ، كُمنْذُ، وغيرها، والتَّحويليِّ التوليديِّ ، أو المعياريّ ، وهو مَنْهَجٌ يَبْدُو في بعضِ المسائِلِ، منها : الاعْتِدادُ بالأصْلِ المُتَوَهَّمِ، وبعضُ مسائِل العامِلِ، والحَذْفُ ، والزِّيادةُ أو الإقْحامُ، والرُّتْبَةُ ، والإحْلال الذي يَتراءَى من خِلالِ تَضْمينِ حَرْفٍ معنى آخر ، والوصْفُ بالمصْدر ، والتَّضْييقُ الذي يَكْمُنُ في حَذْفِ عُنْصُرٍ من عَناصِرِ التَّرْكيبِ ، على أَنْ يَنُوْبَ عَنْه ما بقي مِنْه في العُنْصُرِ الأوَّل، كما في

تَرْخيم المنُادَى المُضافِ إليه بحذْفِ التاءِ من آخِره، وكَوْنِ اللهُمَّ، وهَلُمَّ، ووَيْلُمِّه، وأيْشٍ، وعِمْ صباحاً مِنَ المُركَّبات.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ الكوفيِّين وغيرهُم من النحويِّين القُدامَى - لم يُغْفِلوا المعاني في تَعْليلاتِهم، أو أقْيسَتِهم على خلافِ المنهج الوَصْفِيّ، ولعَلَّ ذلك يَعُودُ إلى ما في القرآنِ الكريم وحديث الرسُوْلِ الكريم من أَحْكامٍ، وفرائضَ، وعَقائِدَ، وتَفصيلاتٍ، وهي مسائلُ يجبُ التَّقيُّد بها، وحَمْلُ ما في القران الكريم والحديثِ نحوياً وصَرْفياً على هَدْيها، والسَّيرُ في دَرْبها. والقولُ نَفْسُه في الأحْكام الفقهيَّة والمذَهَبيَّةِ التي يُؤْمنون بها، ويَدْعُوْن إليها من حَيْثُ وُجُوبُ التَّقيُّدِ بها. ويُمْكِنُ أنْ يُحْمَل ذلك على مُراعاةِ ظروف المُتكلِّم النَّفْسيَّة والاجتماعيَّة، وغيرها.

وبَعْدُ، فلقد رأَيْتُ أنْ يكون هذا المُؤَلّفُ في أربعة فُصولٍ:

الفَصْل الأوَّل: الكوفيُّون والسَّماعُ.

الفَصْل الثاني: الكوفيُّون والقياسُ.

الفَصْل الثالِثُ: الكوفيُّون والتَّعليْلُ.

الفصل الرابع: الكوفيُّون وبعضُ المسائِل التي على خِلاف مَنْهَجهم الوَصْفِيّ.

ونَهَجْتُ فيه نَهْجاً حَاوَلَتُ فيه تَبَيُّنَ المنْهَجِ الكوفيِّ في النَّحْوِ والصَّرْف، من حَيْثُ كَوْنُهُ وصْفياً، في الغالِب، مُتناسياً مَذَهَب البصريِّين في تلك المسائِل التي حَشَدْتُها لتعْزيْزِ هذا المَنْهج الوصْفيِّ الكوفيِّ .ولا بُدَّ للقارئِ من تَبيُّن ما يَأْتي:

(١) أَنَّني آثَرْتُ أنْ أُدَوِّنَ المسائِلَ الخلافيَّة، كما ذَكَرها أبو البركاتِ الأنْباري في (الإنْصاف في مسائل الخلاف) مُغْفِلاً تِلْك المُجْمَعَ عَليها.

(٢) أَنَّني آثَرْتُ الاكْتفاءَ بالمَذْهَب الكوفيّ؛ لأنَّهُ ضالَّتي في هذا البَحْثِ وبُغْيَتي.

(٣) أنَّ هنالكَ بَعْضَ المسائلِ قَدْ تبدو مُكرَّرَة ، وهو نَهْجٌ يعودُ إلى تَوْزِيْعِ موضوعاتِ هذا البحث ومسائله المختلفة التي تَقْتضي هذا التَّكريرَ.

(٤) أَنَّني آثَرْتُ الاكْتِفاءَ بتعليلات الكوفيِّين أيَّاً كانَتْ من حَيْثُ القَبُوْل والرَّفْضُ ؛ لأنَّ ضالَّتي تَبْيِيْنُ ما فيها من سماتٍ مَنْهَجِيَّةٍ وصْفيَّةٍ ، في الغالِب.

(٥) أنَّ القياسَ والتَّعْليلَ قد يتداخَلانِ، وعلى الرَّغْمِ من ذلك فإنَّني آثَرْتُ الفَصْلَ بَيْنَهما .

(٦) أنَّني نَهَجْت نَهْجاً وصْفيّاً في تَدْوِيْنِ ما في هذا البَحثِ من مسائِلَ؛ لأنَّ هذا المُؤَلَّف يَدورُ في فَلِك تَدْوِيْن ما في المَنْهج الكوفيِّ من مسائِلَ يُمْكِنُ عَدُّهم فيها رُوَّاداً في المَنْهجِ الوصْفيّ.

الفصل الأول

الكوفيّون والسَّماع

يَتراءَى لي حملاً على أهمّ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب سِمات المنهج الوصفيّ المعاصِر – أنَّ الكوفيِّين يُمْكِنُ أنْ يكونوا روَّاداً في هذا المنهج، وأنَّ قصَبَ السَّبْقِ بأيديْهم في هذه المسألة، ولعلَّ مايُعَزِّز ذلك ما يأْتي:

أوَّلاً: حِرْصُهم على السَّماع من أهل اللغة في بنائِهم قواعدَ النحوِ والصَّرف وأُصولهما على شواهِدَ سَمِعوها من الأعراب أيّاً كانوا:

لقد سَمِعَ الكوفيُّون الكلام العربيَّ، نَظْمَه ونَثْرَه، من أعْرابٍ يَثِقون بهم؛ إذْ تنقَّل بعضُهم بين البوادي، والتقى الأعرابَ، وسَمِعَ منهم، ودَوَّنَ ما سَمِعَهُ. ولقد أخْضَعوا ما جَمَعوه وسَمِعوه للتَّصْنيف والتوزيع على حَسَب الحركات الإعرابيَّة، أو الصرفيّة، أو غيرها، فتوافَرَتْ لديهم مجموعاتٌ من الشواهِد يَرْبِطُ شواهِدَ كُلِّ مجموعة وشائجُ تميِّزها من غيْرها، ثمَّ راحُوا يُوَزِّعونَ عَناصِرَ كُلِّ مجموعةٍ على مجموعاتٍ أُخَرَ أكثَر تحديداً، وأوْثَقَ ارتباطاً بعضها ببَعْض[1].

ولَعَلَّ هذا الجَمْعَ أو الإحْصاء، وتوزِيْعه على المجموعاتِ يَلْتقي المنهجَ الوصفيَّ الإحْصائِيَّ المعُاصِر، إنْ لم نَذْهَبْ إلى أنَّ الكوفيِّين كانوا فيه أسْبَقَ من رُوَّاد هذا المنهج.

ومِمَّا يَشْهَد على اعتداد الكوفيِّين بالمسموع من الكلامِ العربيّ، وتقيُّدهم به في بناء الأُصولِ والأحْكام- تلك الإشاراتُ التي تطالِعُنا في بعض المظانِّ، وهي إشاراتٌ تُنْبِئُ عمَّا مَرَّ. فالكسائِيُّ أنْفَدَ خَمسَ عَشرَةَ دَواةَ حِبْرٍ في تدوين ما سَمِعَهُ من الأعراب في البوادي زيادةً على ما يَحْفَظُ[2]، والفرَّاء كان يلازِم ثلاثة فصحاءَ من العرب، هُمْ: أبو الهيثم العُقَيْليّ، وأبو ثروان العكليّ، وأبو فَقْعَس الأسدي، وغيرهم.

وتطالِعنا في تآليفهم ألفاظٌ تدلُّ على عِنايَتهِم بالسَّماع، وهو ما يُسَمِّيه أنْصارُ المنهج الوصفيّ بالكلام المنطوق.

---

(١) انظر: الفرّاء: معاني القرآن: ١/٥٤، ٩٦، ٢/٣٣. ٣٤، ٣٩، ٣٢٢، ٣/١١٢، ١٢١.

(٢) انظر: ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء: ١٣/١٦٩.

وتَبْدُو هذه المسألَةُ في اعْتِداد الكسائيّ بالسَّماع، والأخْذِ عَمَّنْ يَثِقُ بهم من الرُّواة في كونه أَحَدَ القُرَّاء السبعة؛ لأنَّ القراءةَ سنَّة متَّبعَة، تُعَوِّلُ كثيراً على الرواية المنقولة، وردِّ بعضِ الآراءِ في اللغة بما سَمِعَه من الأعراب[1]. ولعلَّ خيرَ ما يَشْهَدُ على هذا الاعتداد المسألَة الزُّنبوريَّة؛ إذْ ردَّ فيها قول سيبويه بما سمعه منهم [2].

ويُرْوَى عنه:« على ماسَمِعْتُ من كلامِ العربِ ليس أَحَدٌ يَلْحَنُ إلاَّ القليل »[3]؛ ولذلك يطالِعُنا بإضافة حيثُ إلى المفرد[4]، والجَزْم بلن[5] قياساً على ماسَمِعَ. وممَّا يُعَزِّزُ هذا القولَ قولُ الأخْفَشِ ، وغيره :« أَنْحَى الناسِ مَنْ لم يُلَحِّنْ أَحَداً. وقال الخليلُ: لغة العَرَبِ أَكْثَرُ من أنْ يَلْحَنَ فيها متكَلِّم »[6].

وذكر ابن درستويه: « كان الكسائيّ يسْمَعُ الشاذَّ الذي لا يجوز إلاَّ في الضَّرورَة ، فيجعلهُ أَصْلاً، ويقيْس عليه، فأَفْسَدَ بذلك النحوَ »[7].

وجاء في (مُعْجم الأُدباء): « كانَ يَسْمَعُ الشاذَّ الذي لا يجوزُ من الخطأ واللَّحْنِ، وشِعرَ غير أهْل الفصاحة ، والضرورات، فيجعل ذلك أَصلاً، ويقيسُ عليه حتى أَفْسَدَ النحو »[8].

ومن الأقوال التي تعَزِّز اعتدادَ الفرَّاءِ بالسَّماع: لا يُقصَرُ للضَّرورة إلاَّ مَأخَذه السَّماعُ دونَ القياس[9]، وقال بعضُ العرب ، وسَمِعْتُ العَرَبَ، وسَمِعْت

(١) انظر: ابن النديم ، الفهرست : ٩٦، وانظر : معاني القرآن : ٢٤٣/٣.

(٢) انظر : أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٢/٢-٧٠٦.

(٣) انظر: د. عبد العزيز مطر، لحن العامَّة : ٤٧.

(٤) انظر : ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب: ١٧٧، أبو حيَّان النحويّ ، ارتشاف الضرب : ٢٦٢/٢.

(٥) انظر : أبو حيَّان النحويّ، تذكرة النحاة : ٤٨٣.

(٦) انظر: د. عبد العزيز مطر، لحن العامَّة : ٤٧.

(٧) السيوطيّ، بغية الوعاة : ١٦٤/٢، ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء : ١٨٣/١٣.

(٨) ياقوت الحموي، معجم الأدباء : ١٨٣/١٣.

(٩) انظر : ابن هشام الأنْصاريّ، شرح قصيدة بانت سعاد : ١٠.

أعرابياً، وسَمِعت أعرابيَّةً ، وأنْشَدَني بعضُ العرب، وغير ذلك من الألفاظ[1].

وتَشيْعُ في مُؤَلَّف ثَعْلَبٍ (مجالس ثَعْلَب) ألفاظٌ تُنْبِئ عن أنَّهُ أُنْشِدَ كثيراً من الأبياتِ الشعريَّة التي ذكرها فيْه [2]، ويَشيع فيه ما يُمْكِنُ أنْ يدورَ في فلك التَّحديث ، وبعضِ ألفاظ الحكاية، نحو : حَدَّثني، وحَدَّثنا، وغيرهما[3].

ويَعْتَدُّ بسماعِ غيره مِمَّنْ يثق بهم كابن عائشة[4]، والفَرَّاء[5] وغيرهما.

ثانياً: أنَّ الكوفيِّين وسَّعوا دائرة مَسْموعاتِهم، ولم يضيِّقوها زماناً ومكاناً:

وهذه التوسعَة تُعَدُّ من الأُسُسِ الرئيسة التي يقوم عليها المنهجُ الوصفيُّ المعاصِر؛ لأنَّ رُوَّاده وأنْصارَه يدعُون إلى وضع القواعد والأصول قياساً على اللغة المستخدمة بمستوياتِها المختلفة، لا التقيُّد بقواعِدَ وأُصولٍ ذِهْنيَّةٍ، وهي قواعِدُ وأصُولُ لا بُدَّ من إخْضاع اللغة المنطوقة أو المكتوبة في أيِّ مستوىً ، أو مكان، أو زمان لها، كما في المنهجين المعياريّ والتوليديّ التحويليّ.

ولقد حَدَّد المتشدِّدون من النحاة البصريِّين القبائلَ التي يُحْتَجُّ بكلامها في بناء القواعد والأُصول في النَّحو والصَّرف : « وُجِدَ بخطِّ أبي نَصْرٍ محمد ابن محمّد الفارابيّ كتاب صنعهُ، وسمَّاه كتابَ الألفاظِ والحروف، وكان أوَّله: كانت قُرَيْشُ أَجْوَدَ العرب انتقاءً للأَفْصَحِ من الألفاظ، وأسهَلها على اللسانِ عند

---

(١) انظر : الفرَّاء ، معاني القرآن : ١/١٤، ٥٠، ٥٨، ٩٠، ٢١٧، ٢٩٩، ٣٢٣، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٣٢، ٢/ ١٠٢، ٢٢٣، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣/ ١٥، ٧٨، ٢٤٠، ٢٤٦، وغير ذلك. وانظر : المنقوص والممدود: ١٢، ١٥، ٢٦.

(٢) انظر : مجالس ثعلب : ٣٦، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٥٣٩٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٨، ٢١٩.

(٣) انظر : مجالس ثعلب : ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٩٤، ٣٧٩، ٣٩٣، ٥٨٨، ٣٧٨ (حكى)، ٢٢٠، ٢٢١.

(٤) انظر : مجالس ثعلب : ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٥٤، ٥٩٠.

(٥) انظر : مجالس ثعلب : ٥٨٨.

النطْقِ، وأحْسَنها سُمُوعاً، وأبينها إبانةً عَمّا في النفسِ. والذين عنهم نُقِلَت اللغة العربيَّة ، وبهم اقْتُدِيَ، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيّ من بين قبائِل العرب هم : قَيْس ، وتميم ، وأسَد، فإنَّ هؤلاءِ هم الذين عنهم أُخِذَ أكثر ما أُخِذَ، ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب، وفي الإعراب ، والتَّصْريف، ثمَّ هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائِيِّينَ. ولم يُؤْخَذ عن غيرهم من سائِر قبائِلهم. وبالجملة فإنَّه لم يُؤْخَذْ عن حَضَرِيّ قَطُّ، ولا من سُكَّان البراري مِمَّن كان يَسْكُنُ أطْراف بلادِهم التي تُجاوِرُ سائِرَ الأمَمِ الذي حَوْلهم، فإنَّه لم يُؤْخَذْ لا من لخم، ولا مِن جُذام، ولا من مِصْر والقبط، ولا من قُضاعَة، ولا مِنْ غَسَّان، ولا من إياد، فإنَّ هؤلاء كانوا مجاوِرِيْنَ لأهْل الشام ، ومخالطين لهم، وكان أكثَرُهم نَصارَى يقرءون في صَلَواتِهِم بغير العربيَّة، ولا من تَغْلب، والنَّمِر؛ فإنَّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانيَّة، وكانوا أيضاً نَصارَى، ولا من بَكْر؛ لأنَّهم كانوا مجاورين للنبط والفُرْسِ، ومخالطين لهم، ولا من عَبْدِ القَيْس؛ لأنَّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا مِنْ أزْد عُمان، لمخالطتهم للهند، والفُرس، ولا مِنْ أهْلِ اليَمَنِ أصلاً؛ لمخالطتهم للهندِ والحبشَة ولولادة الحبشة فيهم، ثم لمخالطتهم للفرس بعد أنْ لحق هؤلاء أنَّهم فيهم ، ولا من بني حنيفة، وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكَّان الطائف، لمخالطتهم تُجَّار الأُمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنَّ الذين نقلوا اللغة صادَفوهُم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالَطُوا غيرهم من الأمم، وفسَدَت ألسِنتُهم، والذي نقل اللغة واللسان العربيّ عن هؤلاءِ ، وأثبتها في كتابٍ وصَيَّرها علماً وصناعةً هم أَهْلُ الكوفة والبصرة فقط بين أمصار العرب. وكانت صنائِعُ هؤلاء التي بها يعيشون الرعايةَ، والصَّيْدَ، واللُّصوصيّةَ، وكانوا أقْواهم نفوساً ، وأقْساهم قُلُوباً، وأشدَّهم توحُّشاً وسبعيّةً، وأمنَعَهم جانباً، وأشدَّهم حَمِيَّة، وأحبَّهم لأنَ يَغلِبوا،

وأن لا يُغْلَبوا ، وأعْسَرَهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخْلاقاً ، وأقلَّهم احتمالاً للضّيمِ والذلَّة"[1].

ويظهر مِنْ هذا الاقتباس المطوّل تلك القبائلُ التي يجب أنْ تُبْنَى القواعدُ والأصولُ على كلامها، وتلك التي يجب أن تُسْتثْنى؛ لأنَّ لغتها ليست نَقِيَّةً صافيَة، ويُنْبِئُ هذا النصُّ أيضاً عن البيئة المكانيَّة الضيِّقَة التي اعْتُدَّ فيها بلغات قبائِلها التي لم تختلط بغيرها من الأُمَم ؛ لئلاَّ يُشوَّه كلامُها، ويُنْبِئ أيضاً عن أهمِّ مايجب أنّ يتوافَرَ من سِماتٍ فيمن يُعْتَدُّ بكلامِهم من أَبناء هذه القبائِل، كالصَّيْد، والرِّعاية، واللصوصيَّة، وقوَّة النُّفوسِ، وقَسوَة القلوب ، والتَوَحُّش، والحميَّة ، والغَلَبة، وجفاء الأخلاق والطباع، وغير ذلك.

ومِن الطبيعيّ أيضاً أنْ يَتْبَعَ هذا التشدُّدَ، والتَّضْييقَ في البيئة المكانيَّة تَضْيِيْقٌ في الزّمان أيضاً ، إذْ قيَّدَ النحويُّون الاستشهادَ بالكلام العربيّ المسموع مِنَ القبائِل التي يُوْثَقُ بنقاء لغتها وصفائِها من أعراب البادية لا أعراب الأمصار - بمنتصف القَرْن الرابع الهجريّ، وأمَّا عرب الأمصار فلا تتجاوز الفترة الزمانيَّة للاحتجاج بلغتهم القَرْنَ الثاني الهجريّ، أما الاحتجاج بالشعر فينْتهي ببداية الدولة العباسيَّة ، ونهاية الدولة الأمَويَّة (١٣٢هـ).

وما مَرَّ من تَقِييْدٍ وتَضْيِيقٍ زمانيّاً ومكانيّاً يَرْفُضُه المنهجُ الوصفيُّ تماماً؛ لأنَّه يَعْتَدُّ باللغة المستَعْمَلة بمستوياتها المختلفة، وأيّاً كانَتْ بيئَتها وزمانُها ؛ لأنَّ هذا التقييد يجعل اللغةَ تدورُ في فلك قواعِدَ وأُصُوْلٍ ذِهْنِيَّةٍ قدِيْمَةٍ لا تُسايرُ اللغاتِ المستَخْدَمةَ على مَرِّ العصور.

ويظْهرُ لي أنَّ الكوفيِّين قد تَوَصَّلُوا إلى ما مرَّ قبل الوَصْفيِّينَ بأكثَرَ من

(١) أبو حيَّان النحويّ ، تذكرة النحاة: ٥٧٣-٥٧٥.وانظر: السيوطيّ ، المزهر: ١٢٨/١، الاقتراح:٢٢، يحيى المغربيّ الجزائريّ، ارتقاء السِّيادَة في علوم أُصول النحو: ٤٧-٤٨.

ألف سنة تقريباً، فهم يَدْعُوْن إلى التوسعة، وترك التشدُّد والتَّضْييق مكانيّاً وزمانيًّاً، والقياس الوصْفيّ على كلام القبائل كُلِّها، الشاذِّ والمطَّرِد، في الغالب. وهي مسألَةٌ عابَهم عليها خصومُهُم البصريُّون، وغيرهم من النحويِّين، وبعض الدارسينَ المحدثينَ:

(١) قولُ السيوطيّ في الكسائيّ والفرَّاء: «ولذلك أنكرها الكسائِيُّ والفرَّاء على اتِّساع حفظهما، وأخذهما بالشاذِّ والقليل»[1].

(٢) قولُ ابن السرَّاج في الفرَّاء وأصحابه: "وهو وأصحابُه كثيرا مايقيسونَ على الأشياء الشاذَّة"[2].

(٣) قول أبي حيَّان في الكوفيِّين: "وهم أوْسَعُ من البصريّين في اتِّباع كلام شواذِّ العرب"[3].

(٤) قول أَبي جعفر النَّحَّاس في الكوفيّين: «سماعُ الكوفيِّين أكثره عن غير الفُصحاء»[4].

(٥) افتخار البصريِّين على الكوفيِّين بأنَّهم أكثرُ تَشدُّداً وتَضْييقاً في الأخْذِ عن القبائل العربيَّة: "نحن نَأْخُذُ اللغة عن حَرَشَةِ الضِّباب، وأَكَلَةِ اليرابِيْع، وأنْتُم تأخُذونَها عن أَكَلَةِ الشواريز[5]، وباعة الكوامخ»[6] [7].

(٦) قول ابن هشام الخضراويّ صاحِب (الإفصاح بفوائد الإيضاح): "قالَ صاحِبُ الإفْصاحِ: عادَة الكوفيِّين إذا سَمِعوا لفظاً في شعرٍ، أَو نادِرِ كلامٍ جعلوهُ باباً أو فَصلاً، وليس بالجيِّد"[8].

---

(١) السيوطي، همع الهوامع: ١٧/٤.

(٢) ابن السرَّاج، الأُصول في النحو: ٢٥٧/١.

(٣) أبو حيَّان النحويّ، ارتشاف الضرب: ٦٤٤/٢.

(٤) أبو جعفر النحّاس، إعراب القرآن: ٦٠/٣.

(٥) الشواريز جمع شِيْراز، وهو اللبن الرائب المُسْتَخْرَج لَبنُهُ. واللبن بالفارسيَّة شيراز.

(٦) الكوامخ: جمع كامَخ، وهو الإدام، أو المخلّل.

(٧) السيوطيّ، الاقتراح: ٨٤.

(٨) السيوطيّ، همع الهوامع: ١٥٣/١.

(٧) قولُ السيوطيّ: " فكُلُّ هذا مسموعٌ لايُقاسُ عليه، وقاسَه الكوفيُّون، وابن مالكٍ إذا أمن اللبس . وهو ماشٍ على قاعِدَة الكوفيّين من القياس على الشاذّ، والنادر"[1]. وغير ذلك من الأقوال الأُخرى التي تُعَزِّزُ قياس الكوفيّين على كلام العرب المسموع ، شاذّاً كان أو مُطَّرِداً، في الغالِب.

ويوافِقُ كثيرٌ من المحدثينَ القدامى في هذه المسألة، كما يُفْهَمُ من كلامهم:

(١) قول رمضان عبد التوّاب: «ومعلومٌ أنَّ هذه الآراءَ كلَّها هي آراءُ البصريِّين الذين يختلفون عن الكوفيِّين في منهج البحث، والمقياسِ الذي يُوْضَعُ أساساً للأَخْذِ عن العرب ، فقد اختارَ البصريُّون قبائِلَ معيَّنة، للأَخْذِ عنها، وتركوا ما عداها محتجِّين بفسادِ لغتها، وكانوا يُسَمُّونَ لغاتِ هذه القبائِل باللغاتِ الشاذَّة التي لا يعمل بها . أمَّا الكوفيُّون فإنَّهم يُوَثِّقون كلَّ العربِ على السواءِ، ويَعُدُّون كلَّ ما جاء عنهم حُجَّةً، فيعتدُّون بأقوالهم، ويُؤَسِّسون عليها نَحْوَهُم، وقواعدَهم[2].

(٢) قول خديجةَ الحديثيّ: «أمَّا الكوفيُّون فقد اعتمدوا على القبائِل التي اعتمد عليها البصريُّون، واعتمدوا على لغاتٍ أُخرى أبى البصريُّون الاستشهادَ بها..»[3].

(٣) قول عبد الجبَّار النايلة :« وسَمِعوا من مناطق أُخرى لم يَسْمَع منها البصريوُّن... فهُم أَكْثَرُ احتراماً لما ورَد عن العرب»[4].

(٤) قول أحمد مختار عُمرَ:« نعم، إنَّ الكوفيِّين كانوا أَقَلَّ تخطئةً للقراءات ، وأَكْثَرَ قبولاً لها من البصريِّين ، ولكنَّ ذلك لا يرجعُ – في نظرنا– إلى

---

(١) السيوطيّ، همع الهوامع : ١٧٢/١.

(٢) فصول في فقه العربيَّة : ١٠٧.

(٣) الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه : ٨١.

(٤) ظاهرة تخطئة النحويِّين للفصحاء والقُرَّاء ، مجلة المجمع العلمي العراقّي ، ج١، مجلد ٣٧، ١٩٨٦م: ٣٢٧.

احترامهم للقراءات، وحُسْن تَقَبُّلِهم لها، وإنَّما يَرْجَعُ إلى ما عُرِفوا به من توسُّعٍ في أُصول اللغة ، وقياسٍ على القليل ، واعتدادٍ بالمثالِ الواحدِ، فَأَمْكَنَهُمْ بذلك توْجيه كثيرٍ مِن القراءات وتخريجها على مُقتَضى أُصولهم..."[1].

(٥) قول عبد الحميد طلب :« والواقع أنَّ منهج الكوفيِّين في مجال السماع أَسْلَمُ بكثير من منهج البصريِّين ، وأكثرُ إدْراكاً لتطوُّر اللغة العربيَّة في قبائِلِها المختلفة، والكوفيُّون بصنيعهم هذا إنما كانوا يحْتَرِمونَ السماعَ، ولا يَرْفُضُونه مهما كان قليلاً مادام قد أُخِذَ عن ثِقة... ويمكن القولُ بأنَّ الكوفيِّين يكونون على صوابٍ في اعتدادِهم بالمثال الواحدِ؛ لأنَّه وإن كان في نظر البصريِّين شاذّاً إلاَّ أنَّه قد يُمَثِّل لهجةً من لهجات القبائِل، يجب أَنْ يُقامَ لَها وَزْنٌ في الدراسة النحويَّة، وبخاصَّة إذا عَرَفْنا أنَّ قبائِل العرب كثيرةٌ منتشرة، وأنَّ ما نَطَق به ذلك الأعرابيّ إنَّما هو تَعْبِيْرٌ لُغويٌّ مردُّه إلى عادة لغويَّة نشأ عليها ، وتعَوَّدَ النُّطْقَ بها، ولو كانت شاذةً لواجه نقداً....»[2].

(٦) قول أحمد أمين في الكوفيِّين :« يحترمون كلَّ ما جاء عن العرب ويُجيزون للناسِ أنْ يستعملوا استعمالهَم»[3].

(٧) قول طه الراوي: " أمَّا مَذْهَبُ الكوفيِّين فلواؤه بيد السماعِ، لا يخفر له ذمة، ولا ينقض له عهداً، ويَهُوْنُ على الكوفيّ نَقْضُ أصْلٍ من أصولِه، أو نَسْفُ قاعدةٍ من قواعِده، ولا يَهُوْن عليه اطِّراحُ المسموع على الأكثر»[4].

(٨) قَوْل سعيد الأفغانيّ :" وربَّما كان الكوفيُّون أكثْرَ قياساً إذا راعَيْنا

---

(١) البحث اللغويّ عند العرب : ١٢.

(٢) تاريخ النحو وأصوله:١/٢٦٣.

(٣) ضحى الإسلام : ٢/٢٩٥.

(٤) نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربيّ: ١٤/٣١٩. وانظر سعيد الأفغانيّ ، من تاريخ النحو : ٧٢.

الكَمِّ، فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذّ.."[1].

وغير ذلك من الأقوال الأُخرى التي تَشْهد بتوسِيْع الكوفيِّين لدائِرَة السَّماع مكانياً، واحترامهم لكلِّ مسموعٍ.

ومِمَّن لم يَرْتَضُوا منهج الكوفيِّين في هذه التوسعة سعيد الأفغانيّ: «الحقُّ أنَّ البصريِّين عُنوا بالسماع، فحرَّروه، وضَبطوه، واحْتَرَموهُ، على حين زَيَّفَهُ الكوفيُّون وبَلْبَلُوْه. والأمرُ في القياس على هذه الوتيرة نظَّمه وحرَّر قواعِدَه، وأَحْسَن تطْبيقَهُ البصريُّون، على حين هو في يد الكوفيِّين مُشوَّشٌ غير واضح المعالم، ولا منسجم في أَجْزائِه، ولا مُطَّرد، بل تَجِدُ فيه ظاهرةً غريبَةً جداً، وهي إطلاقهم-وهم المتقيِّدون بالسماع-الاشتقاق فيما لم يُسْمَع عن العرب..»[2].

ومِمَّا يُعَزِّز ما مَّر احتجاجُ الكوفيِّين بكلام تِلْكَ القبائِل التي احْتَجَّ البصريُّون بكلامها، وبكلام قبائِل أُخرى أبى البصريُّون الاحتجاجَ به، ومن تلك القبائل التي احتجَّ الفرَّاء بكلامها قضاعة:« وسَمِعْتُ بعضَ قُضاعَة يقول: اجْتَحى ماله، واللغة الفاشية: اجْتاح ماله ...»[3]، « قالَ الفرَّاء : الفُنْدُق مِثْلُ الخانِ، قال : وسَمِعْتُ أعرابياً من قُضاعَةَ يقول : فُنْتُق»[4].

ومنها لغة أهل اليمن التي قرأ بها يحيى، والكسائيّ، والفرَّاء ﴿لقد كان لسَبأ في مَسْكِنِهم..... ﴾[5] : «وهي يمانية فصيحة... والفرَّاء يَقْرأ قراءَة يحيى"[6]، على أنَّ القياسَ فَتْحُ الكاف. وقيل إنَّ الكَسْر، لغة أهْل الحجاز أَيضاً.

---

(١) من تاريخ النحو : ٧٣.

(٢) الفرَّاء، معاني القرآن : ٢/١٢٤.

(٣) الفرَّاء، معاني القرآن : ٢/١٢٤.

(٤) معاني القرآن : ٢/٢٤٩، وانظر : ٣/٢٤٣، ١/٣٨٢.

(٥) سبأ: ١٥.

(٦) معاني القرآن : ٢/٣٥٧، وأنظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون : ٩/١٦٩-١٧٠، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/٢٦٧.

ومِمَّا جاء على لغة اليمن أيضاً من القراءات قراءة عاصمٍ والأعمش، والحسن البصريّ، وغيرهم :﴿ وكَذَّبوا بآياتنا كِذَّاباً ﴾[1]، وهي عند الفرَّاء لغةٌ فصيحة:«وهي لغةٌ يمانيةٌ فصيحةٌ، يقولون : كذَّبْتُ به كِذَّاباً، وخَرَّقْتُ القميصَ خِرَّاقاً. وكلُّ (فعَّلْت) فمصدره (فِعَّال) في لغتهم مُشدَّد، قال لي أعْرابيٌّ منهم: على المروَة الحلقُ أحَبُّ إلَيْك أم القِصَّار ؟ يَسْتفتيني، وأنْشدَني بعضُ بني كلاب:

لقد طالَ ما ثَبَّطْتَني عن صحابتي وعَنْ حِوَجٍ قِضَّاؤها من شِفائياً

وكان الكسائيُّ يُخَفِّفُ :﴿ لايَسْمَعُوَن فيها لَغْواً ولا كِذابا ﴾[2]؛ لأنَّها ليست بمقيَّدَة بفِعْلٍ يُصَيِّرها مصدَراً...»[3].

ومنها لغة حَضْرمَوْت :« قال الفرَّاءُ : حَدَّثني حِبَّان عن الكلبيِّ عن أبي صالحٍ ، عن ابن عبَّاس، فقال : اللهو الولد بلغة حَضْرمَوْت»[4].

وأَزْد عمان :« ... عن ابنِ عبَّاس ، قال : البُوْرُ في لغة أَزْدِ عُمان : الفاسِد ، وكنتم قوماً بوراً، قوماً فاسدين . والبُوْرُ في كلام العرب لا شيء...»[5].

ومنها أيضاً لغة عُمان ، وبني حنيفة[6]وغيرهما.

ومن اللغات التي اعتمد الكوفيُّون عليها لغات سُكّان الأرْياف كأعرابِ سوادِ الكوفة من تميم، وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطميَّة الذين غلَّط البصريُّون لُغتَهم، ولَحَّنوها؛ ولذلك عدّوا الكسائيَّ قد أفْسَدَ النحوَ باعتِماده عليهم في المسألة الزُّنبوريّة.

وما مرَّ من اعْتدادِ الكوفيِّين بلغاتٍ لم يَعْتَدَّ بها البصريُّون يدلُّ على

---

(١) عمَّ يتساءَلون : ٢٨.

(٢) عمَّ يتساءَلون : ٣٥.

(٣) معاني القرآن : ٢٢٩/٣.

(٤) معاني القرآن : ٢٠٠/٢.

(٥) معاني القرآن : ٦٦/٣.

(٦) انظر : معاني القرآن : ١٦١/١، ١٨٧، ٣٨٥.

أنَّهم لم يكونوا يتشدَّدونَ في قبولِ اللغات التي كانوا يعتمدون عليها، في رأي الدكتور مهدي المخزوميّ"[1].

وبَعْدُ فَلَسْتُ أنْكِرُ بعض المواقف الكوفيَّة المتشدِّدة من حيثُ قبولُ كلام العرب، وأنَّهم قد غلَّطوا بَعْضَهم شاعراً كان أو ناثراً، وقد استهجنوا بعض اللغات،واسْتَبْشَعُوا أخرى[2].ومنها لغةُ تلقَّاها البصريُّون بالقبول، ولكنَّ الفرَّاء والكسائيّ أنْكراها، إذ لم يَحْمِلا عليها إلغاءَ إذن مع توافر قيودِ إعمالها:"وإلغاء إذَن مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقَّاها البصريُّون بالقبول، ووافقهم ثعلبٌ، وخالَف سائرَ الكوفيِّين، فلم يُجزْ أَحَدٌ منهم الرفعَ بعدها. قال أبو حيَّان:ورواية الثِّقة مقبولة، ومن حَفِظ حُجَّةٌ على مَنْ لَم يَحْفَظ إلاَّ أنَّها لغةٌ نادرةٌ جّداً؛ ولذلك أنكرها الكسائيّ والفرَّاء على اتِّساع حفظهما،وأخْذِهما بالشاذِّ والقليل»[3]

ثالثاً– أنَّ الكوفيِّين أكثر احتراماً للقراءات القرآنيَّة سبعيِّها وشاذِّها من البصريِّين، في الغالب:

يكادُ الدارسون المحدثون يُجْمعون على هذه المسألة[4]؛ لأنَّ التوسعَة من سماتِهم المنهجيَّة، فمن الطبيعيِّ أنْ يَعْتَدُّوا بالقراءاتِ القُرْآنيَّة المنسوبة إلى قارئيها؛ لاعتدادِهم بالمثال الواحد، أو الشاذّ، أو النادِر ، أو شاهدٍ شعريٍّ مجهول القائلِ.

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة: ٣٧٧-٣٧٨، د. خديجة الحديثي، الشاهد في كتاب سيبويه: ٨١.

(٢) انظر : د. مهدي المخزوميّ، مدرسة الكوفة: ٣٣١-٣٣٢، د. خديجة الحديثي،الشاهد في كتاب سيبويه: ٨١.

(٣) السيوطيّ، همع الهوامع : ١٧/٤.

(٤) انظر : د،. عبد الحميد طلب ، تاريخ النحو: ٢٦٧، د. أحمد مختار عمر، البحث اللغويّ عند العرب : ١٣ ، د. مهدي المخزوميّ ، مدرسة الكوفة: ٣٤١، د. عبد الفتاح شلبيّ، أبو علي ا لفارسيّ: ٢٦٢، د. عبد الجبار النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٨٧، د. إبراهيم السامرَّائيّ ، النحو العربيّ، نقد وبناء : ١٣١، د. شوقي ضيف ، المدارس النحويّة : ١٩.

وهذا الاحتجاجُ أو الاعتدادُ بالقراءات القرآنيَّة يفْرِضُ على الدارِسِ أنْ يَعُدَّهم من الوصْفِيِّين، الذين يُؤَصِّلون الأُصولَ على الكلام في مُسْتَوياته المختلفة، لا الاقتصار على مثال نموذجٍ، وهو مثالٌ يَقْتَضي إخْضَاع غيره لأصوله وقواعِده، فإنْ لم يخضع لها بالتأويل والتقدير رُمِي بالشُّذوذ، أو القلَّة، أو النُدْرَة، أو الغَلَط، أوغير ذلك.

ولا مُحْوِجَ إلى تَدْوينِ شواهِدَ ثرَّةٍ تُعَزِّز هذه المسألة؛ لأنَّ غيري من الدارسين المحدثين قد وفَّوها بحثاً واستقصاءً. ومن القراءات التي اعْتَدُّوا بها، وقاسوا عليها، ورَماها البصريُّون وغيرهم بالضَّعْفِ، أو الشذوذ ،أو الغَلَط:

(١) قراءة ابن عامِر ، وأهْل الشام :﴿وكذلِكَ زُيِّن لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أَوْلادَهم شركائِهم﴾[١]، على أنَّ فيها فَصْلاً بين المُضاف والمُضاف إليه بالمفعول به (أَوْلادَهُم)، وهو فَصْلٌ لا يُجيزُه البصريُّون إلاَّ بالظَّرْف والجارِّ والمجرور في الضَّرورة المُسْتَكْرَهة، كقولهم : يا سارِقَ الليلةَ أهْلِ الدَّارِ، وقول عمرو بن قميئة[٢]:

لّما رَأَت ساتِيْدَ ما اسْتَعْبَرَتْ　　　لِلّــه دَرُّ اليَــوْمَ لامَهـــا

ومِمَّنْ ضَعَّفَها - كما يظهر لي - للفَصْلِ بالمفعول به بين المتضايفين، إذْ عَدَّ هذا الفَصْلَ بَيْنهما بالجارّ والمجرور والظَّرْف من باب الضرورة المُسْتَكْرهة- سيبويه، على الرغمْ من أنَّ ابن عامر من القرَّاء السَّبْعة، وأبو جعفر النحَّاس[٣]،

(١) الأنعام : ١٣٧.

(٢) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ١٦٥/٥، سيبويه ، الكتاب : ٩١/١، المبرِّد ، المقتضب : ٣٧٧/٤، ابن يعيش ، شرح المفصَّل: ٤٦/٢.

(٣) انظر : أبو جعفر النحَّاس : ٥٨٣/١.

وأبو عليّ الفارسيّ[1]، ومكّي بن أبي طالب[2]، وابن جنّي[3]، وابن عطيّة[4]وغيرهم.

ولقد حمل الكوفيُّون على هذه القراءة وغيرها من الشواهد الفصْلَ بين المتضايفين في النَثر[5]؛ لأنَّهم يبْنون الأصُوْلَ - على ما يُوْثَقُ به عندهم من الكلام العربيّ، فكيف لايبنونَها على ماتواتر عندهم سنَدُه ، وصَحَّت قراءَته عن الرسول عليه السلام.

ومِمَّا يُعَزِّز هذه القراءة في الفَصْل بين المتضايفين بالمفعول به قول الشاعر[6]:

فَزَجَجْتُها بِمَزَجَةٍ زَجَّ القَلُوْص أبي مَزَادَه

على أنَّ التقدير: زجَ أَبي مَزادَةَ القَلُوْصَ.

وقولُ الطرماح[7]:

يَطُفْنِ بحُوْزي المراتعِ لم تُرَعْ بواديْه من قَرْعِ القِسِيِّ الكنائنِ

بواديْه من قَرْعِ القِسِيِّ الكنائنِ على أنَّ التقدير: مِنْ قَرْعِ الكنائنِ القِسِيَّ.

ومِمَّا يُعَزِّزُ هذا الفَصْل قراءةُ بعضِ السَّلف : ﴿ فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ

---

(١) انظر : أبو علي الفارسيّ ، الحجة : ٢/٢٥٤.

(٢) انظر : مَكّي بن أبي طالب : المشكل: ١/٢٩١.

(٣) انظر : ابن جنيِّ ، الخصائص: ٢/٢٠٤.

(٤) انظر : ابن عطيَّة ، المحرّر : ٦/١٥٨.

(٥) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٥/١٦٥، الفرَّاء ، معاني القرآن : ١/٣٥٧، ابن جنيٍّ، الخصاص: ٢/٤٠٦، ابن يعيش، شرح المفصَّل : ٢/١٩.

(٦) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٥/١٦٥ ، الفرَّاء ، معاني القرآن : ١/٣٥٦، ابن جنيٍّ ، الخصائص: ٢/٤٠٦، ابن يعيش، شرح المفصَّل : ٢/١٩.

(٧) انظر: السمين الحلبيّ ، الدُّرُّ المصون : ٥/١٦٤، ابن جنيٍّ، الخصائص: ٢/٤٠٦، أبو البركات الأنْباريّ، الإنصاف: ٢/٤٢٩-٤٣٠، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/٢٣٠. والحُوْزِيُّ : الثورُ الذي تجعله البقرُ رأساً لها.

مُخْلِفَ وعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾[1] ، على أنَّ التقدير : فلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ، وقولُهُ عليه السَّلامُ، على الرغْم من أنَّ الفاصِل جارٌّ ومجرور : « هَلْ أَنْتُم تارِكو لي صاحِبي، تارِكو لي امْرأتي »[2] ، على أنَّ التقدير:تارِكو صاحِبي لي، تارِكو امْرَأتي لي.

ومِمَّن عَدَّ هذه القراءة صحيحةً من الكوفيِّين أبو بكر الأنباريّ : « هذه قراءَةٌ صحيحَة ، وإذا كانتِ العَربُ قَدْ فَصَلَتْ بين المتَضايفينِ بالجملة في قولهم: (هو غلامُ - إنْ شاءَ اللهُ - أَخِيْكَ)، يريدون : هو غُلامُ أخِيْك، فَأَنْ يُفْصَلَ بالمفردِ أَسْهَل »[3].

ومنهم ثَعْلَبُ الذي أجازَ الفَصْل بينهما بالجارِّ والمجرور، والظّرْف، وبغيرهما في الشعر[4].

ومِمَّنْ نَسَبَ إليهم إجازَة الفَصْلِ بينهما السيوطيّ:« وجَوَّزَه، أي الفصل، الكوفيّة مُطلَقاً، بالظَّرْف والمجرور، وغيرهما ، وجَوَّزَه يونس بالظَّرْف، والمجرورِ غير المستقلّ، وجَوَّزه ابن مالك بقَسَمٍ . حكى الكسائيّ : هذا غُلامُ - واللهِ - زيدٍ...... »[5].

وقد نَسَبَ أبو البركات الأنْباريّ إلى الكوفيّين إجازَةَ الفَصْل بينَهما بغير الظَّرْف، وحَرْف الخَفْضِ للضَّرورة[6].

ويظْهرُ لي أنَّ الفرَّاء يَسِيْرُ في فلك البصريِّين ؛ ولذلك أجازَ الفَصْل

---

(١) إبراهيم ٤٧.

(٢) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ١٦٧/٥، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٤٣٩/٥.

(٣) السمين الحلبي، الدرُّ المصون : ٥/ ١٦٦-١٦٧.

(٤) انظر : ثعلب، مجالس ثعلب : ١٢٥-١٢٧.

(٥) السيوطيّ، همع الهوامع : ٢٩٥/٤.

(٦) انظر : أبو البركات الأنباري : ٢/ ٤٢٧-٤٣٦.

بينهما بالجارِّ والمجرور والظرف في الضرورة الشعريَّة، أمَّا الفَصْلُ بغيرهما كالمفعول به فقد أنْكَرَه :« ولَيْسَ قَوْلُ مَنْ قالَ ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ ، ولا ﴿ زُيِّنَ لكثير من المشركِيْنَ قَتْلُ أَوْلادَهم شُرَكائِهِم﴾ بشَيءٍ. وقد فُسِّرَ ذلك. ونحويُّو أهْلِ المدينة يُنْشِدون :

فَزَجَجْتُهــــا مُتَمَكِّنــاً زَجَّ القَلوصَ أبــي مَــزاده

قال الفرَّاءُ : باطِلٌ ، والصَّوابُ : زَجَّ القلوص أبو مَزادة »[1].

وبَعْدُ ، فإنَّ احتجاج بعض الكوفيِّين بهذه القراءة التي لم تَخْضَعْ لسُلطان الأصْلِ النحويِّ ، وتعزيزَهُمْ لها ببعض الشَّواهِد الشعريَّة ، والنَّثريَّة- يُنْبِئُ عن أنَّهم يحملون النصَّ القرآنيَّ على ظاهره، ولا يَلْجَؤون إلى التأويل والتقديرِ اللذين مصدرهما الذِّهْن والتخيُّل والتَّوَهُّم، وهو مَوْقِف يَجْعَلُني أعُدُّهم وصفيِّين بلا تَرَدُّد فيه، سواء أكان في احْترام هذه القراءة أم في القياس عليها.

(٢) قراءة حمزة، وغيره: ﴿واتَّقُوا اللهَ الذي تَساءَلونَ به والأرْحامِ﴾[2]، بجرِّ (والأرحامِ) عطفاً للاسم الظاهر على الضمير المتَّصل الذي في محلِّ جرٍّ ، وهي مسألَةٌ لم يُجَوِّزْها البصريُّون.

ومِمَّن طَعَن في هذه القراءة السبعيَّة الزَّجاج : « خطَأٌ في العربيَّة ، لا يجوزُ إلاَّ في اضطرار شِعْرٍ، وخطأٌ أيضاً في أَمْرِ الدين عظيمٌ ؛ لأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسَلَّم ، قال: لا تَحْلِفوا بآبائِكم.... »[3][4].

---

(١) الفرَّاء ، معاني القرآن : ٢/٨١-٨٢، ٣٥٧/١.

(٢) النساء: ١.

(٣) انظر : كنز العمَّال : ج١٦، رقم الحديث ٤٦٣٤٥، ٤٦٣٣٧، ٤٦٣٣٦.

(٤) انظر : الزَّجاج، معاني القرآن : ٢/٢.

ويُعَزِّز هذا العطْفَ قراءة الجمهور :﴿ وكفْرٌ به والمَسجِدِ الحَرامِ ﴾[1]، على أنَّ (المسجدِ) مَعْطوفٌ على الهاء في (بهِ) على المذهب الكوفيّ ، وهو عطفٌ لا يجوز على المذْهَب البصريّ إلاَّ في الضرورة الشعريَّة ؛ لأنَّهم يُقيِّدونه بإعادة الجارِّ العامل.

وكُلُّ ما جاء من القراءات والكلام العربيّ على خلاف هذا الأصْل البصريّ المعياريّ لا بُدَّ من تأويله، وحَمْلِه على غَيْر الظاهر ؛ فالقراءة الأولى لها تأويلاتٌ عندهم وعند غيرهم :

(أ) أنَّ (والأرحامِ) ليس معطوفاً على الهاء في (به)؛ لأنَّ الواو للقسم، وجوابُ القسم﴿ إنَّ اللهَ كان عليكم رَقيباً ﴾، على الرّغْم من كونه ضعيفاً.

(ب) أنَّ (والأرْحامِ) معطوفٌ على الهاء في (به) على نيَّة إعادة العامل، والتقدير: بهِ وبالأرْحام.

أمَّا قولُه تعالى :﴿ وكُفْرٌ بِه والمُسْجدِ الحرام ﴾[2]ففيه ثلاثة تأْويلات زيادَةً على عَطْف الظاهر (والمَسْجد الحرام) على الضمير في (به) عند المانعين مِثْلَ هذا العَطف :

(أ) أنَّه مَعْطوفٌ على (سَبِيْلِ الله) قبلَه :﴿ يسأَلونك عن الشَّهْرِ الحرامِ قِتال فيهِ قُلْ قتالٌ فيهِ كبيرٌ وصَدٌّ عن سبيل اللهِ وكُفْرٌ به والمسْجِدِ الحرامِ...﴾ على الرَّغْم مِمَّا فيه مِنْ فَصْلٍ بين أَبعاضِ الصلة بأَجْنَبِيّ ؛ لأنَّ عطف (المسجدِ الحرامِ) على (سبيل الله) الذي يُعَدُّ من تمام المصدر (وصَدٌّ)، وهو مَصْدَرٌ مُقَدَّرٌ بأَنْ والفِعْل، على أنَّ (أنْ) من الموصولات الحرفيَّة - يُؤَدِّي إلى الفَصْل بين معمولات المصدر بأجنبيّ، وهو (وكفْرٌ به)، إذا لم يُحْمَل هذا التأويل على التَوسُّع في

---

(١) البقرة : ٢١٧.
(٢) البقرة : ٢١٧.

الظَّرْف، والجارِّ والمَجرور . وهو تأويلُ المبرّد[1]، والزمخشري[2]، وابن عطيّة[3].

(ب) أنَّه معطوف على الضمير في (به) على نيَّة إعادة الباء.

(ج) أنَّه معطوفٌ على (الشَّهْرِ الحرام).

وممَّا يُعَزِّز مَذهبَ الكوفيِّين في حَمْل النصِّ القرآنيّ على الظاهِر، وهَجْر التأويْل، والتقدير، والمعياريَّة – قوله تعالى :﴿ وجَعَلْنا لكم فيها مَعايشَ ومَنْ لَسْتُمْ له برازِقيْنَ ﴾[4]، على أنَّ (مَنْ) معطوفة على الضمير في (لكم) بلا إعادة اللام . وللمانعين حَمْلَ النصِّ القرآنيّ على ظاهره أربعة تأويلاتٍ[5]:

(أ) أنَّ (مَنْ) في موضع نَصْبٍ على المفعول به بفعْلٍ محذوف ، والتقدير: وأعَشْنا مَنْ لَسْتُمْ له برازقين .

(ب) أنَّ (مَنْ) في موضع نَصْبٍ عطفاً على (معايِشَ).

(ج) أنَّ (مَنْ) في موضع نَصْبٍ عطفاً على محلِّ (لكم).

(د) أنَّ (مَنْ) في موضع رفْعٍ على الابتداء، على أنَّ الخبر محذوف، والتقدير: ومَنْ لَسْتُم له برازِقين جعلنا له فيْها معايشَ.

وقولُه تعالَى :﴿ويَسْتفْتُوْنَكَ في النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفتيْكم فِيْهِنَّ وما يُتْلَى عليكم في الكتاب...﴾[6] على أنَّ (ما يُتْلَى عليكم في الكتاب) في موضع جَرٍّ

---

(١) انظر : السمينُ الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢/٢٩٣، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط: ٢/١٤٦، أبو البركات الأنْباريّ، الإنصاف في مسائِل الخلاف : ٢/٤٦٣، الصَّبان ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/ ٩٩، خالد الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح : ٢/١٩٠ ، الفرَّاء ، معاني القرآن: ١/٤٢٤.

(٢) انظر : الكشاف : ١/٣٥٧.

(٣) انظر : المحرر : ٢/١٦١.

(٤) الحجر : ٢٠.

(٥) انظر : السمين الحلبّي، الدرُّ المصون : ٢/٣٩٤، ٧/١٥٢، الزَّجاج ، معاني القرآن: ٣/١٧٧.

(٦) النساء : ١٢٧.

عطفاً على الضمير في (فيهنَّ) بلا إعادة الخافض، على المذهب الكوفيّ الذي يُحْمَلُ فيه النصُّ القرآنيُّ على ظاهره.

وللمانعين مثلَ هذا العطفِ تأويلاتٌ[1]:

(أ) أنَّ (ما) في موضع رفْعٍ عطفاً على الضمير المستتر في (يُفْتِيْكم)، أو على لفظ الجلالة، أو على الابتداء، على أنَّ الخبر محذوف، والتقدير: والمتلُوُّ عليكم في الكتابِ يُفْتِيْكُمْ، أو شبه الجملة (في الكتاب).

(ب) أنَّ (ما) في موضع جَرٍّ، على أنَّ الواو للقَسَم، أو على أنَّها حرفُ عطفٍ، وفي الكلام إعادة العاملِ.

(ج) أنَّ (ما) في موضع نَصْبٍ على أنَّ العامل محذوفٌ، والتقدير: ويُبَيِّنُ لكم ما يُتْلَى.

وقَوْلُه تَعالى: ﴿لكنِ الراسخونَ في العِلْم منهم والمؤمنونَ يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك وما أُنْزِل من قَبْلك والمُقيمينَ الصلاة﴾[2] على أنَّ (المقُيمينَ) معطوفٌ في أحَدِ الأقوال على الضمير في (مِنْهم)، أو على الضمير في (إلَيْك)[3].

وقوله تعالى: ﴿فاذْكُروا اللهَ كذِكْركُم آباءَكم أو أَشدَّ ذكراً﴾[4]، على أنَّ أشدَّ معطوف على الضمير في (كذِكْرِكُم)، أو على المصدرِ المجرور بالكاف[5].

ومن الشواهدِ النَّثْرِيَّة قولهُم: «ما فيها غَيْرُه وفَرَسِه»، بجرٍّ (وفَرَسِه) عطفاً على الضمير في (غيرُه).

(١) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٤/١٠٠-١٠٢، الزمخشريّ، الكشاف: ١/٥٦٧، الزّجاج، معاني القرآن: ٢/ ١٢٤، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/٣٦١، أبو البركات الأنباري، الإنصاف: ٢/ ٤٦٣-٤٦٩.

(٢) النساء: ١٦٢.

(٣) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٤/١٥٤، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف ٢/٤٦٣.

(٤) البقرة: ٢٠٠.

(٥) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٢/ ٣٣٨، الزّمخشريّ، الكشاف: ١/٣٥٠، الزّجاج، معاني القرآن: ١/ ٢٦٤، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: ٥٦-٥٧، ابن عطية، المحرّر: ١/٥٦٣.

وهذا العطفُ في الشّعرِ كثيرٌ جداً، كما ذكر السمينُ الحلبيّ[1]. ومن ذلك قول العبّاس بن مرداس:

أكرُّ على الكتيبَةِ لا أُبالي أفيها كان حَتْفي أمْ سواها

أفيها كان حَتْفي أَمْ سِواهـا

على أنَّ (سِواها)معطوفٌ على الضمير في (فيها).

وقولُ مِسْكين الدارميّ:

تُعَلَّقُ في مِثْل السَّواري سُيُوفنا وما بَيْنَها والأرضِ غُوْط نفانِفُ

وما بَيْنَها والأرْضِ غُوْطٌ نفانِفُ

على أنَّ (والأرْضِ) معطوفٌ على الضمير في (بَيْنَها).

وقولُ الشاعر[2]:

هَلاَّ سَأَلْتَ بذي الجماجِم عَنْهُمُ وأَبي نُعَيْمٍ ذي اللواء المُحْرِقِ

على أنَّ (وأبي نُعَيْمٍ) معطوفٌ على الضمير في (عَنْهُمْ).

وقَوْلُ الشاعر[3]:

بِنا أَبَداً لا غَيْرِنـا تُدْرَكُ المُنى وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخُطُوبِ الفوادِحِ

على أَنَّ (غَيْرِنا) معطوفٌ على الضمير في (بنا).

وقَوْلُ الشاعر[4]:

لَوْ كانَ لي وزُهَيْرٍ ثالِثٌ ورَدَتْ من الحِمامِ عِدانا شَرَّ مَورودِ

على أنَّ (وزُهَيْرٍ) معطوف على الضمير في (لي).

---

(١) انظر: الدرُّ المصون : ٢/ ٣٩٤-٣٩٦.

(٢) انظر : السمينُ الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢/٣٩٥، أبو البركات الأنْباريّ، الإنصاف : ٢/٤٦٦، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٢/١٤٨.

(٣) انظر : السمينُ الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢/٣٩٥، أبو البركات الأنْباريّ، الإنصاف : ٢/٤٦٥،أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٢/١٤٨.

(٤) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢/٣٩٥، أبو البركات الأنْباريّ، الإنصاف : ٢/٤٦٦،أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٢/٤٨.

وقَوْلُ الشاعر [1]:

إذا أَوْقَدُوا ناراً لِحَرْبِ عَدُوِّهِـم   فَقَدْ خابَ مَنْ يَصْلَى بها وسَعِيْرِها

على أنَّ (وسَعِيْرِها) معطوفٌ على الضمير في (بها).

وقول الشاعر [2]:

إذا بِنا بَلْ أُنَيْسانَ أتَّقَتْ فِئـةٌ   ظَلَّتْ مُؤمَّنـةً مِمَّنْ يُعاديهـا

على أنَّ (أنَيْسان) معطوفٌ على الضمير في (بِنا).

وقَوْلُ الراجز [3]:

أَبَكَ أَيِّـهْ بِـيَ، أُو مُصَـدَّرِ   مِنْ حُمُـرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْـوَرِ

على أنَّ (ومُصَدَّرٍ) معطوفٌ على الضمير في (بي).

وقَوْلُ الشاعر [4]:

فالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُوْنا وتَشْتِمُنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ من عَجَبِ

على أنَّ (الأيَّامِ) معطوفة على الضمير في (بك).

وقول الشاعر [5]:

بِه اعْتَضِدن أو مِثْلِهِ تَكُ ظافِراً   فما ذاكَ مُعْتَزّاً به مَنْ يُظاهِرُه

على أنَّ (مِثْلِهِ) معطوفٌ على الضمير في (به)..

ومن الأحاديث النبويَّة قولُهُ عليه السلامُ :« إنَّما مِثْلُكم واليهودِ،

---

(١) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٣٩٥/٢ ، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ١٤٨/٢، أبو البركات الأنْباريّ ، الإنصاف: ٤٦٥/٢.

(٢) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٣٩٥/٢، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ١٤٨/٢.

(٣) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٣٩٥/٢ ، سيبويه، الكتاب : ٣٨٢/٢، ابن منظور ، لسان العرب (أوب) ، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح : ٥٤.

(٤) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٣٩٦/٢، سيبويه، الكتاب : ٣٨٩/٢.

(٥) انظر: ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح : ٥٦.

والنَّصارَى كرَجُلٍ استَعْمَل عُمّالاً»[1]. على أنَّ (اليهودِ) معطوفة على الضمير في (مثلِكُم).

ويَبْدو لي أنَّ للفرّاء من الكوفيِّين في كتابه (معاني القرآن) ثلاثة أقوالٍ في هذا العطف:

(١) أنَّ ذلك لا يجوز إلاّ في الشعر ، كما ذهب إليه البصريُّون.

(٢) أنَّ ذلك قليلُ في الكلام العربيّ :« وقد يُقالُ إنَّ (مَنْ) في موضعِ خفْضٍ؛ يراد : جعلنا لكم فيها مَعايِشَ ولِمَنْ . وما أقَلَّ ما تَرُدُّ العربُ مخفوضاً على مَخْفُوْضٍ قد كُنِيَ عنه.... »[2].

(٣) أنَّ ذلك جائزُ في سَعَة الكلام[3] :

ويُجيزُ ثُعْلَبُ[4] وأبو بكر الأنباريّ[5] من الكوفيِّين هذا العطف بلا تَحَفُّظٍ.

وبَعْدُ، أفَلا تقتضي هذا الشواهدُ من القرآن الكريم والشعر والنَثْرِ، والحديث النبويّ الشريف – إجازةَ هذا العَطْف؟ أليس الكوفيُّون في هذه الإجازة على حَقٍّ؟! ألَيْس فيها حَمْلُ للنصِّ القرآنيّ على ظاهره، وهَجْرٌ للتأويل والتقدير والمعياريَّة.

ألا تُنْبِئُ هاتان القراءتان عن سِمَة الوصفيَّة الحقيقيّة في المذهَب الكوفيّ؟. وهنالك قراءات أُخرُ حَمَلها الكوفيُّون على الظاهر تطالِعُ القارئَ في مظانِّها هنا وهناك، وهي قراءاتُ تَشْهد تماماً أنَّهم أصْحابُ نَزْعَةٍ وصفيَّةٍ في النَّحو والصَّرف.

---

(١) انظر: ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح: ٥٣.

(٢) انظر : معاني القرآن : ٢٥٢/١.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن : ٨٦/٢.

(٤) انظر : ثعلب، مجالس ثعلب : ٣٢٤.

(٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ، إيْضاح الوقف والابتداء: ٥٩٢/٢.

رابعاً: أنَّ الكوفيِّين يقيسون على القليل ، أو النادرِ من الكلام العربيِّ، نظمه ونثره:

لقد مرَّ أنَّهم يَحْترمون كلَّ ما جاءَ عن العرب من كلام، إذْ بَنَوْا عليه قواعِدَ صرفيَّةً ونَحْويّةً، ولو خالفَ قاعِدَةً نحويّة معياريّةً. وقد اختلفوا في هذه المسألة عن البصريِّين الذين استشهد أكْثَرُهم بشعر الطبقتين الأولى والثانية إجماعاً، ولم يَسْتشهد أكْثَرُهم بأشعار الطبقة الثالثة [1] التي تَشْمل الشُّعَراء الإسلاميِّين ، كجرير والفرزدق، ورفَضُوا الاستشهادَ بالكلام المنثور إذا كان قليلاً أو نادراً، وليس في حدود البيئتين المكانيَّة والزَّمانيَّة اللَّتين رسموا حُدُودَهما ، كما مَرَّ.

وقد وسَّع الكوفيُّون دائرة الاحتجاج في هذه المسألة، إذِ احْتَجُّوا بأشعار الطبقتين اللتين لم يَحْتَجَّ البصريُّون بها، على أنَّ الطبقة الرابعة تشمَلُ المُوَلَّدين، أو المُحْدثينَ، ومَنْ جاءوا بعدهم، كبَشَّار بن بردٍ ، وأبي نواس[2]، وهي مسألة انتهى إليها الدكتور مهدي المخزوميّ من خلال تَتبُّعِه لها في تآليفهم المختلفة:« والشعرُ العربيُّ جاهليُّهُ ، وإسلاميُّه ومُحْدَثُه كان أيضاً مصدراً من مصادرِ الدراسة الكوفيَّة، ومُحْتَجّاً للكوفيِّين ، وأساساً بَنَوْا كثيراً من أُصولهم عليه »[3].

ولتوضيحِ استشهادِ الكوفيِّين بالكلام العربيّ، نظمه ونثره، وكلام الله تعالى، وقراءاته ، كما مرَّ، في بناء أُصولهم وقواعدهم النحويَّة والصَّرفيَّة؛ رأيت أنْ أتتبَّع ما في (الإنصاف) من مسائِلَ خلافيَّة بين الكوفيّين والبصريِّين، وهي مائة وإحدى وعشرون مسألة، دَوَّنها أبو البركات الأنباريّ في (هذا المُؤَلَّف) من حَيْثُ الشاهدُ والعلّةُ والقياسُ ، على الرَّغْم من

(١) انظر : د. خديجة الحديثي، الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠٦.
(٢) انظر : د. خديجة الحديثي، الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠٩.
(٣) د. مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة : ٣٣٣.

أنَّه كان يتشيَّع للبصريِّين، ويَنْتَصِرُ لهم إلاَّ في مسائِل قليلة جداً؛ لأنَّ البصريِّين قد أَتْعَبُوا أنْفُسَهم في تَسَقُّط ما يمكنُ أَنْ يَردُّوا به ما ذهب إليه الكوفيُّون، ويَنْصروا مَذْهَبَهُم، ولا سيَّما ما يَدورُ في فلك ما استشهدوا به من شواهِدَ.

ولقدْ مرَّ أنَّ الكوفيِّين أكثَرُ احتراماً للقرآن الكريم، وقراءاته، من حيثُ القياسُ على القراءات السبعيَّة والشاذَّة بلا ترجِيْحٍ، أو وَسْمٍ بالقُبْحِ، أو الشذوذ، في الغالب. ولَسْت أُنْكِرُ أنْ بعض نحويِّيهم قد ساروا في دَرْب البصريِّين في هذه المسألة أحياناً.

ولعلَّ ما حَشدَه أبو البركات الأنباريّ في (الإنصاف) من شواهِدَ يُنْبِئ عن أنَّ الكوفيِّين أكثرُ احتراماً لها في بناء قواعِدهم وأصولهم النحويَّة، والصرفيَّة، وتوسِيْع دائرة الاستشهاد؛ إذ قاسوا على الشاذِّ من الشعر، والنثر، والقراءات، وما لا يُعْرَف قائِلُه من الشاهِدِ الشعريّ، والكلام العربيّ، كما سيأتي، وما يمكن أنْ يُحْمَل على الضرورة الشعريِّة، وما لا يَتَوافَرُ فيه أكثَرُ من تأويل، مؤثرين حَمْله على الظاهِر هاجرين المنهج المعياريَّ الذي يقومُ على الافتراض، والتَّخْمين، والتقدير، والتأويْلِ، وهي نَزْعَةٌ وَصْفِيَّة قد أخَذوا قَصَب السبق فيها، فاستشهدوا بالشواهِد بمستوياتها المختلفة، وبيئاتها الزمانيَّة والمكانِّية، وهي شواهِدُ رفَضَ البصريُّون أن يقيسوا عليها.

(١) استشهادهم بالشعر:

ويكادُ استشهادُهم بالشعر يدورُ في فلك ما يَأْتي:

(١) حَشْد الشواهد من القرآن، وقراءاته، وكلام العرب، نظمه ونثره، لتعزيز مايذهبون إليه وتقويته، على أنَّ الشاهدَ القرآنيَّ وقراءاته يَتَصَدَّرُ هذه الشَّواهِدَ، إن تَوافَرَ. ومن ذلك ما يَأْتي:

(أ) قياسُهم إضافةَ الشيء إلى نفسه - إذا اختلف اللفظانِ - على أربعة شواهد من القرآن، وشاهدٍ شعريٍّ، وثلاثة أقوالٍ لبعض العرب، مبتدئين بالشاهد القرآنيّ، وهي مسألَةٌ لم يجوِّزها البصريُّون[1].

والآيات القرآنية هي : ﴿إنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ اليقين﴾[2]، و﴿ولَدارُ الآخرةِ خَيْرٌ﴾[3]، على أنَّ (الآخِرَة) نعتٌ في المعنى للدّار، و﴿فأنْبَتْنا به جَنَّاتٍ وحَبَّ الحَصِيْدِ﴾[4]، على أنَّ (الحَصْيد) نعتٌ في المعنى للحَبّ، و﴿وما كُنْتَ بجانبِ الغَرْبِيِّ﴾[5]، على أنَّ الجانِب في المعنى هو الغَرْبيّ.

والشاهد الشعريُّ قولُ الراعي:

وقَرَّبَ جانِبَ الغَرْبِيِّ يَأْدو مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشِّعَارا[6]

وأَقْوالُ العرب هيَ :« صَلاةُ الأُوْلى » ، «ومَسْجِدُ الجامعِ»، «وبَقْلَةُ الحَمْقاءِ»، على أنَّ الأُولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء.

وتَبْدو وصفيَّة الكوفيِّين في هذه المسألة وحَمْلُهم لهذه الشواهِدِ على ظواهِرِها بيّنةً بالإضافة إلى معياريَّة البصريِّين فيها، إذْ حملوها على حَذف مضافٍ إليه؛ ليُخْضِعوها لسلطان قَواعِدهم، وأُصولهم : حَقُّ الأمْرِ اليَقيْنِ، ولَدارُ الساعةِ الآخرة، وحبّ الزَّرْعِ الحصيدِ ، وبجانبِ المكان الغَرْبيّ، وصلاة الساعةِ الأولى، ومسجد الموضعِ الجامعِ، وبقلة الحبّةِ الحمقاءِ.

(ب) إجازَتُهُمْ نَقْلَ حركة هَمْزَة الوَصْلِ إلى الساكنِ قبلها[7] : وقد اعتمدوا

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٣٧/٢، السمينُ الحلبيّ، الدُّرُّ المصون : ١٨/١.
(٢) الواقعة : ٩٥.
(٣) يوسف : ١٠٩.
(٤) ق: ٩.
(٥) القصص: ٤٤.
(٦) الشّعار (بفتح الشّينْ وكَسْرها) : الشَّجَرُ الملتَفُّ.
(٧) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٤١/٢.

في هذه الإجازَة على النَّقْلِ والقياس. وقد قاسوا هذه المسألة على أربع قراءاتٍ، وهي:

- قراءة الجمهور: ﴿ألمَ اللهُ لا إله إلاَّ هو﴾[1]، بفتح الميم من (ألم)، وإسْقاطِ همزة لفظ الجلالة، بعد نَقْل فتحتها إلى الميم الساكنة قَبْلها، ويُعَزِّزُ هذه القراءَة قراءةُ ورْشٍ، وحمزة: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾[2] بنقْلِ فتحة هَمْزة (أفْلَح) إلى الدالِ الساكنة.

- قراءةُ بعض العرب عن الكسائيّ: ﴿ منَّاعٍ للخيرِ مُعْتَدٍ مُرِيْبنَ الذي جَعَل مَعَ اللهِ إلهاً آخر...﴾[3]، بفتح التَّنْوين، وهي فتحة نُقِلَتْ من همزة (الذي)[4].

- قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿وإذْ قُلْنا للملائكَةُ اسْجُدوا﴾[5] بضمٍّ تاء (للملائِكَةُ)، وهي ضَمَّةٌ نُقِلَتْ من همزة (اسجُدوا)، وهي قراءةٌ ضعيفةٌ عند بعض النحويِّين[6].

- قراءة بعض العرب: ﴿ بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمَ الحمْدُ لله﴾، بفتح الميم من (الرَّحيْمَ)، على أنَّ هذه الفتحة نُقِلت إليها بعد حذف حركتها من همزة (الحمد).[7]

ومِمَّا يُعَزِّز مذهَبَ الكوفيِّين زيادَةً على ما دَوَّنَهُ أبو البركات الأنباريّ - ما حكاهُ سيبويه عن العرب: « ثَلَثَهَ رْبَعَة »، على أنَّ الأصْلَ: ثلاثةُ أرْبعة، وعلى أنَّ حَركة الهمزَة نُقِلتْ إلى التاء التي صارَت هاءً في الوقف[8]، وعلى أنَّ فيها

(١) آل عمران: ١، ٢.
(٢) المؤمنون: ١.
(٣) ق: ٢٥، ٢٦.
(٤) انظر: السمين الحلبي، الدرُّ المصون: ١٠/٢٩.
(٥) البقرة: ٣٤.
(٦) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١/٢٧٢-٢٧٣، الزجاج، معاني القرآن: ١/٧٩، القرطبي، تفسير القرطبي، ١/٢٩١، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ١/١٥٢.
(٧) انظر: السمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون: ١/٣٥، أبو حيَّان النحوي: ١/٨.
(٨) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٣/٨.

إجْراءَ الوَصْل مُجْرى الوقف[1]. ومِنْ ذلك أيضاً قولُك : مَنَ بُوكَ.

وتَخضَعُ هذه القراءات التي اعْتَدَّ بها الكوفيُّون في هذه المسألة للتَّأْويل والتَّقدير، أو وَسْم بعضها بالضَّعْف في القياس، كقولِ أبي البركات الأنباري في قراءَة أبي جعفر السابقة : «وأمَّا قراءة أبي جعفر فضعيفَةٌ في القياس جدًّا ، والقرّاء على خِلافِها، على أنَّها لا حُجَّة لهم فيها، وذلك مِنْ ثلاثةِ أوجُه...»[2].

(ج) إجازَتُهم الفَصْلَ بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجارّ والمجرور للضرورة[3] : وقد اعتمدوا في هذه الإجازة على الشعر والنثر، والقراءات هاجرين القياسَ (قياس ما ليس له حُكْمُ على ما لَهُ حُكم) على أربعة شواهِد من الشِّعْرِ ، وقراءة ابن عامر التي سبَقَ الحديثُ عنها، وقول العرب: «إنَّ الشاةَ لَتَجْتَرُّ ، فَتَسْمَعُ صَوْتَ – والله – ربِّها »، و « هذا غُلامُ – واللهِ – زيدٍ»، على أنَّهُ قد فُصِلَ بين المُتضايفَيْنِ في هذين القَولين بالقسم[4].

وقد حَمَل البصريُّون الشواهِدَ الشعريَّة التي فُصِلَ فيها بين المتُضايِفَيْنِ بغيرِ الجارِّ والمجرور، والظَّرْف – على القلّة ، وعلى أنَّها مِمَّا لايُعْرَف قائِلُهُ، وهي [5]: قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَه

وقول الآخر:

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ، وقد شَفَتْ غَلائلَ عَبْدُ القيسِ منها صُدورِها

على أنَّ (عبدُ القَيسِ) فاعِلُ (شَفَتْ) قد فَصَل بين المتضايفين.

---

(١) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٨/٣.

(٢) الإنصاف : ٧٤٤/٢.

(٣) انظر : الصفحة: ١٩ .

(٤) انظر : السمين الحلبيّ ، الدرُّ المصون : ١٦٠/٥.

(٥) انظر : الإنصاف : ٤٢٧/٢–٤٣٠، السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ١٦٠/٥.

وقولُ الطرمَّاح بن حكيم :

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المراتِعِ لم تُـــرَعْ　　　بواديْه من قَرْعِ القِسِيِّ الكنائِنِ

وقولُ الآخر(1):

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ - خَطَّ - بَهجَتِها　　　كأنَّ قَفْراً رُسُومَهـــا قلَمـــا

على أنَّ التقدير: بَعْدَ بهْجَتِها.

أمَّا القولان اللَّذان رُوِيا عَنِ العرب فحملوهما على أنَّ الفصْلَ جاء بالقَسَمِ الذي يُسَمَّى لَغْواً، لزيادَته في الكلام في وقوعِه في غير مَوْضعه. والقراءة محمولَةٌ عندهم على وَهْيِها، ووَهْمِ القارئ.

(د) إجازَتهم أنْ تَعْمل (أَنْ) الخفيفة المصدريَّة في المضارع محذوفة بلا بَدَلٍ، وهي مسأَلَةٌ منعها البصريُّون. وقد قاسَ الكوفيُّون ذلك على قَراءَةٍ عُدَّتْ شاذَّةً، وهي قراءَة عبدالله بن مسعود :﴿وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائِيْلَ لا تَعْبُدوا إلاَّ اللهَ..﴾(2)، على أنَّ (أنْ) الناصبة للفعل مُضْمَرةٌ، عند الفرَّاء(3)، وغيره من الكوفيِّين ، والتقدير : أنْ لا تَعْبُدوا إلاَّ اللهَ.

وعلى قول طرفة :.

أَلا أَيُّهذا الزَّاجري أَحْضُرَ الوَغَى　　　وأَنّ أَشْهَدَ اللذَّاتِ ، هل أنْتَ مُخْلِدِي

وقول عامر بن الطّفيل :

فَلَـمْ أَرَ مِثْلَهـا خُباسَــةَ واجِـدٍ　　　ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعد ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

ولقد حَمَل البصريُّون القراءة السابقة على الشُّذُوذ، وعلى أنَّ

---

(1) انظر : ابن منظور ، لسان العرب (خطط).

(2) البقرة : 83،

(3) انظر : معاني القرآن : 1/54، السَّمين الحلبي، الدرُّ المصون: 1/460 .وانظر : الزمخشريّ، الكشاف : 1/293، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: 2/557، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط: 1/282.

الفعْل (لا تعبُدوا) مجزومٌ بلا ناهيــة.

وحَملوا قول طَرَفة على أنَّ رواية (أَحْضُرَ) الصحيحة برفْعه لا بنَصْبه، أو على تَوهُّم توافُر (أنْ) ، فجاءَ النَّصْبُ عَلى طريق الغلط. وحَمَلُوا قول عامِر بن الطُّفَيْل على الغَلَط أيضاً ، أو على أنَّ المراد (أَفعَلُهَا)، على أَنَّ الألف قد حُذِفتْ ، ونُقِلَتْ فَتْحَةُ الهاء إلى اللامِ بعد حَذْف حركتِها.

وأحياناً يقيس الكوفيُّون أصْلَهم النحويَّ أو الصَّرْفيَّ على شواهِدَ من الشعر ، ومن ذلك:

(١) إجازَتُهم نداءَ المحلَّى بـ (أَل) بلا وصلة نِدائِه (أيّ)، وهي مسأَلةٌ لم يُجِزْها البصريُّون. وقد قاسوا ذلك على شاهِدَيْنِ من الشعر، وهما قول الراجز[1]:

فيا الغلامانِ اللـذانِ فَـرَّا إيَّاكُما أنْ تُكسِباني شرَّا

والآخر قول الشاعر :

فَدَيْتُكِ يا التي تَيَّمْتِ قَلْبي وأنْتِ بخيْلَةٌ بالودِّ عَنِّي

وحَمَل البصريُّون هذين الشاهِدَيْن على أنَّ فيهما حَذْفَ موصوف، وإقامةَ الصفة مقامه، والتقدير: يا أيُّها الغلامان، ويا أَيَّتُها التي تَيَّمْتِ قَلْبي، وعلى أنَّ كون حرف التعريف في (التي) في الشاهد الثاني لا يَنفَصِلُ، فكأنَّه من حروف هذه اللفظة الأصيلة زيادةً على حذف الموصوف.

وحَملوا قول العرب في الدُّعاء : « يا أَلله، اغْفِر لنا » الذي صَحَّحَ به الكوفيُّون مَذْهَبَهُم على أنَّ الألف واللام عِوَضٌ عن همزة (إله)، أو أنَّ هذه اللفظة قد كَثُرَ استعمالُها، فلا يُقاسُ عليها، أو أنَّ هذا الاسم غيرُ مُشْتَقٍّ.

(٢) إجازَتُهم تَرْكَ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ في الضرورة الشعريَّة، وهي مَسْأَلَةٌ لم يُجِزْها البصريُّون : وقد اعتمدوا في ذلك على ثلاثةَ عَشرَ شاهِداً شعريّاً، وعلى

(١) انظر : الإنصاف: ١/٣٣٥-٣٤٠. وانظر شاهداً آخر في الإنصاف : ٢/ ٧١٧ ، المسألة : ١٠٣.

القياس . وقد وافقهم في هذه المسألة أبو الحسن الأخْفش، وأبو عليٍّ الفارسيّ، وابن برهان ، وأبو البركات الأنْباريّ :« والذي أَذْهَبُ إليه في هذه المسأَلَة مَذهَبَ الكوفيِّين ؛ لكثرة النَّقْل الذي خَرَج عن حُكْم الشُّذوذ، لا لقوَّته في القياس »[1].

وقد قاسَ الكوفيُّون هذه المسأَلة على جواز حَذْف الواو المتحرِّكة للضَّرورة، كما في قول الشاعر [2]:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجِيْبُ

على أنَّ أَصْلَ (فَبَيْنَاهُ) فيه هو : فبَيْنا هو ، على أنَّ الواو المتحرِّكة قد حُذِفَتْ من (هُوَ) ، وحَذْفُ الساكنِ للضرورة أَسْهَلُ من حَذف المتحرِّك.

(٣) إجازَتُهُمْ نَقْلَ حَركة المنصوب الإعرابيَّة المحلَّى بأَل إلى الساكنِ قَبْلَها في الوقف، وهي مسأَلَةٌ منعها البصريُّون : وقد اعتمد الكوفيُّون في هذه الإجازة على النَّقْلِ ، والقياس، على أَنَّ القياس يَكْمُنُ في قياسِ المنصوب في هذه المسأَلة على المجرور، والمرفوع ، نحو : جاءِ البَكُرْ ، ومَرَرْتُ بالبكِر. وعلى أربعة شواهِد شعريَّةٍ على النَّقْلِ في المرفوع والمجرور[3]. ووافَقَهُم فيها أبو البركات الأنباريّ.

(٤) إجازَتُهم أنْ يتقدَّم التمييزُ على عامله المتصرِّف ، وهي مسألةٌ لم يُجزْها البصريُّون : وقد اعتمدوا في ذلك على النّقْل، والقياس[4]، إذْ بنوا ذلك على قول الشاعر:

أَتَهجُرُ سَلمَى بالفِراقِ حَبِيْبَها وما كانَ نَفْساً بالفِراق تَطِيْبُ

---

(١) الإنصاف : ٥١٤/٢.

(٢) انظر : الإنصاف : ٥١٢/٢.

(٣) انظر: الإنصاف : ٧٣١/٢-٧٣٦.

(٤) انظر : الإنصاف: ٨٢٨/٢-٨٣٢.

على أنَّ (نفساً) تمييز مميَّزه ملحوظ تقدَّم على عامله (تَطِيْبُ)، وعلى أنَّ اسم كان ضمير الشأنِ المستتر فيها، والتَّقْدير، ومن كان الشَّأن تَطِيْبُ سَلْمَى نَفْساً.

أَمَّا القياسُ فيكْمن في أنَّ الأفْعال المتصرِّفة يجوز أنْ تتقدَّم معمولاتُها عليها ، كالمفعول ، نحو: عمراً ضَرَبَ زيدٌ، والحال، على مذهب البصريِّين ، نحو: راكِباً جاءَ زيدُ، وعَلَيْهِ فإنَّ تقدُّمُ التمييز في هذه المسألة مقِيْسٌ على تقدُّم المفعول به، والحالِ ،وغيرهما.

وحَمَل البصريُّون الشاهِد الشعريَّ على أنَّ فيه روايَةً أُخرى، وهي (وما كان نَفْسي بالفِراق تَطِيْبُ)، أو على أَنَّ هذا التقديم جاءَ في الشعرِ شاذاً، والشاذُّ لايقُاسُ عليه.

(٤) إجازَتُهم أنْ يُوْصَل الاسْمُ المحلَّى بأل كما يُوْصَلُ الذي، وهي مسألةٌ لاتَصحُّ عند البصريِّين : وقد اعتمدَ الكوفيُّون على قول الشاعر[1]:

لَعَمْرِي لأنْتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وأَقْعُدُ في أفْيائِهِ بالأصائِل

على أنَّ (أُكْرِمُ أهْلَه) صلة (البيْت)، وهذه الجملة لا محلَّ لها من الإعراب، والاسم الجامدُ المحلَّى بأل ، كالبيت، والفَرس، والدَّارِ ، وأضْرابِها - مثل الأسماء الموصولة، عندهم.

وحَمَلَ البصريُّون هذا الشاهِدَ الشعريَّ على أنَّ جملَة (أُكْرِمُ أهْلَهُ) خَبَرٌ آخر للمبتدأ، أو على أنَّ البَيْتَ مُبْهَمٌ لايَدُلُّ على مَعْهودٍ ، والجملة الفعليَّة صفةٌ ل، والتقدير: لأَنْتَ بَيْتٌ أُكْرِم أَهْلَهُ، أو على حَذف الاسمِ الموصول للضَّرورة، والتقدير: لأنْتَ البَيْتُ الذي أُكْرِمُ أَهلَهُ.

(٥) إجازَتُهم إبرازَ الضمير في الوَصْفِ الجاري على غير صاحبه، وهي

(١) انظر: الإنصاف: ٢/٧٣٤.

مسألةٌ واجبة عند البصريِّين[1]، نحو: هندُ زيدٌ ضاربتُه هي: وقد اعتمد الكوفيُّون في هذا المسألة على شاهدين شعريَّيْن ، الأوَّل قولُ الأعْشَى مَيْمون ابن قيس:

وإنَّ امَـرَاً أَسْـرَى إلَيْكِ ودونَـهُ مِنَ الأرْضِ مَوْماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَـةٌ أَنْ تَسْتَجيبـي دُعـاءَه وأَنْ تَعْلَمـي أنَّ المُعـانَ مُوَفَّـقُ

على أَنَّ الضميرَ لو أُبْرِز لقيل : لَمَحْقُوْقَةٌ أَنْتِ.

وقول الشاعر[2].

يَـرَى أَرْبـاقَهـمْ مُتَقَلِّديهـا كما صَدِئَ الحديدُ على الكُماةِ

على أَنَّ الضمير لو أُبْرِزَ لقِيلَ : مُتَقَلِّديها هم . والإضمار في اسم الفاعل يجوز إذا جَرَى على مَن هُوَ لَهُ لِشَبَهِ الفِعْل.

وقد قاسُوا جواز إبراز الضمير في الوصف الجاري على غير مَنْ هو له على إبْرازِه في الوصْفِ الجاري على مَن هو له لِشَبَهِ الفِعْل، وهو في كلتا المسألتين يُشْبِهُ الفِعْل.

وحَمَل البصريُّون الشاهِدَ الأوَّل على الاتِّساع والحذف، وهُوَ على خلاف الظاهر، والتَّقْدير: لمحقوْقَةٌ بك أنْ تستجيبي دُعاءَه، وحملوا الشاهِدَ الثاني على حَذْفِ مضافٍ ، وإقامة المضاف إليه مُقامه، والتقدير: تَرَى أَصحابَ أرباقِهم، فيكون (مُتقلِّديها) قد أُجرْي على ذلك المحذوف، وعليه فلا يفتقر إلى إبراز الضمير.

(٦) إجازَتُهم أنْ يتقدَّم معمول الفعْلِ المنصوب بلام الجُحودِ، وهي مسأَلَةٌ لا تَصِحُّ عند البصريِّين[3] : وقد اعتمد الكوفيُّون في هذه الإجازة على شاهدٍ شعريٍّ، وهو قولُ الشاعر:

---

(١) انظر : الإنصاف : ٥٧/١-٦٥.

(٢) انظر: الإنصاف : ٥٩/١. الأرْباق: جمع رِبْق، أَورَبَق، وهو الحبْلُ.

(٣) انظر: الإنصاف: ٥٩٣/٢-٥٩٧.

لقد عَذَلَتْني أُمُّ عَمْروٍ، ولم أكُنْ مَقالَتَها ما كُنْتُ حيّاً لأسْمَعا

على أنَّ (مَقالتَها) مفعول الفعلِ (أسْمعَ) المنصوب بلام الجُحود، على المذهب الكوفيّ، أي : ولم أكُنْ لأسْمعَ مقالَتَها.

وحَمَل البصريُّون هذا الشاهِدَ على أنَّ (مقالَتها) مفعولٌ به لفعل محذوف يَدُلُّ عليه (أسمَعَ)، وهو تَكَلُّفٌ، في رأيي، لا مُحْوجَ إليه.

وقد يَبْني الكوفيُّون أصْلَهُم النحويّ أو الصرفيّ على شاهدٍ شعريٍّ لايُعْرَف قائله، على حَسَب ما ذكره أبو البركات الأنباريّ، وهي سِمَةٌ من سمات المنهج الوصفيّ،كما مرَّ. ومن ذلك:

(١) إجازَتُهم مَدَّ المقصور في الضرورة الشعريَّة ، وهي مسألةٌ لا تَصِحُّ عند البصريِّين : وقد اعتمد الكوفيُّون في هذه الإجازة على القياس، وثلاثة شَواهِدَ من الشعر ، وهي [1]:

قولُ الراجزِ:

قدْ عَلِمتْ أمُّ أبي السِّعْلاءِ وعَلِمَتْ ذاكَ مَعَ الجَراءِ

أنْ نِعْمَ مَأكُوْلاً عَلى الخَواءِ يا لَك مِنْ تَمْرٍ ومن شِيْشاءِ

يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهاءِ

على أنَّ السِّعْلاءَ أصلها السِّعْلاة، واللَّهاء أصلها: لَهاة.

وقولُ الشاعر:

إنَّما الفَقْرُ، والغِناءُ مِنَ اللهِ، فهذا يُعْطي، وهذا يُحَدُّ

على أنَّ الغِناء ممدودُ الغِنَى

(١) انظر : الإنصاف: ٢/٧٤٦.

السِّعْلاء: الغول . والخَواء : الخَلاءَ.

والجرَاء : الفتاء، والشِّيْشاءُ : أرْدأُ التَّمْرِ ، واللَّهاء : جمع لَهاة.

وقَوْلُ الآخر:

سَيُغْنيني الذي أَغْناكَ عَنِّي فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِنـــاءُ

على أنَّ الغِناء ممدود الغِنَى.

وقَوْل الآخَر:

لم نُرَحِّبْ بأَنْ شَخَصَتْ، ولكِنْ مَرْحَباً بالرِّضاءِ منْكَ وأَهْلا

على أنَّ الرِّضاءِ ممدود الرِّضا.

وقدْ حَمَل البصريُّون الشاهِدَ الأوَّل على أنَّه لا يُعْرَفُ قائِلُه، وحملوا الشاهدين الثاني والثالث على أنَّ الرّواية الصحيحةَ بفتح الغيْن والَمدِّ (الغَناء ، وغَناء) ، أو على أنَّهما مَصْدَرُ الفعل غانَيْتُه (فاخَرْتُه بالغِنى)، والقَوْلُ نفْسُه في الشاهِدِ الأخير ؛ لأنَّ الرِّضاء مَصْدَرُ راضَيْتُه.

وقاسَ الكوفيُّون جوازَ مَدِّ المقصور في الضرورة الشّعْريَّة على إشْباعِ الحركاتِ (الضمَّة، والكَسْرَة، والفَتْحة) فيها أيضاً[1].

(٢) إجازَتُهم إظْهارَ (أنْ) المصدريَّة بَعْدَ كي ، وحتَّى، وهي مسألَة لا تصحُّ عند البصريِّين : وقد اعتمد الكوفيُّون على القياسِ وشاهدٍ شعريٍّ مجهول القائل، وهو[2]:

أَرَدْتَ لِكَيْمــا أنْ تَطيرَ بِقرْبَتــي فَتَتْرُكَها شنّاً ببَيْداءَ بَلْقَعِ

وهذا الشاهد محمولٌ عند البصريِّين على أنَّه غير مَعْروف ، ولا يُعْرَفُ قائِلُه، أو على أنَّ (أنْ) قد أُظْهِرَت للضَّرورة ، أو على أَنَّ الشاعر قد أبْدَل (أنْ) من (كيما)، لكونهما بمعنى واحد. وهي تأويلات لا مُحْوِجَ إليها لو حَمَلْنا هذا الشاهِدَ على ظاهره.

(١) انظر: شواهِدَ على هذا الإشباع في الإنصاف : ٢/٧٤٩.

(٢) انظر: الإنصاف : ٢/٥٨٠. الشَّنُّ : اليابس.

ويَكمُن القياس عندهم في أنَّ (أنْ) زِيْدَت لتوكيد (كي)، لا تّفاقهما في المعنى ، على الرَّغْم من اختلافهما في اللفظ، وهو قياسٌ وصفيٌّ ، كما سيأْتي.

(٣) إجازَتُهم إضافة النّيِّف إلى العشرة[1]، نحو : خَمْسَةَ عَشَرٍ، وأضرابه، وهي مسأَلَةٌ لم يُجَوِّزها البصريُّونَ؛ لأنَّ الاسْمين جُعلا اسماً واحداً؛ وعليه فلا تَصِحُّ إضافة الاسْم بعْضه إلى بَعْضٍ. وقد قاس الكوفيُّون هذه الإجازة على شاهدٍ شعريٍّ ، وهو:

كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِه   بِنْتَ ثمانِي عَشْرةٍ مَن حِجَّتِهْ

وقد يَبْنون أصْلَهُمُ النحويَّ أو الصَّرْفيَّ على شاهدٍ، أو أكْثر يُوْسَمُ عند البصريِّين بالشُّذوذ، وهي مسألة تدلُّ على أنَّهم يحترمون الكلام العربيّ شاذَّهُ ومطَّرِدَه، وهذا الاحْترام من الأسُس التي أُقيم عليها المنهَجُ الوصفيُّ. ومن ذلك:

(١) إجازَتُهم أنْ تجِيء (كما) بمعنى (كيْما) ، وأنْ تَنْصِبَ ما بَعْدَها، وهي مسأَلَةٌ لا تجوز عند البصريِّين سواء من حَيْثُ كَوْنُ (كما) بمعنى (كيما)، أو من حَيْثُ نَصْبُها ما بَعْدها. وقد اعتمد الكوفيُّون في هذه الإجازة على خمسَة شواهِدَ من الشِّعْرِ، وهي[2] : قولُ صَخْر الغَيِّ :

جاءَت كبيرٌ كما أُخَفِّرَها   والقومُ صِيْدٌ كأنَّهم رَمِدوا

على أنَّ التقدير: كيما أُخَفِّرَها.

وقول الشاعر:

وطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنا فاصْرِفَنَّهْ   كَما يَحْسِبُوا أنَّ الهَوَى حيثُ تَنْظُرُ

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/٣٠٩-٣١٢.

(٢) انظر : الإنصاف :٢/٥٨٥.

أُخَفِّرها: أُجيرها.

الصِّيْد: جمع أَصْيَد، والصَّيَد: داءٌ يكونُ في رؤوس الإبِلِ ، فترفَعُها، ويكون في الرجل من كِبَرٍ.

على أنَّ التَّقْديرَ : كَيْما يَحْسِبُوا ، فنُصِبَ الفِعْلُ بحذف نون الإعراب.
وقولُ رُؤْبة:

لاتَظْلِموا الناسَ كما لا تُظْلَمُوا

على أنَّ التقدير : كيما لا تُظْلَموا.

وقول عديّ بن زيدٍ العِباديّ:

اسْمَعْ حَديثاً كما يَوْماً تُحَدِّثَهُ   عن ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سائِلُ سأَلا

على أنَّ التقدير: كَيما يوماً تُحَدِّثَهُ.

وقول الآخر:

يُقَلِّبُ عينَيْهِ كما لأخافَهُ   تَشاوَسْ رُوَيْدًا إنَّني مَن تأَمَّلُ

على أنَّ التقدير: كَيْما لأخافَهُ ، على أنَّ الفعلَ منصوب بـ (كما) ،على الرَّغْم من أنَّه منصوب بلام التعليل، عند الكوفيِّين، وبأَنْ مضمرة ، عند البصريِّين.

وحَمَل البصريُّون هذه الشواهِدَ الخمسَة على أنَّ فيها روايات أُخَرَ تُبْعِدُها عن أنْ تكون من الشواهِدِ التي يُحْتَجُّ بها في هذه المسألة، وهي برَفْعِ الفعل بعد (كما) في الشواهِدِ الأربعة الأُوْلى، أمَّا الشاهِدُ الخامِس فحَمَلوه على التكلُّف القَبِيْح، وعلى أنَّ الأظْهرَ فيه: «يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكيما أخافَه»، أو على أنَّها من باب الشاذِّ أو القليل الذي لا تُبْنَى عليه القواعِدُ والأُصولُ.

(٢) إجازَتُهم أنْ يبقَى تمييزُ (كم الخبريَّة) مجروراً إذا فُصِلَ بْينَه وبَيْنها بالظَّرْف ، أو الجارِّ والمجرور، وهي مسألَةٌ لا تَصِحُّ عند البصريّين ، إذْ ذَهبوا إلى أنَّه يجب نَصْبُهُ. وقد اعتمد الكوفيُّون فيها على النَّقْلِ، والقياس، أمَّا النَّقْلُ فقاسوا فيه هذه الإجازة على بيتين من الشعرِ، الأوَّل.

قولُ الشاعر[1]:

كـم بِجـودٍ مُقْـرِفٍ نالَ العُلا   وشَريْفٍ بُخْلُـهُ قـد وضَعَـهُ

على أَنَّ التقديرَ: كم مُقرِفٍ نالَ العلا بجودٍ.

والأخر قول الشاعر[2]:

كم في بَني بَكْر بن سَعْدٍ سيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ ماجدٍ نفَّاعِ

على أَنَّ التقديَر: كَمْ سَيِّدٍ في بني سَعْدِ بن بكرٍ.

وأمَّا القياسُ فَيْكمُن في أنَّ تمييز (كم) الخبريَّة هذه مجرورٌ بحرف جرٍّ محذوف، لا مجرورٌ بإضافَتها إليه على قول البصريِّين. والفَصْلُ لا يُؤَثِّر في حركة هذا التمييز، وعلى الرّغْم من أنّ عَمَلَ حَرْفِ الجَرِّ محذوفاً قليلٌ في العربيَّة، وهو محصورٌ في مَواضِعَ قليلة لَيْسَ هذا الموضع مِنْها.

وحَمَلَ البصريّون الشاهدين السابقين على أنَّ الرِّواية الصحيحة في الشاهِدِ الأوَّل هي (مُقْرِفٌ)، بالرفْعِ، وعلى أَنَّ الشاهِدَ الثاني يُعَدُّ من باب الشاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه.

(٣) إجازَتُهم دُخولَ اللامِ في خبر (لكنّ) ، وهي مسألةٌ لا تَصِحُّ عند البصريِّين : وقد اعتمد الكوفيُّون في هذه الإجازة على النَّقْلِ، والقياس. أما النَّقْل فمِنْهُ قول الشاعر[3] :

يَلُوْمُوْنَني في حُبِّ لَيْلَى عَواذِلِيْ   ولكنَّني مِنْ حبِّها لَعَمِيْدُ

وأمَّا القياسُ فَيكمُن في أَّ أصْلَ (لكنَّ) هو (إنَّ) زِيْدَتْ عليها (لا)، والكاف، فصارت الثلاثَةُ حَرْفاً واحداً؛ وعليه فتجوز اللامُ في خَبَرِها قياساً على دخُولِها في خبر (إنَّ).

(١) انظر : الإنصاف : ١/٣٠٣-٣٠٩.

(٢) انظر : الإنصاف : ١/٣٠٣-٣٠٩.
الدَّسيعة : العطيَّة.

(٣) انظر : الإنصاف : ١/٢٠٨-٢١٨.

وحَمَل البصريُّون هذا الشاهِدَ الشعريَّ على الشُّذوذ، والقلَّة، وأنَّه مِمّا لا يُعْرَفُ له نظيرٌ في كلام العرب، فلا يقاسُ عليه.

(٤) إجازَتُهم التَّعَجُّبَ من البياض والسَّواد دون غيرِهما من الألوان، نحو: ما أَبْيَضَهُ ، وما أسْوَدَه، وهي مسألَةٌ لا تجوز عند البصريِّين؛ لأنَّ هذين اللونين عندهم ، في هذه المسألة، كغَيْرِهما : وقد اعتمد الكوفيُّون في هذه الإجازة على النَّقْل والقياس. ويَكْمُنُ النقْل في شاهدين من الشعر ، الأوَّلُ قولُ الشاعر[1]:

إذا الرِّجال شتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ

وقول الراجِز:

جارِيَةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ

أَبْيَضُ من أُخْتِ بني أَباضِ

وجَوازُهُ في (أَفْعَل مِنْ) يدلُّ على جَوازِهِ في: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به .

وحَمَل البصريُّون هذين الشاهِدَين على الشُّذوذ ، وعلى أنَّ (أَبْيَض) فيهما من باب (أَفْعَل فَعْلاء) الذي يُعَدُّ من باب الصفة المشبَّهة ، فكأنَّه قيل: أَنْتَ مُبْيَضُّهُم، فلا مفاضَلَة فيه. والقولُ نفسه في الشاهد الثاني ، على أنَّ (مِنْ) ومجرورها في محلِّ رفع على الصفة لـ (أبْيَضُ).

ويَكْمُنُ القياسُ في أنَّ السوادَ والبياض يُعَدّانِ أَصْلَي الألوان؛ إذْ يتركّب منهما سائرُها؛ ولذلك جاز بناء التَّعجُّب منهما دون غيرهما.

وقد يَبْنون أُصولَهم النحويَّة، أوالصرفيَّة على شواهِدَ شعريَّة حَمَلَها البصريُّون على الضرورة، وهي مسألَةٌ تَدُلُّ على أنَّهم يقيسون على الظاهِر، ولا يلجؤون إلى التأويل، والتقدير، وهي من سماتِ المنهج الوصفيّ الرئيسة. ومن ذلك :

---

(١) انظر : الإنصاف : ١٤٨/١-١٥٥، ابن يعيش، شرح المفصَّل: ٩٣/٦.

(١) إجازَتُهم إظْهارَ (أنْ) المصدريّة بَعْدَ كي ، وحتّى، قياساً على قول الشاعر[١] :

أرَدْتُ لِكَيمْا أنْ تَطيرَ بِقِرْبَتي فَتَتْرُكَها شنّاً بَبيْداءَ بَلْقَعِ

على أنَّ (أنْ) أُظْهِرَت للضرورة الشعريَّة في أحَدِ التأويلات.

(٢) إجازَتُهم أنْ يَعْمَل حَرْفُ الجزْمِ محذوفاً، وهي مسألَةٌ لا تَصِحُّ عند البصريِّين. وقد قاسَ الكوفيُّون هذه الإجازة على أربعة شواهد شعريَّة، وهي[٢]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من أمْرٍ تَبالا

على أنَّ التَقدير: لِتَفْدِ نَفْسكَ.

وقولُ الآخر:

فقُلْتُ ادْعِي، وأَدْعُ، فإنَّ أَنْدى لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ داعِيانِ

على أَنَّ التقدير: ولأَدْعُ

وقولُ الآخر:

على مِثْلِ أصْحابِ البعوضَةِ فاخْمِشي لَكِ الوَيْلُ حُرُّ الوجْهِ، أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

على أنَّ التقدير : لِيَبْكِ.

وقَوْلُ الآخر :

مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أنّي شاعِرُ فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزاجِرُ

على أنَّ التَّقدير : فَلْيَدْنُ . وقد حُذِفَ حَرفُ الجَزم فيما مَرَّ من شواهِدَ وأضرابها لكثرة الاستعمال.

وحَمَل البصريُّون هذه الشواهِدَ على الضرورة الشعريَّة، وهي لا يُقاسُ عليها في بناء أصْل نَحْويٍّ، أو صَرْفيٍّ زيادةً على أنَّ الشاهِدَ الثاني حملوه أيضاً

---

(١) انظر الصفحة :٣٩.

(٢) انظر : الإنصاف : ٢/٥٣٠-٥٤٩.

على أنَّ هنالكِ روايَةً أُخرى، وهي «ادعي وأدْعُوَ إنَّ »، بإثبات الواو.

(٣) إجازَتُهم تقديمَ المفعول به بفعل الجزاء على حَرْف الشَّرْط، كما في : زيداً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، وهي مسألة منعها البصريُّون. وقد اعْتمد الكوفيُّون في هذه الإجازة على ثلاثة شواهدَ شعريَّة ، وهي[١]:

يـا أَقْـرَعُ بن حابِسٍ يا أَقْـرَعُ　　　إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

على أنَّ التقدير : إنَّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ، ولولا نِيَّةُ التقديم، عندهم لَجُزِمَ (تُصْرَعُ).

وقولُ زهير بن أَبي سُلمى:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَـةٍ　　　يقولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

على أَنَّ التقدير: يقولُ إنْ أتاهُ خليلٌ . والقولُ فيه من حيثُ رفْعُ (يقولُ) كالقَوْلِ في سابقه.

وقول زُهير بن مسعود[٢]:

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْها،وإنْ يَمُتْ　　　فَطَعْنَـةُ لا غُسٍّ، ولا بمُغَمَّـرِ

على أنَّ التقدير: إنْ يَنْجُ فَلَمْ أَرْقِهِ ، على أنّ المُقَدَّم هو الجواب، وهو الموضع الذي يستحقُّة في الأصْل عند الكوفيِّين، وتقديمُ الجواب هذا يُجيز تقديمَ معموله على حرف الشرط.

وحَمَل البصريُّون الشاهدَ الأوَّل على الضرورَةِ الشعريَّة ؛ لأنَّ قولَهُ (تُصْرَعُ) خبرُ (إنَّ)، وهو مؤخَّرٌ لفظاً مقدَّمٌ رُتْبَةً ، فلا حُجَّة للكوفيِّين فيه عندهم. وحملوا الشاهدَ الثاني على أنَّ (يَقُوْل) جوابُ الشرط مرفوعٌ في اللفظِ

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢/ ٦٢٣-٦٣٢.

(٢) انظر : الإنصاف : ٦٢٦/٢.

الغُسُّ: الضَعيفُ اللئيم من الرجال.

المُغَمَّر : الذي لم يُجَرِّبْ الأمورَ.

مجزومٌ في المعنى ؛ لأنَّ فِعْل الشرطِ ماضٍ. وحملوا الشاهدَ الأخيرَ على أنَّ (فَلَمْ أَرْقِهِ) دليلٌ على جواب الشرط لا جوابُه ، والجواب محذوفٌ، عندهم.

وقد احتجُّوا بشعرِ شعراءَ لم يحْتَجَّ به البصريُّون ؛ لأنَّهم ليسوا مِمَّنْ يُسْتشهَدُ بأشعارِهم عندهم ، كمُسلم بن الوليد (ت: ٢٠٨هـ) الذي بنى أبو بكرٍ الأنباريّ على شاهدٍ له تركيباً لغويّاً، وهو : عِزُّ فُلانٍ يَزْحَمُ الجبالَ[1]:

بَعَثْتُ لك الأنْواحَ فارتجَّ بَيْنَها ... نَوادِبُ يَنْدُبْنَ العُلَى والمساعيا

أَلِلبَأْسِ ، أَم للجُودِ، أو لِمقاومٍ ... مِنَ العِزِّ يَزْحَمْنَ الجبالَ الرَّواسيا

وقد استَشْهَدَ أبو بكر الأنباريّ أيضاً بشاهدٍ شعريٍّ منسوبٍ إلى بشَّار بن بُرْد، على أنَّ الطَّرَب يأتي بمعني الحُزْن :[2].

يَقُلْنَ : لقد بَكَيْتَ، فقُلْتُ كَلاَّ ... وهل يَبْكي من الطَّرَبِ الجَليدُ

وبشاهدٍ آخَر على القول : في قَلْبي عليه دِمْنَةٌ[3]:

فتًى لا يَبيْتُ على دِمْنَةٍ ... ولا يَشْرَبُ الماءَ إلاَّ بِدَم

(٢) استِشهادُهم بالكلامِ العربيّ المَنْثُورِ :

أمَّا استشهادُهم بالكلام العربيّ المنْثور فقليْل بالإضافة إلى استشهادهم بالشِّعر؛ لأنَّ الشِّعْرَ أكثَرُ شيوعاً في تلك البيئات اللغويَّة التي جَمَعَ منها الرُّواةُ الشواهد النَّحْويَّة ، زيادَةً على أنَّه من مواطِن الضَّرُورة لإقامَةِ الوزنِ، أو القافية. ومِن استشهادهم بالنَّثْر على حَسَب ما طالَعَنا به أبو البركات الأنباريّ في (الإنصاف)، والذي وَسَمَهُ البصريُّون بالقلَّة، أو الشذوذ- ما يأتي:

---

(١) انظر : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباريّ، (ت: ٣٢٨هـ) ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، تحقيق د. حاتم الضامن، بغداد ، دار الرشيد ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩: ٣٢٢/١.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٢٦٥/١.

وقد نُسِبَ هذا الشاهد إلى أبي حيَّة الأسديّ ، وعُرْوة بن أُذَيْنة، وغيرهما.

(٣) انظر : أبو بكر الأنْباريّ، الزَّاهر: ٣٧٢/١.

(١) أنَّ حركة هَمْزة الوَصْل تتبَعُ حركةَ عَيْنِ الفِعْلِ، فإنْ كانت مضمومةً ضُمَّت، وإنْ كانَتْ مكسورَةً كُسِرتْ؛ لأنَّ ألف الوَصْل زائدةٌ جِيءَ بها لتصحيحِ الابتداء بالسَّاكن. وقد قاسوا ذلك على أنَّ العربَ يتَوَخَّوْنَ ذلك الإتباعَ في كلامهم، كما في قولِهم: مُنْتُن في مُنْتِن، ومِنْتِن في مُنْتِن، والمِغيْرة، في المُغيْرَة، واليُسْرُوْع (دابَّة حمراء تُوجَدُ في الرَّمْلِ) في اليَسْرُوعِ؛ لأنَّه لا يتوافَرُ في العربيَّة (يُفْعُول)، والأسْوَد بن يُعْفُر في الأسْوِد بنِ يَعْفُر، وقولهم: هو أَخوك لإِمِّكَ، وقَراءة حمزة والكسائيّ: ﴿فَلِإمِّه الثُّلُثُ﴾[1]. بكسر الهمزة إتْباعاً للكْسرةِ قَبْلها، وقراءة حمزة والكسائيّ ﴿في بُطونِ إِمَّهاتِكم﴾[2]، و ﴿أوبُيوتِ إِمَّهاتِكم﴾[3] بكسر الهمزة مِنْ (أُمَّهات)، وقرأها حمزَة وحْدَه بِكَسْر الميم أيضاً، إتْباعاً لكسرة الهمزة، فتكون قراءَتُه من باب إتْباعِ الإتْباع[4].

ومن القراءات أيضاً قراءة الحسن: ﴿الحمدِ لِله﴾[5] بكَسْرِ الدالِ إتْباعاً لكسرة اللامِ بعدها، على لغة تميم، وبعض غَطَفان[6]، وقراءة ابن أبي عبلَة: ﴿الحمدُ لُلَّهِ﴾ بضمِّ اللام إتباعاً لضمّة الدال. وفي العربيَّة شواهدُ كثيرة تُحْمَلُ على الإتْباع، وهي يُمكِن أنْ تُعَزِّز مَذْهَب الكوفيِّين.

وحَمَل البصريُّون ما مرَّ من شواهِدَ نثريَّةٍ على أنَّ هذا الإتْباع جاء جوازاً لا وُجوباً في ألفاظٍ مَحْدُوْدَةٍ قليلةٍ جداً، وحملوا القراءتيْن ﴿الحمْد لُله﴾ بضمّ

---

(١) النساء: ١١.
(٢) النحل ٧٨، وانظر: الزُّمر: ٦، والنجم: ٣٢.
(٣) النور: ٦١.
(٤) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٣/٦٠١-٦٢.
(٥) الفاتحة: ١.
(٦) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١/٤١، الزمخشريّ، الكشَّاف: ١/٥١، ابن عطيَّة، المحرّر: ١/١٢، ابن خالويه، الشواذّ: ١٠.

اللام والدَّال ، وكَسْرِهما على أنَّهما شاذَّتان في الاستعمال ضَعيفتانِ في القياس، على الرَّغم من كثرة الإتباع في العربيَّة.

(٢) أنَّ أيّاً الموصولة مُعْرَبة دائماً، وهي عند البصريِّين مبنيَّة إذا حُذِف صَدْرُ صِلَتها، كما في قولك: لأضْرِبَنَّ أيُّهم أفْضَلُ . وقد اعتمدَ الكوفيُّون في هذه المسألة على بعض القراءات ، وكلام العرب ، نثره.

ومن القرآن الكريم قراءةُ هارون ، ومُعاذ، وغيرهما :﴿ثمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شِيْعَةٍ أيَّهم أشَدُّ على الرَّحمنِ عِتيّاً﴾(١). بنْصب (أيَّهُم). ويُعَزِّزُ هذه القراءَة قَولُ الجرميّ :« خَرَجْتُ من الَخنْدَقِ– يَعْني خَنْدقَ البَصْرَةِ – حتَّى صرْتُ إلى مكَّةَ، لم أَسْمَعْ أحداً يقولُ: اضْرِبْ أيُّهم أفْضَلُ، أيْ : كُلُّهُمْ يَنْصِبونَ، وكذلِكَ لم يُرْوَ عن أحَدٍ مِنَ العَرَبِ: اضْرِبْ أيُّهُمْ أَفْضَلُ، بالضم، فدلَّ على صحَّة ما ذَهَبْنا إليه »(٢).

وقد حَمَل الكوفيّوُن إعْرابَ (أيّ) المضافة على أنَّ المبنِيَّ من المفردات إذا أُضِيْفَ أُعْرِب، كقبْلُ وبَعْدُ.

وقد حَمَل البصريُّون القراءَةَ السابقة على الشُّذوذ؛ لأنَّها جاءَت على لَغةٍ شاذَّة، وحملوا قول الجَرْميِّ على أنَّ غَيْرَهُ قَدْ سَمِع الضَّمَّ.

(٣) إجازَتُهم نصْبَ (هو) في المسألة الزُّنْبوريَّة التي وقع فيها خِلافٌ بين سيبويهِ والكسائيّ: كُنْتُ أظُنُّ أنَّ العَقْرَبَ أشَدُّ لَسْعَةً من الزُّنبورِ فإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاها، وهي مسأَلَةٌ لا تصِحُّ عند البصريِّين إلاَّ بالرَّفْع. وقد اعْتمد الكسائيّ والكوفيُّون على قولِ العرب الذين تكلَّموا بما ذَهَبوا إليه، وكان فيهم أبو فَقْعَس، وأبو زياد، وأبو الجَرَّاح، وأبو ثروان. وقد وافق الكوفيِّين في هذه المسألة من البصريِّين أبو الحسن الأخْفش.

---

(١) مريم : ٦٩.

(٢) الإنصاف : ٧١٢/٢.

وقاس الكوفيُّون هذه الإجازَة على (إذا) التي للمفاجَأة ، وهي ظَرْف مكانٍ، والظَّرْف يرفَعُ ما بعدَه عندهم، والنَصْبُ محمولٌ عندهم على أنَّها تَعْمل في الخَبر عمل وجَدْتُ ؛ لأنَّها بمعناه. وقد عدَّ ثَعْلبُ (هو) عِماداً.

وحَمَل البصريُّون قَولَ العرب السابق (فإذا هو إيَّاها) على الشُّذوذ، على أنَّه في هذه المسألة كالجَزْم بلَنْ، والنَّصْبِ بلم، زيادَةً على أنَّ الأعراب أُعْطُوا جُعْلاً على قولهم بقول الكسائيّ.

(٤) إجازَتُهم دُخولَ نون التوكيد الخفيفة على الفعل المُسْنَدِ إلى أَلِفِ الاثنَيْنِ، ونون النسوة، نحو، اضرِبانْ ، واضرِبْنانْ، وهي مسألةٌ لاتَصحُّ عند البصريِّين[١]. وقد اعْتمد الكوفيّون على أنَّ هذه النون مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة التي يُؤَكَّد بها الفعلان السابقان، وغيرهما من الأفعال المستقبلة بقيود، وعلى أنَّ الألِفَ فيها زِيادةُ مَدٍّ، وعلى ما في العربيَّة من شواهِدَ التقى فيها ساكنان، كقراءة نافع: ﴿إنَّ صلاتِيْ ونُسُكي ومَحْيايْ﴾[٢]، بإسكان الياء[٣]. في (مَحْيايْ) ، وقراءة ابن عامر :﴿ولا تَتَّبِعانْ سَبيلَ الذين لا يَعْلَمون﴾[٤]، بنون التَوكيد الخفيفة[٥].

ومن الشَّواهِدِ النَّثريَّة التي بَنَوْا عليها هذه الإجازة - قولُ العرب : «الْتقَتْ حَلَقَتا البِطانِ» بإثبات ألف (حَلَقتا) مع حرف التَّعريف، و «لَهُ ثُلُثا المال» بإثبات الألف أيضاً معه.

---

(١) انظر : الإنصاف : ٦٥٠/٢.

(٢) الأنعام : ١٦٢.

(٣) انظر : أحمد بن خلف الأنصاريّ (ت.٥٤٠هـ) ، كتاب الإقْناع في القراءات السبع : ٦٤٥/٢.

(٤) يونس: ٨٩.

(٥) انظر : الإنصاف : ٦٥١/٢، السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢٦٢/٦.
وفي هذه القراءة خلافٌ في النَّقْل.

وحَمَل البصريُّون القراءة الأولى (ومَحْيايْ) على أنّ القارئ نَوى الوقْفَ، فَحذَف الفتحة، ولا يَصِحُّ الإسكانُ عندهم في غير الوقْفِ إلاَّ إذا أُجْرِيَ الوقْفُ مُجْرَى الوَصْلِ، وهي مسألةٌ تجوز في الضرورة. أمَّا القراءة الثانية (قراءة ابن عامر) فحملوها على أنَّها مِمَّا تَفَرَّد ابن عامرٍ به، والقرَّاء على خِلافها، وعلى أنَّ النون فيها علامةُ الرَّفْع؛ لأنَّ (لا) نافية، والواو للحال.

وقد حَمَلُوا ما رُوِيَ عن العرب في هذه المسألة على أنَّه غيرُ معروفٍ؛ لأنَّ المعروفَ عنهم حَذْفُ الألف، أو على أنَّه من الشاذِّ النادرِ الذي لايُقاسُ عليه.

(٥) إجازَتُهم نُدْبَة النكرةِ والأسْماءِ الموصولة، وهي مسألةٌ لا تجوزُعند البصريِّين. وقد عَلَّل الكوفيُّون هذه الإجازة بأنَّ الاسم النكرة يَقْرُب من المعرفة بالإشارة، أمَّا الاسمُ الموصول فمعرفَةٌ كالأعلام ؛ ولذلك جازت نُدْبته كما جازت نُدْبَةُ العَلَم، والقول نَفْسُه في نُدْبة النكرة القريبَةِ من المعرفة[1]. وقد قاسُوْها على قَوْل العرب :«وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماهُ»، وغيره.

وحَمَلَ البصريُّون قولَ العرب السابق على أنَّه من الشاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه، وسَوَّغ هذه المسألة عندهم أنَّ مَنْ حَفَر هذه البئر مَعْروفٌ، وهو عبد المطَّلِب جدُّ الرسول.

وغير ذلك من أقوالِ العرب الأُخرى التي وَسَمَها البصريُّون بالقلَّة.

(٣) استشهادهم بالحديث النَّبويّ الشَّريف:

لَعلَّ الكوفيِّين يُمْكِنُ أنْ يكونوا أكْثَرَ احتراماً للحديث النبويّ الشريف ، من حيثُ التأْصيلُ والاستئناس. ويكَادُ النحاةُ القُدامى والمحدثونَ يُجْمِعونَ على أنَّ البصريِّين والكوفيِّين لم يحتَجُّوا بالحديثِ النبويّ الشريف في بناءِ

(١) انظر : الإنصاف : ١/٣٦٢-٣٦٤.

قواعِدِهِم النحويَّة والصرفيَّة؛ لأنَّ كثيراً من الأحاديث رُوِيَتْ بالمعنى ، وغير ذلك[1].

وتَبْدو الدَعْوَة إلى هَجْر الاحتجاج بالحديثِ في قول أبي حيَّان مُنكِراً على ابن مالك إثباتَه القواعدَ النحويَّة على ألفاظ الحديث: « قال أبو حيَّان في شرحِ التَّسهيل : قد أَكْثَر هذا المُصَنِّف من الاستِدْلال بما وقَع في الأحاديثِ على إثباتِ القواعدِ الكُلِّيّة في لسان العرب ، وما رأيْتُ أَحَداً من المُتَقَدِّمين والمتأَخِّرينَ سلك هذه الطريقة غيره، على أنَّ الواضِعيْنَ الأوَّلِيْنَ لعلم النحوِ المُسْتَقْرِئيْن للأحكام من لسان العرب، كأبي عَمْرو بن العلاء، وعيسى بن عُمَر، والخليل، وسيبويهِ من أَئِمّة البصريِّيْنَ ، والكسائيّ، والفرَّاء ، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمّة الكوفيِّين – لم يفْعلوا ذلك، وتَبِعَهم على هذا المسلك المتأَخِّرون من الفريقَيْنِ ، وغيرهم من نحاة الأقاليمِ كَنُحاة بغدادَ، وأهْلِ الأَنْدلُس . وقد جَرَى الكلامُ في ذلك معَ بعض المتأخِّرين الأذكِياء ، فقالَ: إنَّما تَرَكَ العلماءُ ذلك لعَدَمِ وُثوقِهم أنَّ ذلك لفظُ الرسولِ ، صلىَّ الله عليه وسلَّم ، إذْ لو وثِقوا بذلك لجرَى مَجرى القرآن في إثْباتِ القواعِدِ الكُلِّيَّة . وإنَّما كان ذلك لأمْرَيْنِ ، أحدهما أنَّ الرّواةَ جَوَّزوا النَّقْل بالمعنى .... والأمْرُ الثاني أنَّه وقَع اللحنُ كثيراً فيما رُوِيَ من الحديثِ ؛ لأنَّ كثيراً من الرُّواةِ كانوا غير عَرَبٍ بالطَّبْع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحوِ ، فوقَع اللَّحْنُ في كلامِهم، وهم لا يعلمون ذلك ... »[2]

---

(١) انظر : د. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، د. محمد ضاري حمادي ، الحديث الشريف في الدراسات اللغويَّة والنحويَّة ، د. محمود حسني مغالسة، احتجاج النحويِّين بالحديث ، مجلة مجمع اللغة العربيَّة الأردني، السنة الثانية، ج٣ ، ٤، ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م.

(٢) السيوطيّ، الاقتراح : ١٧– ١٨ .

وممَّنَ عزَّز ما مرَّ من المحدثين وسارَ في دَرْبِه مهدي المخزومي[1]، إذْ ذكر أنَّ النحويِّين بصريِّين وكوفيِّين لم يُعْنَوا بالأحاديْث، ولم يَدْعَموا دراستَهم بما يُصحِّحونه منها. ومنهم محمد عيد [2]، وعبد الرحمن السيِّد، وشوقي ضَيْف[4]، وعبد المنعم أحمد[5]، وسعيد الأفغانيّ[6] الذي ذكر أنَّ الأندلسيِّين من النحاة أوَّل من احتجَّ بالحديث النبوي الشريف، كالشريف الصِّقلِّيّ، والشريف الغِرْناطِيّ، وابن الحاجّ، وابن الخبَّاز، والشلوبِيْن[7]، وإبراهيمُ مصطفى[8]، وعبدُ الحميد طلب: «ومِمَّا يُؤْخذُ على البصريِّين والكوفيِّين على السَّواء في مَذْهبِهما – إهمالهُما للحديث الشريف، فكلاهما لم يُعْنَ به، ولم يُؤَيِّد دراستَه واستِنْتاجه بما صحَّ منه، بحجَّةِ أنَّ رُواة الحديث كانوا من الموالي، أو أنَّ الأحاديث إنَّما رُوِيَتْ بالمعنى دون التَّقيُّد باللفظة، وقد ردَدْتُ على هاتين الحجَّتين عند الكلام على مصادر البصريِّين، واستَحْسَنْتُ ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالك وابْنُ حيَّان النحويّ، ومَنْ تابعَهما من الأخْذِ بالحديث والاستشهاد بما ثَبَتَتْ صحَّته، ويَتَوثَّقُ سَنَدهُ، عَلى أنَّني ذكرت هناك أنَّه حتَّى لو كان الحديثُ قد رُوِيَ بالمعنى فليس ذلك بحجّة لِتَرْكِ الاستشهاد به، فإنَّ الذين رَوَوْه بالمعنى إنما كانوا عرباً

---

(١) انظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣٤٨، وانظر : د. خديجة الحديثي، موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث : ٣٣.

(٢) انظر : د. محمَّد عيد، الرَّواية والاستشهاد باللغة : ١٢٨-١٣١.

(٤) انظر : د. شوقي ضَيْف ، المدارس النحويَّة : ١٧، ٨٠.

(٥) انظر : د. عبد المنعم أحمد، ابن الشجريّ ومنهجه في النحو : ٢٣٠.

(٦) انظر : سعيد الأفغانيّ، في أصول النحو : ٤٩-٥٠.

(٧) انظر : د. خديجة الحديثي ، موقف النحاه من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٣٧، سعيد الأفغانيّ ، في أصول النحو :٤٩-٥٠، من تاريخ النحو : ١٠٢-١٠٣.

(٨) انظر : إبراهيم مصطفى ، في أُصول النحو ، مجلة مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة ، ج٨ : ١٤٤. وانظر : د. محمد ضَاري حمادي، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغويَّة والنحويَّة : ٣٠٧.

يُعْتَدُّ بعروبتهم، وهم بطبيعتِهم لاينطقون لفظاً أو عبارَةً تَحْمِلُ معنى كلام رسول الله دونَ أن تكون سليمةً خاليةً من الخطأ واللحن"[1]وغيرهم،[2].

وممَّن وقَف ممَّا مرَّ وقَفات يُسَيْطِرُ عليها التأمُّل والتفكُّر الدكتورة خديجة الحديثي؛ إذْ راحت تُدَوِّن في كتابها بعض الشواهد من الحديث النبويّ الشريف على الاحتجاج به في اللغة والنحو في حديثها عن مواقِف بعض القدامى من هذه المسألة ، كأبي عمرو بن العلاء[3] ، والخليل ابن أحمد [4] ،وسيبويه[5]،والفرَّاء[6]،وأبي عُبَيْدَة [7]،والزَّجَّاج، وابن قتيبة، وابن السَّرَّاج، وأبي بكر الأنباريّ، والزَّجّاجيّ، وابن النَحَّاس، وابن خالويه، وأبي علي الفارسِيّ، والعسكريّ، والرُّمَّانيّ، وابن جنّي، وابن فارس، ومكيّ القيسيّ، وابن بابشاذ، والزمخشريّ[8] ، وأبي البركات الأنباريّ[9].

والدكتور محمَّد ضاري حمَّاديّ :« إنَّ دَعْوَى رفْض المتقدِّمين والمتأخِّرين للحديث لا تعضدُها الحقيقة ؛ وقد ذكر الدَّمامينيّ أنَّ من الأئمة قبل ابن مالك مَنْ كان يَعْتَمِدُ الحديث بلا تَرَدُّدٍ . وعدَّ من أصحاب هذا المذهب كُلاً مِنْ : ابن جنّي (٣٩٢هـ) ، وابن فارس(٣٩٥هـ) ، والجَوْهَرِيّ (٣٩٨هـ)، وابن سيدَه (٤٥٨هـ) ،والسهيليّ (٥٨١هـ) ، وابن برّيّ (٥٨٢هـ) ، وابن خَروف (٦٠٩هـ) ، بل قال : لانَعلَمُ

---

(١) د. عبد الحميد طلب، تاريخ النحو وأصوله : ٢٦٥.

(٢) انظر التفصيل في مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبويّ في: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٣١-٣٠٧.

(٣) انظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٤٢-٤٦.

(٤) انظر المصدر نفسه : ٤٦-٤٠.

(٥) انظر المصدر نفسه : ٥٠ - ٧٨.

(٦) انظر المصدر نفسه : ٧٨-٨٦.

(٧) انظر المصدر نفسه : ٨٦-٨٧.

(٨) انظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف :٨٨.

(٩) انظر في هذه المسألة المصدر نفسه : ٨٨-٤٢٢.

أحداً من علماء العربيَّة خالف في هذه المسألة إلاَّ ما أبْداه الشيخ أبو حيَّان في (شرح التسهيل)، وأبو الحسن بن الضائع ، في (شرح الجمل) ، وتابَعَهُما على ذلك الجلال السيوطّي »[1]. وينتهي الدكتور الفاضل من نظره فيما وقعَ إليه من كُتُب الأوَّلين والمتأخّرين إلى أنَّ هؤلاء قد احتَجُّوا بالحديث النبويِّ الشريف: «أجَل ، كان لِزاماً أنْ ننظُرَ فيما وقَع إلينا من كُتُب الأوَّلِيْنَ والمتأخِّريْن ، فَفيها ما يدلُّ على أنَّهم كانوا يَحْتَجُّونَ بالحديث النبويِّ في تحقيق اللفظ اللغويِّ، والتَّوثُّقِ من صدقه، حقيقة واقِعة تنطقُ بها كتُبهُم الأصيلة هذه التي نتداولها بين أيْدِينا اليْومَ »[2].

والدكتور عبد الحميد طلب الذي وجَّه اللوم للكوفيِّين والبصريِّين لِرَفْضِهِم الاستشهاد بالحديث ، كما مرَّ[3].

ويتبيَّنُ لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ هنالك خلافاً بين الدارسين المحدثين في استشهاد قُدامَى النحويِّين بالحديث النبويّ الشريف في بناء الأُصول النحويَّة والصرفيَّة، إذْ إنَّ بعضَهُم أنْكر أنْ يكون هولاء النحاة قد احتجُّوا به في هذه المسألة ، وإنَّ بعضَهُم قد رجَعَ النَّظر في هذه الأحْكام ، وانتهى إلى أنَّ بعض هؤلاءِ النحاة القدامى قَدِ احْتَجَّ به في بناء بعض الأُصول النحويَّة والصرفيّة، أو في تحقيق اللفظ اللغويّ والتوثُّق من صِدْقه.

ولعلَّ ضالَّتي الرئيسة في هذا البحثِ تدورُ في فلك مواقِف النحاة الكوفيِّين من حيثُ بناءُ أُصُوْلٍ نحويَّة ، أو صرفيَّةٍ على الحديث النبويِّ الشريف

---

(١) محمد ضاري حمَّادي ، الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات اللغويَّة والنحويَّة : ٣١٢.

(٢) محمد ضاري حمَّادي ، الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراست اللغويَّة والنحويَّة : ٣١٤. وانظر التفصيل في هذه المسألة : ٣١٤-٣٧١.

(٣) انظر الصفحة ٥٢.

أو عَدَمُه ؛ لأنَّ لهذه المواقف أثَراً في تَحديد منهجهم في البحث اللغويّ الذي يدورُ في فَلَك احْترام الكلام العربيّ ، نَظْمِه ونَثْره ، وكلام رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، وكلام الله سبحانه وتعالى، وقراءاته.

ولقدَ تَبَيَّنَ لي مِمَّا مرَّ أنَّ كثيراً من الدَّارسين المحدثين قد أنْكَروا أنْ يكون النحاة الأوائِلُ بصريِّين وكوفيِّين قد احتجُّوا بالحديث النبويّ الشَّريف في بناء أصولهم النحويَّة والصرفيَّة.

ولِتَبْدو هذه المسألة أكْثَرَ وضوحاً وبياناً؛ رأيت أنْ أُبَيِّن التجاءَ الكوفيِّين إلى الحديث النبويّ الشريف لينتَصِروا لأُصولهم النحويَّة والصَّرْفِيَّة، ويعزِّزوها ، من خلال كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، أوْعَدَمِه، ثم أُتْبِع ذلك بحديثٍ موجَزٍ عن مواقف بعض نُحاتِهِمْ من هذه المسألة من خِلال بعض تآليْفهم، ودراساتِ بعضِ المحدثين.

(١) الكوفيُّون والحديثُ النبويّ الشريف من خلال كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف):

لم تطالعنْا أحاديثُ كثيرَةٌ اعتدَّ بها الكوفيُّون في بناء أُصولِهِمْ النحويَّة أو الصرفيَّة ، أو عَزَّزوها بها في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) على الرغْم من أنَّ اعتماد الكوفيِّين على السَّماع في هذا الكتاب يشِيْعُ شيوعاً مُفْرِطاً فيه، ويكادُ استشهادهم بالقرآن وقِراءاته والشِّعرِ يُسَيْطِرُ على المسموع الذي احتجُّوا به؛ لأنَّ القرآن كلامُ اللهِ، والشعْر تكثر فيه الضرورة، زيادَةً على تلك المكانة المَرْمُوْقة التي كان يتَبَوَّؤها في تلك الفترة. ويكادُ الحديثُ النبويّ الشريف يَحْتَلُّ المرْتبَة الأخيرة من حيثُ الأحاديثُ المُسْتَشْهَدُ بها ؛ إذْ يأتي بعد الكلامِ المنثور في هذه المسألة.

واسْتَوْقَفَتْني في خلال تَتَبُّعي لما في كتاب (الإنصاف) من أحاديثَ نبويَّة

شريفة مَسألَتانِ بنى الكوفيُّون في إحداهما أصْلاً لغويّاً على حديثٍ نبويٍّ شريفٍ، كما يظهرُ لي، وعَزَّزوا به في الأُخرى ما بَنَوْا عليه أَصْلَهم النحويّ من القراءات القرآنيَّة.

(١) المسألة الأُولى : أنَّ الكُوْفِيِّيْن ذهبوا إلى أنَّ الآنَ مبنيٌّ ؛ لأنَّ حرفَ التَّعْريف دَخَل على فِعْلٍ ماضٍ: آنَ يَئِيْنُ. وهي مسألة لم يُجَوِّزْها البصريُّون، إذ ذهبوُا إلى أنَّه مبنيٌّ لمشابَهتة اسمَ الإشارة.

وقد عَلَّل الكوفيُّون مَذْهَبَهُم في هذه المسألة بأنَّ الألف واللاَّم في الآنَ، بمعنى الذي؛ لأنَّهما يُقامان مُقامَهُ في العربيَّة تَخْفيفاً لكثرة الاستعمال، وقد بَنَوْا هذه المسألة على ثلاثة شواهِدَ من الشِّعْر[1]، وهي قول الفرزدق:

ما أنْتَ بالَحكَم التُّرْضَى حُكومَتُهُ ... ولا البليْغِ ولا ذي الرَّأْيِ والجدَلِ

على أَنَّ التَّقدير: الذي تُرْضى حكومتُه.

وقول الشاعر:

بَلِ القَوْمُ الرَّسُوْلُ اللهِ فيْهم ... هُمُ أَهْلُ الحُكُوْمَة مِنْ قُصَيٍّ

على أَنَّ التقديْر : بل القَوْمُ الذين رسولُ اللهِ فيهم.

وقول الآخر:

يَقُوْلُ الخَنا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً ... إلى ربِّنا صَوْتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوْعَ مِنْ نافِقائِهِ ... ومِنْ جُحْره بالشِّيْحَةِ اليَتَقَصَّعُ

على أنَّ التقدير : الذي يُجَدَّعُ، والذي يَتَقَصَّعُ.

وقد بَنَوْا أَصْلَهمَ النحويَّ هذا من حيثُ بقاءُ الماضي على فَتْحِ آخره- على

---

(١) انظر : الإنصاف : ٥٢١/٢.

ظاهر الحديث النبويّ الشريف :« أنَّه نَهى عن قِيْلَ وقالَ »[1]،على أنَّ (قِيْلَ)، و(قالَ) فِعْلان ماضيانِ لم يُؤَثِّر في حركة بنائِهما حَرْفُ الخَفْضِ. وقَدْ عَزّزوا هذا الحديثَ النبويَّ الشريْفَ بقول العرب :« منْ شبَّ إلى دبَّ »[2] بفتح آخر الفِعْلَين.

وحَمَل البصريُّون الشواهِدَ الشعَريَّة الثلاثة على الضَّرورةِ ، والحديثَ النبويَّ الشريف ، وقولَ العرب – على الحكايَة[3].

(٢) المسألة الثانية: أنَّ الكُوفِيِّيْنَ ذهبوا إلى أنَّ فِعْل الأمْر للمواجَهِ المعرَّى عن حرف المضارعة، نحو: الْعَب – مُعْرَبٌ مَجْزومٌ، أمَّا البصريُّون فذهبوا إلى أنَّه مبنيٌّ على السكون . وقد عَلَّلَ الكوفيُّون ما ذَهَبوا إليه بأنَّ أصْل هذا الفِعْلِ (افْعَلْ) هو : لِتَفْعَلْ، كقولهم في أمْرِ الغائب : لِيَفْعَلْ.

وقد قاسُوا وجود هذا الأَصْلِ المتوهَّم على قراءة عثمان بن عفَّان ، وأُبيّ، والحَسنَ، وغيرهم :﴿ فبذلك فَلْتَفْرَحُوا هو خيُر مِمَّا يَجْمعُون ﴾[4] بتاء الخطاب[5]. وقد عَزَّزوا هذه القراءة بثلاثة أحاديثَ نبويَّةٍ شريفةٍ ، وثلاثةِ شواهِدَ من الشعر بادِئِيْنَ بالحديث قبل الشعر.

---

(١) انظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٢٢/٤، الفرَّاء ، معاني القرآن : ٤٦٨/١-٤٦٩.

(٢) انظر : الإنصاف : ٥٢٢/٢.

(٣) انظر : الإنصاف : ٥٢٣/٢-٥٢٤، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٢٢/٤-١٢٣.

(٤) يونس: ٥٨.

(٥) انظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢٢٤/٦-٢٢٦.

والأحاديثُ الثلاثة هي : « ولْتَزُرَّهُ ولَوْ بِشَوْكَةٍ »،[1] و « لِتأْخُذوا مَصافَّكم»[2]، و« لِتقوموا إلى مَصافِّكُمْ» [3].

وهنالك أحاديثُ أُخرى تُعَزِّز الأحاديث السابقة في هذه المسألة، منها:« قوموا فَلأُصَلِّ لكم»[4]، و « لِتأخُذوا مَناسِكَكُم»[5].

(٢) النُّحاة الكوفيُّون والحديث النبويّ الشريف من خلالِ تآليفهم:

لقد مَرَّ أنَّ هنالِك خلافاً بين الدارسين المحدثين من حيثُ احتجاجُ الكوفيِّين بالحديث النبوي الشريف في بناءِ أُصولهم النحويَّة. ولِتَبْدُوَ الصُّورَةُ أَكْثَرَ وضوحاً ؛ رأَيْتُ أنْ أتَحَدَّثَ بإيجاز عن مواقف أَرْبَعَةِ شيوخٍ منهم ، وهم الفرَّاءُ ، والكسائِيُّ ،وثَعلبُ، وأبو بكر الأنباريّ.

الفرَّاء والحديث النبويّ الشريف:

لقد انتهى الدكتور أحمد مكِّي الأنصاريّ في بحثه عن الفرَّاء إلى أنَّ الفرَّاء أوَّلُ من احتجَّ بالحديث النبويِّ الشريف : "لقد انْتَهَجَ الفَرَّاءُ مَنْهجاً جديداً في الاسْتِشْهادِ بالحديثِ الشريفِ، وذلك أنَّه اعتمد الحديث، واحتَجَّ به في النحو واللغة احْتجاجاً مُباشِراً، على حين كانَ النحويُّون من رجالات المَدْرَسَتَيْنِ يَرْفُضونَ الاحتجاج بالحديث الشريف ، وهذا – إنْ دلَّ على شيْءٍ–

---

(١) انظر : الإنصاف : ٥٢٥/٢.

(٢) يُروَى :« قال لنا: على مصافِّكمُ».

انظر صحيح مسلم: المساجد ١٥٩: ٤٢٣/١، أحمد بن حنبل : ٢٤٣/٥، السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢٢٥/٦.

(٣) انظر : الإنصاف : ٥٢٥/٢.

(٤) انظر : ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري :٤٨٨/١، أبو داود، سنن أبي داود : ٤٠٧/١.

(٥) انظر : الهنديّ، كنز العُمَّال : ٥/ ١٠٠ ، ١١٦.

فإنَّما يَدُ لُّ على أنَّه يؤسِّسُ مَذْهباً جديداً يُغايِرُ المَذْهَبَيْنِ معاً، وهو المذهَبُ البغداديّ»[1].

ويُفْهَم من كلام الدكتورة خديجة الحديثيّ[2] أنَّ الفرَّاء قد احْتَجَّ بالحديث النبويّ الشريف في الصَّرْف والنَّحْو، ومن ذلك مايأْتي :

(١) بعض ما احْتَجَّ به من الأحاديث النبويَّة الشريفة في مسائل الصَّرْف:

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك ما يأْتي :

(أ) قلب الواوِ همزةً لإحداثِ الازْدِواج :

ومن ذلك قولُهُ عليه السلامُ :«ارْجِعْنَ مَأْزوراتٍ غَيْرَ مَأْجُوْارتٍ»[3]، على أنَّ (مَأْزُوْراتٍ) هُمِزَتْ لإحداث الانسجام الصوتيّ مع (مَأْجُوْراتٍ)، على أنَّ أَصْلَها: مَوْزوراتٌ"[4].

(ب) جمعُ ما لا نظيرَ له، كالقَمَر :

ومن ذلك قولُ عائِشةَ رضي اللهِ عنها : « إنَّني رأَيْتُ ثلاثَةَ أَقْمارٍ وقَعْنَ في حِجْري»[5]، فقيل لها :« يُدْفَنُ في بَيْتِكِ ثلاثةٌ مِنْ خيرِ البَشَر ». وذكرت الدكتورة خديجة الحديثيّ أنَّه لم يَرِد غَيْرُه في العربيَّة، مع أَنَّ المقصودَ به

---

(١) انظر: أحمد مكّي الأنصاريّ : أبو زكريَّا الفرَّاء : ٣٩٤. وانظر : ٢٤١، وانظر : د. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٧١-٨٦.

(٢) انظر : د. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٧٩-٨٦.

(٣) انظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٧٩/٥.

(٤) انظر : أحمد مكّي الأنصاريّ، أبو زكريَّا الفرَّاء : ٣٠٨-٣٠٩، خديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٨٠.

(٥) انظر : الفرَّاء، الأيَّام والليالي والشهور : ٥٨، د. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف : ٨٢.

غير القَمَرِ الحقيقيّ، على الرَّغم من أنَّ القَمَر قد جُمِعَ[1].

(ج) وضْعُ أحدٍ موضعَ الجَمْع:

ومن ذلك: ﴿فما مِنْكُمْ من أَحَدٍ عنه حاجزين﴾[2]: «أَحَدٌ يكونُ للجمع، وللواحِدِ، وذكر الأعْمَشُ في حديثٍ عن النبيِّ - صلَّى الله عليهِ وسلَّم - أنَّه قالَ: (لم تحلَّ الغنائِم لأحدٍ سودِ الرُّؤُوسِ إلاَّ لِنبيِّكُم صلَّى الله عليه وسلَّم)[3]، فجَعل أحَداً في موضعِ جَمْعٍ. وقال اللهُ جلَّ وعزَّ: ﴿لانُفَرِّقُ بينَ أحَدٍ منهم﴾[4]، فهذا جَمْعٌ؛ لأنَّ بَيْنَ لا يَقَعُ إلاَّ على اثنين فما زادَ»[5]. فالفرَّاءُ في هذا النصِّ المقْتَبَسِ يَبْنِي أصْلاً لُغَوِيّاً على الحديث النَّبَوِيِّ الشريف إذا تَناسَيْنا الآيَةَ القرآنيَّة ﴿فما منكم من أَحَدٍ عَنْه حاجِزين﴾ التي يَتَحدَّثُ عنها آيَةً من آياتِ سورة الحاقَّة، وقد عَزَّزَ هذا الحديْثَ بآيةٍ قرآنيَّة.

(د) أنَّ الدَّدى مَقْصُورٌ يُكتَبُ بالياءِ المُهْمَلَة:

بنَى الفرَّاءُ هذا الأصْلَ اللغويَّ على قول الرسول عليه السلام: «ويُقالُ: (ما أنا من دَدًى، ولا دَدًى مِنِّيَهْ)[6]. يريدُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم: ما أنا من باطِلٍ، ولا الباطِلُ مِنِّيَهْ، يُكْتَبُ بالياء على كُلِّ حالٍ، ويكون مفتوحاً على كلِّ حالٍ، في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والخَفضِ، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَحْذِفُ الياءَ،

(1) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس (قمر، ١٣/٤٦٤).

(2) الحاقّة: ٤٧.

(3) في كنز العمَّال: ٤/٣٧٣، ٣٧٤: «لم تَحِلَّ الغنائمُ لأحَدٍ سودِ الرُّءوسِ مِمَّن قبْلكم، كانت تُجْمَعُ، وتَنْزِلُ نارٌ من السماء، فتأكلها».

(4) البقرة: ١٣٦.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن: ٣/١٨٣.

(6) في: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/ ١٠٩: «ما أنا مِنْ دَدٍ، ولا الدَّدُ مِنِّي».

فيقولُ : ما أنا مِنْ دَدٍ، ولا دَدُ منِّيَهْ ، وأَصْلُه الواوُ، لا يُقالُ منهُ : فَعَلْتُ»"[1].

(هـ) أنَّ من لغاتِ مَصْدَر شَرِبَ الثلاث شَرْباً.

في مصدر هذا الفِعْل ثلاثُ لُغاتٍ : شُرْب ، وشَرْب، وشِرْب ، على أنَّ المقيْسَ مفتوحُ الشين ، أو على أنّ المصدرَ بفَتْحِ الشين، أما الاسمُ لما يُشْرَبُ فبضَمِّها وكَسْرِها. وقد عَزَّز الفرَّاء قراءَة غير نافعٍ ، وعاصِمٍ، وحمزة من السبعة : ﴿فشاربون شَرْبَ الهِيْمِ﴾[2] بحديثٍ نبويٍّ شريْفٍ: « ... قال سمعتُ ابن جُرَيْج يَقْرأُ :﴿ فَشاربون شَرْبَ الهيْمِ﴾ ، بالفتح، قال: فذكرت ذلك لجعفر بن محمّد، قال: فقال: أَوليست كذاكَ؟.أما بلغك أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه- بَعَثَ بُدَيْلَ ابن ورقاء الخزاعي إلى أهْلِ منى، فقال : (إنَّها أَيَّامُ أَكْل وشَرْبٍ وبعالٍ)[3] »[4].

وتَناسَى الفرَّاءُ في هذه المسألة قولَ النابغة الذُّبياني"[5]:

كأَنَّهُ خارِجٌ مِن جَنْبِ صَفْحَتِهِ   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عِندَ مُفْتَأَدِ

(٢) بعض ما احتجَّ به من الأحاديث النبويَّة الشريفة في مسائِل النَّحو:

تطالِعُنا في تآليف الفرَّاء أحاديثُ نبويَّةٌ شريفةٌ قد تزيدُ على الأربَعينَ حديثاً استشهدَ بها في مسائلَ نحويَّة ، وصرفيَّة، على أنَّ أكْثَرَها يدورُ في فلك الصَّرْف، أو جاء معزِّزاً لمسألةٍ نَحْوِيَّةٍ، أو صَرْفِيَّةٍ تتوافر في

---

(١) الفرَّاء ، المَنْقُوص والممدود : ٤٠.

(٢) الواقعة: ٥٥.

(٣) انظر : صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، رقم ١١٤١ ، السمينُ الحلبيّ ، الدرُّ المصون : ٢١١/١، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤٥٤/٢.

(٤) الفرَّاء ، معاني القرآن: ١٢٨/٣.

(٥) انظر : السمين الحلبي، الدرُّ المصون : ٢١١/١.

شاهدٍ من القرآن الكريم، أو الشّعْرِ. ومن ذلك:

(أ) استعمال (خافَ) استْعمالَ (ظَنَّ)، و(عَلِمَ)، كما في قول الشاعر[1]:

ولا تدفِنَنّي بالفَلاةِ؛ فإنَّني أَخافُ إذا ماءِتُّ أنْ لا أذُوقُها

على أنَّ (خاف) اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ (ظَنَّ) في هذا القولِ، كما في قول الرسول عليه السلامُ: «أُمِرْتُ بالسِّواك حتَّى خِفْتُ لأُدْرَدَنَّ»[2].

(ب) حَذف المبتدأ إذا كان ضميرَ المتكلِّم، أو المكلَّم المخاطب، كما في قوله تعالى: ﴿قالوا لا تَخَفْ خَصْمانِ بغَى بَعضُنا على بَعْضٍ فاحْكُم بيننا بالحقِّ...﴾[3]، على أنَّ التقدير: نَحْنُ خَصْمانِ؛ لأنَّ المتكِّلم والمُكلَّم حاضران. وقد ذكر الفرَّاء شاهداً على هذا الحذف بَيْتَيْنِ من الشعرِ، وحديثاً نبويًّا شريفاً، ومثلاً عربيًّا: «وقد جاءَ في الآثارِ للرَّاجِعِ من سَفَرٍ: تائِبُوْنَ آيِبوَن [4]، لربِّنا حامِدون. وقال: مِنْ أمْثالِ العرب: مُحْسِنَةٌ فهيلي[5]» [6].

وقد عَزَّزَ الحديثَ النبويَّ الشريفَ والمثلَ العربيَّ السابقين في المسألة نَفْسِها بحديث نبويٍّ آخَر: «وجاءَ في الآثارِ: (مَنْ أعانَ على قَتْلِ مُؤْمِنٍ بشَطْرِ

---

(١) انظر: الفرَّاء، معاني القرآن: ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٢) في: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/١١٢: "لَزِمْتُ السِّواك حتَّى خَشِيْتُ أنْ يُدْرِدَني".
وفي كنز العمَّال: ٩ / ٣١٢: "أُمِرْتُ بالسِّواكِ حتَّى خَشيت أنْ أُدْرَدَ".
وفيه أيضاً: "أَمَرَني جبريْلُ بالسِّواك حتَّى ظَنَنْتُ أنِّي سأُدْرَدُ".

(٣) ص: ٢٢.

(٤) الفرَّاء، معاني القرآن: ٢/٤٠٢.

(٥) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلاَّم، كتاب الأمثال: ٢١٠، العسكريّ، جمهرة الأمثال: ٢/٢٥٥، الميداني، مجمع الأمثال: ٢/٢٦٤، الزمخشريّ، المستَقْصى: ٢/٣٤٣.

(٦) الفرَّاء، معاني القرآن: ٢/٤٠٢.

كلمة جاءَ يومَ القيامَةِ مكتوباً بين عَيْنَيْهِ : يائِسٌ مِنْ رحْمَةِ الله)[1]. وكلُّ هذا بضمير ما أَنْبَأْتُكَ به»، على أنَّ التقدير. أنا يائِسٌ من رحمة الله.

(ج) دُخُولُ لام الأمْرِ على فِعْلِ المخاطَب:

أَجازَ الكوفيُّون هذه المسأَلَة[2]، وعدَّها الفرَّاءُ قياساً، كما في قوله عليه السلام :« لِتَأْخُذوا مَصافَّكم»[3]، على أنَّ التَّقديْر : خُذوا مَصافَّكم"[4].

وغير ذلك من المسائل الأُخرى التي يُمْكِنُ أنّ تُنْبِئَ عن أنَّ الفرَّاء قد بنى أصْلاً نحويّاً على الحديث النبويّ الشَّريف، أو عَزَّز به شاهداً آخر من القرآن وقراءاته، أو من كلام العرب، نظمه ونثره، وهي مسأَلةٌ تدلُّ على أَنَّهُ وبَعْضَ الكوفيِّين بَنَوْا قواعِدَهم ، وأُصولَهُمْ النحويَّة، أو الصرفيَّة على كلام الرسول عليه السلام ، كما بَنَوْها على القُرآنِ الكريم وقراءاته، وكلام العرب، نظمه ونثره . وهذا النَّهْجُ من سمات المنهج الوصفيّ المعاصِر.

ثَعْلبٌ والحديث النبويّ الشريف:

ذكر الدكتور شوقي ضَيْف أنَّ ثعلباً قد تَبِع الفرَّاء والكسائيّ من حيثُ الاعتدادُ بالحديث النبويّ الشريف في النَّحو والصَّرف[5].

ولعلَّ ما فَرَضَ سلطانَهُ على بعض الباحثين في هذه المسأَلَة أنَّه لم

---

(١) في : كنز العُمّال: ٢٢/١٥:" مَنْ أَعانَ على قَتْلِ مُؤْمِنٍ بشطرِ كلمةٍ لقي اللهَ يومَ القيامَةِ مكتوبٌ بيْنَ عَيْنَيْه : آيسٌ من رَحْمَة الله".
وانظر : ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤٧٣/٢، وفيه بعضُ الحديث :" مَنْ أعان على قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشطْرِ كلمة".

(٢) انظر : الصفحة: ٦٤.

(٣) انظر الصفحة: ٦٤.

(٤) انظر : الفرَّاء ، معاني القرآن : ٤٦٩/١-٤٧٠. وانظر د. خديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف : ٨٣-٨٤.

(٥) انظر : د. شوقي ضيف ، المدارس النحويّة : ٢٣٠.

تَصِلْ إلينا كتُبُهُ النحويَّة والصَّرفيَّة ، زيادةً على أنَّهُ ليس كالفرَّاء في مسائل النحو والصَّرْف استقصاءً وتأْصِيْلاً، ويُعَزِّزُ هذه المسألة ما في كتابه (مجالس ثَعْلَب) من أحاديث نبويَّة تدورُ- في الغالب - في فلك المعنى[1].

وممَّا يمكنُ عَدُّه من باب المسائل الصَّرْفيَّة التي طالعنا فيها بالاستشهاد بالحديث النبويِّ الشريف - مايأتي :

(١) أنَّ أصْلَ الاسْت سَتَهٌ ، وحذف التاء محمولٌ على الشذوذ:

ومن ذلك قوله عليه السلام :« العَيْنُ وِكاءُ السَّهِ »[2]، على أنَّ أَصْلَ السَّهِ: السَّتَهُ:« وهُوَ بالهاء شاذٌّ ، وبالتاء على الأَصْلِ ؛ لأنَّه قد سَقَط عَيْنُ الفِعْلِ، ولأنَّه هو في الأَصْلِ : سَتْهَة؛ لأنَّ تَصْغيرها : سُتَيْهَة ... »[3].

(٢) أنَّ بَيْدَ من أدْوات الاسْتثناء:

ومن ذلك قوله عليه السلامُ :« أَنا أَفْصَحُ العَرَبِ تَرَبَّيْتُ في أخوالي بني سَعْدٍ ، بَيْدَ أَنِّي من قُرَيْشٍ»[4]، على أنَّ بَيْدَ بمعنى غير :« قال : بَيْدَ، ومَيْدَ، وغير بمعنى »[5].

وممَّا يمكن عَدُّه من باب مسائلِ النحو -مايأْتي:

---

(١) انظر : ثعلب ، مجالس ثعلب :٢٠، ١٢٢، ١٤٣، ٢٠١، ٢٦٧، ٢٦٩، ٣٥١، ٣٦٨، ٤٥٤، ٤٧٣، ٥٨٣، ٥٩٥.

(٢) في : كنز العمَّال : ٣٤٢/٩: "العَيْنُ وِكاءُ السَّهِ ، فَمَنْ نام فليتَوَضَّأْ"، « العَيْنُ وِكاءُ السَّهِ ، فإذا نامَتِ العَيْنُ اسْتَطْلَقَ الوِكاءُ" » وانظر روايتين أخريين لهذا الحديث: ٣٤٢/٩.

(٣) ثعلب: مجالس ثعلب : ٤٠٣.

(٤) انظر في هذا الحديث ورواياته : ابن السَّرَّاج الشنتريني، كتاب «تنبيه الألباب على فضائل الإعراب» ، تحقيق ودراسة د. عبد الفتاح الحموز : ٧١، هامش ٦.

(٥) ثعلب ، مجالس ثعلب :١١.

(أ) أنَّ (خاف) تأتي بمعنى (ظنَّ) :

بنى ثَعْلَبٌ هذه المسألة على قولين ، أحدهما حديثٌ نبويٌّ شريف: «وقال أبو العبَّاس : ظنَنْتُ تقَعُ لِما مَضى، ولِما أنْتَ فيه ، ولما لم يَقع. وخِفْتُ، وخَشيْتُ لِما لم يَقَعُ . وقد ألْحَقُوا (خِفْتُ) بـ(ظنَنْتُ)، فقالوا:

وما خِفْتُ- ياسَلاَّم- أنَّك غائِبي

مثل : ما ظنَنْتُ . وكذلك : (خِفْتُ لأَدْرَدَنَّ)[1]، مثل : ظنَنْتُ لأَدْرَدَنَّ [2] »[3].

وقد تَبِعَ ثَعْلَبٌ في هذه المسألة الفرَّاءَ، كما مَرَّ [4].

(٢) أنَّ الهَدِيَّة يُستَعْمَل معها (أفْعَل) من (هدَى) :

ومن ذلك قوله عليه السلامُ :« إنَّما أَنا رَحْمَةٌ مُهْداةٌ » [5]، على أنَّ (مُهْداة) اسمُ مفعولٍ من (أهدى) :« بالضمِّ ، من أَهْدَيْتُ الهديَّة، فهي مُهْداةٌ، وهَدَيْتُ هِدْية فُلانٍ ، أي: سِرْتُ سَيْرَه، وهَدَيْتُ العروسَ، وهَدَيْتُ الهُدَى، كلُّه بلا أَلِفٍ إلاَّ الهَدِيَّة، ويقالُ في العروسِ أيضاً بالألف » [6].

أبو بكر محمد بن القاسم الأَنْباريّ والحديث النبويّ الشريف:

لأبي بكر بن الأنباريّ تآليف يُمكنُ أن يُتَبيَّنَ منها موقفه من الحديث النبويّ الشريف من حيثُ استشهادُه به في بناء أصْلٍ نحويٍّ، أو صَرْفيٍّ عليه، أو عدمه. ويُعَدُّ كتاب (الزاهِر في معاني كَلِماتِ الناسِ) مَوْئلاً ثَرّاً لهذه المسألة؛ إذْ يَشيْعُ فيه استِشْهادُهُ بالحديثِ النبويِّ الشَّريفِ، وهو استِشْهادٌ يُنْبِئُ عن احْتِرامٍ تامٍّ لما ورَد عن الرَّسول صلَّى

(١) انظر في هذا الحديث الصفحة: ٦٨.

(٢) انظر الصفحة : ٦٨.

(٣) ثَعْلب، مجالس ثَعلب : ١٥٣.

(٤) انظر الصفحة : ٦٩.

(٥) انظر: كنز العمَّال ج١١، رقم الحديث : ٣١٩٩٥.

(٦) ثعلب ، مجالس ثعلب: ١١٩.

اللـه عليـهِ وسَلَّـم مـن الأحاديـث مـن حَيْثُ عَـدَمُ اعْتِـدادِه بتلـك القيـودِ التـي قيَّـد النحويُّـون أَنْفُسهـم بِهـا، وهـي قيـودٌ جَعَلَـتْ كثيراً منهـم - ولا سيَّمـا البصريُّون - لا يَعْتَدُّون به في بناءِ أُصولِهِم النحويَّة، والصَّرْفيَّة، كما مرَّ.

ولِتَبْـدو هـذه المسألَـةُ أَكثَرَ وضوحـاً وبيانـاً؛ آثَـرْتُ أنْ أتَحدَّث عـن موقف هـذا النحويّ الكوفـيّ مـن الحديـث النبـويِّ الشريف فـي هـذا المُؤَلَّف، وهـو مَـوْقِفٌ يُعـزِّز المَـذْهَـبَ الكوفـيَّ، بجـلاءٍ ووضـوحٍ فـي هـذه المسألـة.

ويُعَدُّ أبو بكر الأنباريّ في هذا المؤلَّف - كما يظْهرُ لي - رائداً في الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، والاعْتِدادِ به. ولقد تتبَّعْتُ ما في هذا المؤلَّف من أحاديثَ نبويَّة شريفة، فَوَجَدْتُها تزيد على مائةٍ وثمانينَ. ويبدو هذا الإكثارُ بيِّناً بالإضافة إلى ما يطالِعُنا فيه من أَشْعار، وأَرْجازٍ، وأنصاف أَبْياتٍ، إذْ يَصلُ عَدَدُها إلـى ألفـين وثلاثـين تقريبـاً، على أنَّ النسبة المئويَّة (٨.٩٪)، وهي نسبةٌ مُرْتَفِعَةٌ بالإضافة إلى ما في التآلِيْف اللغويَّة والنحويَّة الأخرى قبله وبَعْدَهُ.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ فَيْضاً غزيراً من هذه الأحاديث في هذا المؤلَّف - يدور في فلك الَمعْنى، وتحَقُّق أمْن اللبس بين لفظةٍ وأُخرى دلاليّاً، إذْ وَصَلَ عددها إلى مائةٍ وستَّةٍ وأربعين حديثاً؛ لأنَّ مَوْضُوْعَ هذا المُؤَلَّفِ يَقُوْمُ على المعنى، كما يتراءَى مِنْ عنوانه (الزَّاهِر في معاني كلماتِ النَّاس). أمَّا الأحاديث التي تدور في فلك المسائل الصَّرْفية فَيَصلِ عددُها إلى سبعة وعشرين، وأمَّـا التـي تـدورُ

في فلك المسائل النحويَّة فهي تُعَدُّ قليلة بالإضافة إلى ما ما مرَّ، إذ يُمكن أنْ يَصِل عددَها إلى تسعة أحاديث[1]

ولعلَّ ما يُعَـزِّزُ احترامَ أبي بكر للحديث النبويّ الشريف أنَّـه – أحياناً – يَنُصُّ على أنَّ هذا الحديث، أو ذاك يُعَدُّ شاهداً لأقوال اللغويِّين: « ...فقالَ: سَمِعتُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلمَّ يقول: (إنَّ الله عزَّ وجَل يُنشِئُ السَّحابَ، فينطق أَحْسنَ المنطق، ويَضْحَكُ أَحْسَنَ الضحك)[2]... فهذا شاهِدٌ لأقوال اللغويِّيين[3].

ورأَيْت أَنْ أُفَصِّل في استشهادِ أبي بكر الأنباريّ بالحديث النبويّ

---

(١)الأحاديث التي تدورُ في فلك المعنى، وتحقيق أمْنِ اللبس بين بعض المفردات دلاليّاً.

الجزء الأول:

١١١، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٤، ١٧١، ١٩٠، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٨٢، ٢٧٤ – ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٤٢، ٣٢٦، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٨٢، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٤٠، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٩، ٥٠٩، ٥٢٤، ٥٢٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٧٤.

الجزء الثاني:

٧، ١٥، ١٥، ١٩، ٢٣، ٣٢، ٣٨، ٤٩، ٥٨، ٦٧، ٦٩، ٧٩، ٨٥، ٨٦ – ٨٧، ١٠٥، ١١٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٦١، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٦١، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٦، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٢٧٦، ٣٨٥، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٧.

الأحاديث التي تدور في فلك المسائل الصرفيّة:

١/٧٤، ٣٩، ٢٧٢، ١٢٢، ١٥٨، ١٧١، ٢٠٥، ٢٦٨، ٦٠٨، ٤٠٢، ٤٨٧، ٢٦٩، ٤٦٩، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤٧٢، ٣٥٩، ٣٤٣، ٣١١، ٣٣٧، ٢٩٣، ٤٣٢، ٤٥٩.

٢/١٢٠، ٢٤٥، ٢٧٠، ٣١٥، ٣١٨، ٣٦٠، ٢٧٣، ٤٠٦.

الأحاديث التي تدور في فلك المسائل النحويّة:

١/١٣٠، ٢٧٤–٢٧٦، ١٢٢، ١٩١، ١٩٨، ٤١٤، ٢/١٠٠، ٣١٨.

(٢) انظر : الزَّمخشريّ ، الفائق في غريب الحديث : ٢/٣٣٣، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢/٧٥.

(٣) أبو بكر الأنباري ، الزّاهر: ٢/٣٢٩.

الشريف في المسائل النحويَّة والصرفيَّة ؛ لأنَّ اسْتِشهادَه به في الدلالة مسألةٌ لا يَخْتَلِفُ فيها النحويُّون. ولعلَّ أهَمَّ ما يتميَّزُ به أبو بكر أنَّ قَصَبَ الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبويّ في هذه المسألة بيده.

ومِمَّا استشهد به من الأحاديث النبويَّة الشريفة لتحقيق أمْنِ اللبس دلاليّاً بين بعض الألفاظ – قولُه عليه السلامُ :«عن عائِشةَ أنَّ النبيَّ – صلَّى الله عليه وسلَّم –كان إذا اشْتَكى قرأ على نَفْسِه المُعَوِّذاتِ وتَفَلَ، أونَفَثَ»[1]، على أنَّ التَّفْلَ لا يكونُ إلاَّ مع شيءٍ من الرِّيقِ ، أمَّا النَّفْثُ فَشبِيْهُ بالنَّفْخِ ، وأقَلُّ من التَّفْلِ.

وقوله عليه السلامُ :« ...عن ابن سيرينَ، عن أبي هريرَة قال :[قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم]: «لاتُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ ، إنَّما الكَرْمُ الرَّجُلُ المسلِمُ»[2]، على أنَّهُ عليه السلامُ قد كَرِه أنْ يُسَمَّى أَصْلُ الْخَمْرِ باسم مأخوذٍ من الكَرم؛ لأنَّ المُسْلِمَ أحَقُّ بهذا الاسم الحسن.

(١) ما استَشهد به من الأحاديث النبويَّة الشريفة في المسائل الصرفيَّة:

لقد مَرَّ أنَّ استشهادَه بالحديث في المسائِل الصرفيَّة أكثرُ من استشهاده بها في المسائل النحويَّة، في هذا المؤلَّف ، ولعلَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ موضوعَ مُؤَلَّفه هذا يدورُ في فلك معاني كلمات الناس، وهي مسألَةٌ قد تقتضي أحياناً التنبيه على بعض المسائل الصرفيَّة ، كالجموع، ومعاني زيادات الأفعال، وبعض الأبنية، ووضع بناءٍ موضعَ آخر ، وبعض مسائِل الإعلال، وغيرها.

(١) أبو بكر الأنباريّ، الزاهر : ٢/٢٣٥ وانظر : أبو عبيد، غريب الحديث ، حيدر أباد، ١٩٦٥-١٩٦٧: ١/٢٩٨، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/٨٨.

(٢) أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ٢/٢٩٤-٢٩٥. وانظر: ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤/١٦٧.

ومن المسائِل الصَّرْفيَّة التي تُطالِعُنا في هذا المؤَلَّف مقيسَةً على بعض الأحاديثِ النبويَّة الشريفة – ما يأتي:

(أ) جموعُ التكسير:

ومن ذلك السلامَةُ والسَّلامُ، كما في قوله عليه السلام: « السَّلامُ عليكم، ورحْمَةُ الله »[1]، على أنَّ في السَّلام قولَيْن، أحَدُهما أنَّه اللهُ عزَّ وجَلَّ، أو على أنَّ التَّقْديرَ: ذو السَّلامِ، والآخر أنَّه جمع السَّلامة.

والحُمَمَة (الفَحْمة) والحُمَمُ، كما في قوله عليه السلام: « إنَّ رَجُلاً أَوْصى بَنيْهِ، [فقالَ]: إذا متُّ فَأَحْرِقوني بالنَّارِ حتَّى إذا صِرْتُ حُمَماً فاسْحَقُوْني، ثم ذرُّوني لعلِّي أُضِلُّ اللهَ »[2]. ويُعَزِّزُ هذا الحديثَ بقول طَرفة[3]:

أَشَجَاكَ الرَّبْعُ أَمْ قِدَمُه   أَمْ رَمادٌ دارِسٌ حُمَمُه

وساجٌ (طَيْلَسان أَخْضر) وسِيْجان، كما في حديث أَبي هريرة: « أَصْحابُ الدَّجَّال عَلَيْهِمُ السِّيْجانُ »[4].

وهالِكٌ وهُلَّك، كما في قوله عليه السلام: « ...عن عكرمة، عن ابن عبَّاس، قالَ: ذكر رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم – الدَّجَّالَ، فقالَ: (أَعْوَرُ، جَعْدٌ، هِجانٌ،

(١) أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ١/١٥٨. وانظر، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثَر: ٢/٣٩٣، ١٥٩.

(٢) أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ١/٤٥٩، وانظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٤٤٤.

(٣) انظر: أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ١/٤٤٤.

وانظر: طرفة، ديوان طَرَفة (شرح الأعلم الشنتمريّ)، تحقيق درْزِيّة الخطيب، ولطفي الصقال، دمشق، ١٩٧٥: ٧٤.

(٤) انظر: أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ١/٢٩٣. وانظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والاثر: ٢/٤٣٢. وفيه زيادة علي حديث أبي هريرة: " في حديث ابن عبَّاس: « أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يَلْبَسُ في الحربِ من القلانِسِ ما يكونُ من السِّيجانِ الخُضْر ».

كأنَّ رأسَهُ أَصَلَةٌ، أَشبه الناس بعبد العزَّى بن قَطَنٍ، ولكنَّ الهُلْكَ كُلَّ الهُلْكِ أنَّ ربكم لَيْسَ بأَعْوَرَ »[1] ، على أنَّ هنالِكَ روايةً أُخرى (فإنْ هَلَكتْ هُلَّكُ) على أنَّ الهُلَّك جَمْعُ هالِك :

ورَمَثٌ (خَشَبٌ يُضَمُّ بعضُه إلى بعضٍ ، ويُرْكَبُ عليه في البحر) وأرْماث ، كما في حديث الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم :« أنَّ العَرَكيَّ سأَلَهُ، فقالَ: يارسولَ الله، إنَّا نَرْكَبُ أَرْماثاً لنا في البحر »[2].

وعَرَكِيٌّ(صيَّاد) وعَرَك وعُرُوك، على أنَّ العَرَك اسمُ جنسٍ جمعيٌّ، والعُرُوْك من باب جَمْعِ الجمْعِ، كما في الحديث :«وعَلَيهِم رُبْعُ المِغْزَل ورُبْعُ ما صادَتْهُ عُروكُهم »[3].

وعَطَنُ (الموضِع الذي تَبْرِكُ فيه الإبل) وأعْطانٌ ، كما في الحديث : «صَلُّوا في مَرابِضِ الشاءِ، ولا تُصَلُّوا في أَعْطانِ الإبل»[4].

(ب) الإعلال والإبدال وما يمكن أنْ يدورَ في فلكهما:

ومِمَّا يمكن عَدُّه من ذلك تَرْكُ هَمز (نبيّ)، كما في الحديث :« وقد جاءَ في الخبر أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم – قال له رَجلٌ : يانَبِيْءَ الله، فقال: لَسْتُ بنبِيْء الله، ولكنِّي نبيُّ الله »[5]، على أنَّ الرسول قد أنْكر الهَمْزَ؛ لأنَّ لغتَهُ

---

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ٢٤٥/٢. وانظر الزمخشريّ ، الفائِق في غريب الحديث : ١٣٧/٢، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثَر: ٥/ ٢٧٠.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزاهر : ٢٧٣/٢، وانظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢٦١.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٣٧٣/٢. وانظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر :٢٢٢/٣.

(٤) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٤٠٦/٢. وانظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٥٨/٣.

(٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزَّاهر : ١٢٠/٢، وانظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/٥.

تَرك الهمز (لغة قريش وأهل الحجاز)، وهو الاختيار عند أبي بكر الأنباريّ قياساً على هذا الحديث :« وكان نافعٌ يهمز النبيَّ في جميع القرآن؛ لأنّه كان يأْخُذهُ من النبأ ، والاختيارُ تَرْكُ الهمز فيه ؛ لأنَّه مَذهَبُ قُريْشٍ، وأهلِ الحجاز، وهو لُغَة النبيِّ صلَّى الله عليه وسَلَّم، وقد جاءَ في الخبر... »[1].

ومِنْ ذلك : فاضَتْ نَفْسُهُ ، وفاظَت ، على أنَّها بالظاء لغة أهلِ الحجاز وطَيِّىء، وبالضاد لغة قَيْس، وقد جاءَت بالضاد (فاضَتْ) في الحديث :« لَمَّا كان يَوْمُ أُحُدٍ بعثني رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم - في طَلَب سعد بن الرَّبيْع، وقال : إذا رأَيْتَه فأَقْرِئْهُ منِّي السَّلامَ، وقُلْ له : كيف تَجِدُك؟ فجَعَلْتُ أَطْلُبُه بين القَتْلَى ، فوَجَدْتُه بين ضَرْبَةٍ بَسيْف، وطَعْنَةٍ بُرمْحٍ ، ورَمْيَةٍ بِسَهْم، فقُلْت [له] : إنَّ رسولَ اللهِ يَقْرأُ عليك السلامَ ، ويقولُ: كيف تَجِدُك ؟ فقالَ : على رسولِ الله السلامُ . وقُلْ لقومي الأنصار: لاعُذْرَ لكم عندَ اللهِ إنْ وُصِلَ إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم - وفيْكُمْ شُفْرٌ [2] يطْرِفُ . وفاضَتْ نَفْسُه »[3].

ومِنْه أَنَّ السُّوْرَة قطعَةٌ من القرآن ، وهي مأْخُوذة من قولِ العرب : أَسْأَرْتُ منه سُؤْراً (أَبْقَيْتُ منه بقيّةً) ، كما في الحديث :« إذا أَكَلْتُم فاسْأَروا »[4]، على أنَّها في الأَصل: سُؤْرَة، إذْ أَبْدَلَ من الهَمْزَة واواً؛ لانْضِمام ماقَبْلَها تخفيفاً. وقَدْ عَزَّزَ هذا الأصْلَ الصَّرْفيَّ بقولِ حميدِ بن ثَوْر[5]:

إزاءُ مَعاشٍ مايَزالُ نِطاقُها ... شديداً وفيها سُؤْرَةٌ وهي قاعِدُ

(١) أبو بكر الأنباريّ ، الزاهر : ١١٩/٢-١٢٠.

(٢) الشُّفْر (بفتح الشين وضمِّها): حَرْف جَفْنِ العَيْن الذي يَنْبُتُ عليه الشعر.

(٣) أبو بكر الأنباريّ ، الزّاهر: ٣٦٠/٢.

(٤) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزاهر : ١٧١/١. وانظر: ابن الأثير النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣٢٧/٢.

(٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ١٧٢/١.

وانظر الأقوال الأخرى في السُّوْرَة:١٧٠/١-١٧٣.

ومنه المُزاوجَة، كما في الحديث الشريف :«لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ»[1] . وذكر أبو بكر الأنباريّ أنَّ في (تَلَيْت) خَمْسَةَ أقوالٍ:

(١) أنَّ الحديث هو: لا دَرَيْتَ ولا أتْلَيْتَ، على أنَّ المعنى: لا كانَ لإبلك أوْلادٌ تَتْلوُها، وهو قول يونس بن حبيب.

(٢) أنَّ الحديث هو: لادَرَيْتَ ولا ائْتَلَيْتَ ، على أنَّ ائْتَلَيْتَ (افْتَعَلْتَ) بمعنى : قَصَّرْتَ فيه، وعلى أنَّه من : أَلَوْتُ في الشَّيء ، وهو قولُ الفرَّاء.

(٣) أنَّ الحديث هو : لا دَرَيْتَ ولا ائْتَلَيْتَ، على أنَّ ائْتَلَيْتَ (افْتَعَلْتَ) من : أَلَوْتُ الشيءَ بمعنى : اسْتَطَعْته.

(٤) أنَّ الحديث هو : لادَرَيْتَ ولاتَلَوْتَ (لا أَحْسَنْتَ أنْ تتبَع) على أنَّ الواوَ في (تَلَوْتَ) قُلِبَتْ ياءً للازدوَاج، كقولهم: إنَّه يَأْتينا بالغَدايا والعَشايا، على أنَّ الغَداة لا تُجْمَعُ على غدايا ، ولكنَّها جُمِعَتْ كذلك للمُزاوجة مع العَشَايا، وجمعهم البابَ على أَبْوِبَة للمُزاوجة مع الأَخْبِيَة في قول ابن مُقْبل ، أو القلاح:

هَتَّاكُ أَخْبِيَـــةٍ ولاَّجُ أَبْوِبَـــةٍ   يَخْلِطُ بالجِدِّ منه البِرَّ واللِّيْنا

وهو قَولُ أبي العبَّاس ثعلب.

(٥) أنَّ الحـــديث هـو: لادَرَيْتَ ولا أَلَيْتَ ، على أنَّ أَصْل أَلَيْتَ هـو: أَلَوْتَ (قصَّرْتَ) ، وعلى أنَّ الواوَ قُلِبَتْ ياءً للازدواج.

ومِنْه قلبُ أَلف المقصور الثلاثيّ المضاف إلى ياء المتكلِّم ياءً ، وهي لغة طيِّىء، وهُذَيل ، كما في: عَصَيَّ ، ورَحَيَّ، وقَفَيَّ، كما في قراءة الرسول عليه السلام :﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَيَّ فلا خَوْفُ عليهم﴾[2]، بقلب الألف ياءً، وإدغامها في ياء

---

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزَّاهر : ٢٦٨/١، الزَّمخشريّ، الفائق في غريب الحديث : ١٥٣/١، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٩٥/١.

(٢) البقرة : ٣٨.

المتكلِّم [١] . ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحق :﴿ هذه عَصَيَّ أتَوَكَّأُ عليها ﴾[٢] بقلب ألف (عصًا) ياءً، وإدْغامِها في ياء المتكلِّم[٣].

وقد عَزَّز أبو بكْر هذه اللغة بقول أبي ذؤَيْب[٣]:

تَرَكُوا هَوَيَّ، وأعْنَقُوا لهَواهُمُ   فَتُخُرِّموا، ولكُلّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقول المنخَّل اليشكُريّ[٤].

يُطَوِّفُ بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ   ويَطْعنُ بالصُّمُلَّةِ في قَفَيَّا

فإنْ لم تَثْأرُوا لي مِنْ عِكَبٍّ   فلا أرْوَيْتُما أبَداً صَدَيَّا

وغَيْرهما.

ومنه إبدالُ الباء من الشين؛ لاسْتِثْقالِهِمْ اجتماع ثلاثِ شِيْنات، نحو: تَبَشْبَشَ في : تَبَشَّشَ ، كما في الحديث النبويِّ الشريف :« لا يُوَطِّنُ المساجدَ للصَّلاةِ والذِّكْرِ رجلٌ إلاَّ تَبَشْبَشَ الله بهِ من حين يَخْرُجُ من مَنْزِله كما يَتَبَشْبَشُ أهْلُ البيتِ بغائبِهم إذا قَدِم عليهم »[٥]. وبَشْبَش وبَشَّشَ مثلُ : حَثْحَثْتُ الرَّجُلَ ، وحَثَّثْتُه ، على أنَّ الثاء الثانية قد أُبْدل منها حاءٌ، وقولهم : كَفْكَفْتُ فلاناً

---

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزّاهر : ١/٣٩٠. وانظر ابن خالويه، الشواذ : ٥، ابن عطيّة ، المحرّر: ١/٢٤٧، السمين الحلبي ، الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/٣٠٣.

(٢) طه: ١٨.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزّاهر: ١/٣٩٠، ابن خالويه، الشواذّ: ٨٧، ابن جنِّي ، المحتسب : ١/٧٦.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر: ١/٣٩٠ ، السمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون : ١/٣٠٣، ابن يعيش ، شرح المفصَّل: ٣/٣٢، ابن جنِّي ، المحتسب : ١/٧٦.

(٤) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر: ١/٣٩٠،وانظر ابن منظور ، لسان العرب (عكب).

(٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر: ١/٣٢٧. وانظر : الزَّمخشريّ، الفائق في غريب الحديث : ١/١٩، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١/١٣٠

عن كذا وكذا، وكفَّفْتُه[1]. وقد عَزَّز أبو بكر الأنباريّ قولَ الرسولِ وغيره بألفاظٍ أُخَرَ زيادَةً على ما مَرَّ، وهي : بَشْبَثْتُ الرَّجُلَ (كشَفْتُهُ) وبَثْثْتُه، وتحلْحَل الرَّجُل (ذَهَبَ) وتَحَلَّل، وتَلَحْلَحَ الرجُل (قام وثَبَت) وتَلَحَّح، كما في الحديث النبويّ الشريف :« أَنَّ ناقَةً أُنيخَتْ على بابِ أَبي أَيُّوبٍ والنبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلّم واضعٌ زِمامَها، ثم تَلَحْلَحَتْ وأَرْزَمَتْ[2] »[3].

(ج) الأبنية الصَّرْفيَّة:

ومن هذه الأَبْنِيَة أَبْنية الأفْعال، ومنها: فَضَّ الشيءَ يَفُضُّه (كَسَره) بفتح ياء المضارعَة وضَمّ الضاد لا يُفِضُّهُ ، كما في قول العامَّة ، وقد حَمَلَ أبو بكر الأنباريّ هذا المضارِعَ على قول الرسول بعد أنْ أَنْشَدَه النابغة الجعديّ قصيدَتَه التي يقول فيها[4]:

تَبِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ إِذْ جاءَ بالهُدَى   ويتْلُو كتاباً كالمَجَرَّةِ نَيِّرا

« إلى أَيْنَ، يا أَبا ليلى ؟ فقال : إلى الجَنَّة ، فقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : لا يَفْضُضِ اللهُ فاك » [5] . وقيل : إنَّ هذا الحديث قاله الرسولُ بَعْدَ أَنْ سَمِع قصيدة العبَّاس بن عبد المطّلب التي يقولُ فيها[6] :

مِنْ قَبْلِها طِبْتَ في الظِّلالِ وفي   مُسْتَوْدَعٍ حَيْثُ يُخْصَفُ الوَرَقُ

وذكر أبو بكر الأنباريّ أنَّ العامّة تَلْحَنُ في (يَفْضُض): « والعامَّة تَلْحَنُ في هذا، فتقول : لا يُفْضِضُ اللهُ فاك. ولغة النبيِّ صلَّى الله عليه وسَلَّم : لا

---

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزَّاهر : ٣٢٧/١-٣٢٨.

(٢) أَرْزَمَتْ: صَوَّتَتْ.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزَّاهر : ٣٢٩/١.

(٤) انظر : أبو بكر الأَنْباريّ، الزَّاهر: ٢٧٥/١.

(٥) انظر: أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٢٧٥/١،الزَّمَخْشريّ، الفائق في غريب الحديث : ١٢٣/٣، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤٥٣/٣.

(٦) انظر : أبو بكر الأنباريّ ،الزَّاهر : ٢٧٥/١، الزَّمخشري، الفائق في غريب الحديث: ١٢٣/٣، صدر الدين بن أبي الفرج البصري (ت : ٦٥٩هـ) ، الحماسة البصريَّة، تحقيق مختار الدين أحمد ، حيدر آباد ، ١٩٦٤م: ١٩٣/١.

يَفْضُض الله فاكَ، بفَتْح الياءِ، وضَمِّ الضادِ الأولى ، وكَسْرِ الثانيـة..»[1].

ومنها : غَلَّ يَغِلُّ (من الغِلِّ، وهو الشَّحْناءُ، والحَسَد) :« ويُقالُ : قد غَلَّ قَلْبُ الرَّجُل يَغِلُّ بفتح الياءِ، وكَسْرِ الغَيْنِ، من الغِلِّ ، جاء في الحديث: (ثلاثٌ لايَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمنٍ) [2]. ويُقالُ غَلَّ الرَّجُلُ يَغُلُّ، إذا سَرَقَ من المغْنَم ، قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ:﴿ وما كان لنبيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾[3]...»[4].

ومِمَّا يُمْكِنِ عَدُّه من باب أبنية الأفْعال ما يُمْكنُ حَمْلُه على القَلْب المكانيّ عند الفرّاء ، إذا كان القَفْوُ (القَذْفُ) مأْخُوذاً من القِيافَة: «وقال القاسم بن محمّد :(لا حَدَّ إلاَّ في القَفْوِ البَيِّن)[5]، معناه: إلاَّ في القَذْفِ، قال الجعديُّ:

ومِثْلُ الدُّمَى، شُمُّ العرانيْنِ ساكِنٌ بِهِنَّ الحَياءُ لايُشِعْنَ التَّقافيا

معناه: لايُشِعْنَ التَّقاذُفَ. وقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : (نَحْنُ بنو النَّضْر ابن كنانَة لا نَقْذِف أبانا، ولا نَقْفُو أُمَّنَا) [6]، فمعنى نَقْفُو : نَقْذِف. وقال الفرّاء: القَفْو مأْخوذٌ من القِيافة، وهو تَتَبُّع الأَثَر، يُقالُ : قد قافَ القائِفُ يَقُوْفُ، فهو قائِفٌ قيافةً ، فقُدِّمَتِ الفاءُ، وأُخِّرَتِ الواوُ ، كما قالوا: جَذَب وجَبَذَ، وضَبَّ وبَضَّ...»[7].

ومن الأبنية أبنيةُ الأسماءِ والمصادر، ومنها رجل دُحْسُمان (سميْنٌ أسْود)

---

(١) أبو بكر الأنباريّ ، الزَّاهر: ١/٢٧٤.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزّاهر: ١/٤٦٩، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣/٣٨١.

(٣) آل عمران :١٦١.

(٤) أبو بكر الأنباريّ ، الزّاهر : ١/٤٦٩.

(٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزّاهر : ١/٤٧٢، أبو عبيد، غريب الحديث :٤/٤٠٧.

(٦) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزّاهر : ١/٤٧٢، الزّمخشريّ، الفائق في غريب الحديث : ٣/٢١٤، ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ، القاهرة- البابي الحلبي ، ١٩٥٢: ٨٧١.

(٧) أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ١/٤٧٢.

وهي إحْدَى لغتين فيه :« ويُقالُ أيضاً : رَجُلٌ عِفْرِيَة، إذا كانَ مُصَحَّحاً شديداً مُوَثَّقَ الخَلْقِ، من ذلك الحديثُ الذي يُرْوَى عن النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم :(أنَّه كان يُبايِعُ الناسَ وفيهم رجَلٌ دُحْسُمان، فكان كُلَّما أَتَى عليه أخَّرَه حتَّى لم يبْقَ غَيْرُه ، فقالَ له النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: هَلِ اشْتَكَيْتَ قطُّ؟ فقالَ : لا ، قالَ : فَهَلْ رُزِئْتَ بشيء ؟ قالَ : لا، فقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : (إنَّ اللهَ يبغض العِفْرِيَةَ النِّفْرِيَة الذي لا يُرْزَأُ في جسمه، وماله) . قال أبو بكر ... والدُّحْسُمان : الرجَلُ الأَسْوَدُ السمين ، وفيه لُغَتان ، يقالُ : رجُلٌ دُحْسُمان، ودُحْمُسان... »[1].

ومن اللغات في أبنية الأسماء قولُ النبيِّ صلَّى الله عَليه وسلَّم : « ما أنا من دَدٍ [2]، ولا الدَّدُ مِنِّي » [3]، على أَنَّ الدَّدَ إحدى لغات العرب الثلاث فيه، وهي: دَدٌ، ودَدًا (من باب عَصًا)، ودَدَن (من بابَ فَعَل)، فقاس أبو بكر الأنباريّ اللغة الأولى على الحديث النبويّ الشريف.

ومن الأبنية الدَّغْرَة (الاختلاس)، وهي بسكون الغَيْنِ عند أهل اللغة، وبفَتْحها عند المحدِّثين، :« فالذين قالوا: الدَّغْرةُ : الاخْتِلاسُ ، احتجُّوا بقول النبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم :(قَطَعَ في الدَّغْرَة)، أي: في الاخْتلاسِ . والمحدِّثون يقولون : في الدَّغَرَة، بفَتْح الغَيْنِ، وأَهْلُ اللغة بسكون الغَيْن » [4].

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الزَّاهر : ٣١١/١، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٠٤/٢، ٢٦٣/٣، ١٠٦/٢.

(٢) الدَّدُ : اللهوُ واللّعب.

(٣) انظر:أبو بكر الأنباريّ ، الزَّاهر: ٣٤٣/١، الزمخشريّ، الفائِق في غريب الحديث: ٤٣٠/١.

(٤) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٥٠٨/١، الزمخشريّ، الفائق في غريب الحديث : ٤٢٨/١، ابن الاثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٢٣/٢.
وقد ضبط ابنُ الأثير ، والزَّمَخْشَريُّ (الدَّغْرَة) بسكون الغَيْن.

ومنّها الشِّجنَة، إحدى لُغَتَيْنِ (شِجْنة، وشُجْنة، وهي كالغُصْنِ من الشّجرَة)، كما في قولِ الرسول عليه السلامُ :«الرَّحِمُ شِجْنَةٌ من اللهِ عَزَّ وجَلَّ»[1]

ومنها أنَّ الرُّوعَ بضمِّ الراء النَّفْسُ ، وبفتحها الخَوْفُ، وقد قاس أبو بكر الأنباريّ ضمَّ الراءِ على قولِ الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم :« إنَّ رُوْحَ القُدُس نَفَثَ في رُوْعي أنَّ نَفْساً لَنْ تموتَ حتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَها ، فاتَّقُوا اللهَ، وأَجْمِلوا في الطلَب»[2].

ومنها المُطَيْطاءُ (مِشْيَة فيها تَبَخْتُر)، وهي مصغَّرة لامُكَبَّرَ لها : «وقال أبو عُبَيْدَة: معنى قولهم للمُتَبَخْترِ : قد تَمَطَّى : قد مَشَى المُطَيْطاءَ، وهي مِشْيَةٌ يُتَبَخْتَر فيها. قال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم :(إذا مَشتْ أمَّتي المُطَيْطاءَ، وخَدَمَتْهم فارس والرُّوم كان بأسُهُم بَيْنَهم)[3]... »[4].

ومن الأبنية التي قاس توافُرها على الحديث النبويّ الشريف - كاهِلٌ بمعنى الكَهْل:« وقال النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّم لرجُلٍ أرادَ الجهادَ مَعَهُ : (هل في أهْلِكَ مِنْ كاهِلٍ)[5]، ويُرْوَى : مَنْ كاهَلَ. ويقالُ: رجُلٌ كَهْلٌ، وامْرَأَةٌ كَهْلَة.. »[6].

ومنها اسمُ الفاعلِ من (أَزْهَد): مُزْهِد:« وقولهم: رجُلٌ زاهِدٌ ومُزْهِدٌ. قال أبو بكْرٍ : الزَّاهِدُ القليلُ الرغْبةِ في الدُّنيا، والمُزْهِدُ القليلُ المالِ، قال النبيُّ صلَّى

---

(١) أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر :٥١١/١،انظُر أبو عبيد، غريب الحديث : ٢٠٩/١، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤٤٧/٢.
وقد ضبطها ابن الأثير بضمِّ الشين.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر :٥٣٠/١، أبو عبيد، غريب الحديث: ٢٩٨/١ ، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والاثر: ٢٧٧/٢.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ٥٢٩/١-٥٣٠، الزّمخشريّ ، الفائق في غريب الحديث : ٣٧١/٣.

(٤) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر: ٥٢٩/١-٥٣٠.

(٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر: ٢٧٠/١، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢١٣/٤.

(٦) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر: ٢٧٠/١.

الله عليه وسلَّم :(أفْضَلُ الناسِ مَؤْمِنٌ مُزْهِدٌ) ، معناه : قليلُ المالِ، يُقالُ : أزْهَدَ الرَجلُ يُزْهِدُ إزْهاداً إذا قلَّ مالهُ...»[1].

ومِمَّا يَدورُ في فلك أبنية الأسماء وَضْعُ اسمٍ موضِعَ آخر، ومن ذلك مجيء (أَفْعل) بمعنى (فَعيل) ، كما في الحديث :« اللهُ أَكْبرُ ، اللهُ أَكْبرُ »[2]، على أنَّ (أَكْبَرُ) بمعنى كبير ، كما في قول الفرزدق[3]:

إنَّ الذي سَمَك السماءَ بنى لنا بيتاً دعائِمهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

على أنَّ المعنى: دعائِمهُ عَزِيزَةٌ طويلَةٌ، وكما في قوله تعالى :﴿ وهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[4]، على أنَّ المعنى : هو هَيِّنٌ عَلَيْهِ[5]. وذهب الكسائيّ والفرَّاء وهشام إلى أنَّ معنى (الله أَكَبَرُ) : اللهُ أَكْبَرُ من كُلِّ شيء ، على أنَّ في هذا التقدير حَذْفَ المفضَّل عليه وحَرْفَ الخفض ، وقد احْتَجُّوا بقول الشاعر[6]:

إذا ما سُتُوْرُ البَيْتِ أُرْخِيْنَ لم يَكُنْ سِراجٌ لنا إلاَّ ووجْهُك أنْوَرُ

على أنَّ التَّقْديرَ : أَنْورُ من غيره.

وبقول مَعن بن أوْسٍ :

فما بَلَغَتْ كَفُّ امْرِىءٍ مُتَناوِلٍ بها المجدَ إلاَّ حَيْثُ ما نِلْتَ أَطْوَلُ

ولا بَلَغَ المُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً ولو صَدَقُوا إلاَّ الذي فيْكَ أَفْضَلُ

على أَنَّ التقدير : أَفْضَلُ من قولهم.

---

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٢٠٥/١، أبو عبيد ، غريب الحديث : ٢٣٧/١.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر ١٢٢/١، ابن ماجة، سنن ابن ماجة : ٢٢٤-٢٣٥.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ١٢٣/١، الفرزدق ، ديوان الفرزدق ، بيروت - دار صادر ، ١٩٦٦: ١٥٥/٢.

(٤) الروم : ٢٧.

(٥) انظر : السمين الحلبيّ ، الدرُّ المصون : ٣٩/٩.

(٦) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ١٢٤/١.

(د) معاني زيادات الأفعال:

ومن ذلك (أَفْعل) بمعنى الصيرورة ، أو بمعنى المجرَّد:«وقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ : (لَنْ يَهْلِكَ الناسُ حَتَّى يُعْذِروا مِنْ أَنْفُسِهم)[1]. قال أبو عُبَيْدة : معناه : حتَّى تكثُر ذُنوبُهُمْ وعُيوبُهُمْ ، وكان يقولُ : حتَّى يُعْذِروا من أَنْفُسهم، بضمّ الياء ، وقالَ : يُقالُ: قد أَعْذَرَ الرَّجُلُ يُعْذِرُ إعْذاراً [إذا] صارَ ذاعَيْبٍ وفَساد. وقال غيرُه: عَذَرَ الرَّجُلُ يَعْذِرُ إذا كَثُرت ذُنوبُه وعُيوبُه. وقال أبو عبيدٍ : معنى قوله عليه السلام...»[2]،على أنَّ أَعْذَرَ بمعنى : صارَ مَنْ يُعَذِّبهم ذَوِي عُذْرٍ لكثرة ذُنُوْبهم، أو بمعنى عَذَر المجرَّد، على أنَّ (أفْعَل) و (فَعَل) لغتان . ويُعَزِّز هاتين اللغتين أنَّ هنالك رواية أُخْرى للحديث (حتَّى يَعْذِروا)[3]. ويجوز أن يكونَ المعنى في الرِّوايتين: حتَّى يُعْطُو ا مَنْ يُعَذِّبُهُم العُذْرَ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك أيضاً قولُ الرسول عليه السلامُ :« أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وأصحابَه طلَبُوا منها[4] لحَمْاً ، وخُبْزاً ؛ ليشتروه منها، فلم يُصيبوا عندها شيئاً من ذلك، وكان القومُ مُرْمِلِيْنَ مُشْتِين »[5]، على أنَّ المعنى : صاروا ذوِي رَمْلٍ ، كأجْدَب المكانُ (صارَ ذا جَدْبٍ) :« قال أبو بكرٍ : الأرْمَلَةُ التي ماتَ عنها زَوْجُها ، سُمِّيَتْ أَرْمَلَةً لذهاب زادِها ، وفَقْدها كاسِبَها ، ومَن كان عَيْشُها صالحاً به، من قَوْلِ العرب : قد أَرْمَلَ الرَّجُلُ، إذا ذَهَب زادُه ، وكذلك أَقْتَر ، وأَنْفَضَ، وأَقْوى...

---

(١) انظر: أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ٤٨٧/١، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٩٧/٣.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ٤٨٧/١.

(٣) انظر في هذه المسألة : الزَّبيديّ ، تاج العروس (عذر : ٥٤٢/١٢).

(٤) الضمير يعودُ على أمِّ معبَد.

(٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ٣١٥/١، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢٦٥/٢.

فالمُرمِلونَ قد مَضى تفسيرهم، والمُشْتُوْنَ الداخلونَ في الشتاءِ...»[1].

ومن معاني (أَفْعَل) أيضاً الدُّخولُ في الشيء كالمُشْتِيْنَ في الحديث السابق.

ومِنَ الأفعالِ المزيدة (تفاعَل) بمعنى التوَجُّه :« وقولُهم : تَيامَنَ الرَّجُلُ. قال أبو بكر : العامّة تُخْطِئ في مَعْنى تَيامَنَ ، فتظُنُّ أنَّه أخَذَ على يمينه ، وليس كذلك مَعْنَاهُ عند العرب، إنَّما يقولون: تَيامَنَ إذا أخَذَ ناحيَةَ اليَمَن، وتَشاءَم إذا أخذَ ناحيةَ الشام، ويامَنَ إذا أخَذَ على يمينه، وشاءَمَ إذا أخَذَ على شماله. قال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : (إذا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ، ثم تَشاءَمَتْ فتلك عَيْنٌ غُدَيْقة)، أراد صلَّى الله عليه وسلَّم: إذا ابتدأتِ السحابَةُ من ناحية البحر، ثمَّ أَخَذَتْ ناحية الشام فتلك أمْطارُ أيَّامٍ لا تُقْلِعُ. والغُدَيْقَة الكثيرة... ويقال : قد أشْمَّ الرَّجُلُ ، إذا أتَى الشامَ ، وقد أيْمنَ إذا أتى اليَمَنَ، ويامَنَ أيَضاً..»[2].

ومِنْها (فعَّل) بمعنى الصَّيْرُورَة :« ويُقالُ : قَد بَدَّنَ الرَّجُلُ تَبْديناً، إذا كَبر. قال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم :(لا تُبادِروني بالرُكوعِ والسُّجودِ ؛ فإنِّي مهما أَسْبقكم به ، إذا رَكَعْتُ تُدْرِكُوني به إذا رَفَعْتُ [ومَهْما أَسْبِقْكم بهِ إذا سَجَدْتُ تُدْرِكُوْني، إذا رفَعْتُ] ، إنِّي قَدْ بَدَّنْتُ)[3]. معناه : إنِّي قد كبرتُ...»[4].

(هـ) التأنيث:

ومِمَّا يمكنُ عَدُّه من ذلك أنَّ التاءَ في (نِعْمَتْ) كالتاء في (قَعَدَت)، على أنَّها لتأنيث الفِعْل :« والتاءُ في (نِعْمتْ) كالتَّاء في (قامَتْ)، و(قَعَدَتْ)، ولا

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٣١٥/١.

(٢) أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ٣٤٠/٢.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ٦٠٨/١، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٠٧/١.

(٤) أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٦٠٨/١.

يُوْقَفُ عليها ، ولا تُكْتَبُ بالهاء ، ومَنْ فَعَل ذلك لزمه {أنْ} يُعْرِبَها في الوَصْلِ، ويقول : ونِعْمَةٌ ... قال : قالَ رسُوْلُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : (مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجُمعُةِ فَبِها ونِعْمَت ، ومَنِ اغْتَسَل فالغُسْلُ أفضَل)[1] ، فمعنى الحديث : مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعةِ فبالرُّخْصَة أخَذَ، ونِعْمَتِ الخَصْلَةُ هيَ. وبعض الناسِ يقول: ونِعْمَتْ على معنى الدُّعاء، أي : نَعَّمَك الله »[2].

(٢) مااستُشْهِدَ به مِنَ الأحاديث النبويَّة في المسائِل النحويَّة:

في هذا المُؤَلَّف بَعْضُ المواضِعِ يُمْكِنُ حَمْلُها على أنَّ أبا بكرٍ الأنباريّ قد بنى على الحديث النبويّ الشريف أُصولاً نَحْوِيَّة، أو استأنس به؛ لتعزيز هذه الأُصول. ومِمَّا يُمكِنُ عَدُّه من هذه المسألة – ماياْتي:

(أ) الحَذفُ:

ومن ذلك الحديثُ :« اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ »[3] على أنَّ التقدير عند الفرَّاء، والكسائيّ ، وهشام : اللهُ أَكْبَرُ من كُلِّ شيءٍ ، فَحُذِفَ المُفَضَّل عليه ، وحَرفُ الخَفْضِ ، كما مرَّ[4].

ومنه حَذْفُ المخصوص بالمدح مع نِعْمَ ، كما في الحديث النبويّ الشريف :« مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فبِها ، ونِعْمَتْ ، ومَنِ اغْتَسَلَ فالغُسْلُ أَفْضَل »[5] على أنَّ التَّقْدَيرَ : ونِعْمَتِ الخَصْلَةُ هي ، كما مَرَّ[6].

ومنه حَذْفُ المضاف ، كما في الحديث النبويّ الشريف :« ياخَيْلَ اللهِ

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٣١٩/٢، الزَّمخشريّ، الفائق في غريب الحديث: ٣/٤.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٣١٩/٢.

(٣) انظر : الصفحة: ٨٤.

(٤) انظر: الصفحة: ٨٤.

(٥) انظر : الصفحة: نفسها.

(٦) انظر : الصفحة: نفسها.

ارْكَبي ، وأبشري بالجنّةِ»[1]، على أنَّ التقدير عند أبي بكرٍ :يا فُرْسانَ خيلِ الله، اركَبُوا، وأبْشِروا بالجَنَّة :«فَحُذِف المُضافُ ، وأُقِيْمَ المُضاف إليه مُقامَهُمْ ، ثُمّ صُرِفَ الفعلُ إلى الخَيل... »[2].

(ب) بَلْهَ بمعنى حرف الخفضِ على، أو اسمِ فِعْلٍ، أو بمعنى كيْفَ:

ذكر أبو بكرٍ الأنباريُّ أنَّ بعض النحويِّين احْتَجَّ بالحديث النبويِّ الشريف على أنَّ (بَلْهَ) بمعنى حرف الخفض (على)، أو بمعنى غَيْره : « وفي بَلْهَ ثلاثة أقوالٍ: يُرْوَى عن جَماعَةٍ مِنْ أَهْلِ اللغة أنَّهم قالوا : معنى بَلْهَ : على ، واحْتَجُّوا بقول النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم :[إنّي أَعْدَدْتُ لعبادي الصالحينَ ما لا عينٌ رأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ذُخْراً بَلْهَ ما اطّلَعْتُم عليه][3] . وقال الفرَّاء معنى بَلْهَ: فَدَعْ ما أطْلَعْتُهم عليه، ويُقالُ : هي بمعنى كيْفَ . وقال الفرَّاء : [العَربُ] تَنْصِبُ بِبَلْهَ، وتَخْفِضُ بها... وقالَ الفرَّاءُ : مَنْ خَفَضَ بها جَعلها بمنزلة على ، وما أشْبَهها من حروف الخَفْضِ » [4].

(ج) كَسْرُ همزة (إنَّ) وفَتْحُها :

ذكر أبو بكرٍ الأنباريّ أنَّ في الحديث النبويّ الشريف :« لبيَّكْ، إنَّ الحمدَ والنِّعْمة لك » [5] قولين: « قال أبو بكْر : فيه وجْهانِ : لَبَّيْك، إنَّ الحمدَ والنعمةَ لك، ولَبَّيْكَ أَنَّ الحَمْدَ [والنعمة لك] ، فمن كَسَرها جعلها مُبْتَدَأَةً، وحَمَلَهَ على

---

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ١٠٠/٢، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٩٤/٢.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ١٠٠/٢.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ١٩١/١-١٩٢ ، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٥٤/١، أبو عبيد ، غريب الحديث ١٨٥/١.

(٤) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ١٩١/١-١٩٢.

(٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر : ١٩٢/١ ، ابن ماجة ، سنن ابن ماجة : ٩٧٤، أبو عبيد ، غريب الحديث: ١٥/٣.

معنى : قُلْتُ إنَّ الحمدَ ، ومن قالَ : لَبَّيْكَ أنَّ الحمدَ قال : فَتَحْتُ (أَنَّ) على مَعنى لَبَّيْكَ ؛ لأنَّ الحَمْدَ لكَ ، وبأنَّ الحمْدَ لك . فمَوضِع (أنَّ) خَفْضٌ من قول الكسائيِّ بإضمار الخافِض، ومَوْضِعُها من قَوْلِ الفرَّاءِ نَصْبٌ بحذف الخافِض. وقال أبو العبَّاس أحمد بن يَحْيى: الاخْتِيارُ لَبَّيْكَ، إنَّ الحمدَ والنِّعْمةَ لك، بكسر (إنَّ)، وقالَ : هو أَجْوَدُ معنًى من الفتح ؛ لأنَّ الذي يكسرُ (إنَّ) يَذْهَبُ إلى أنَّ المعنى: إنَّ الحمدَ والنعمة لك على كلِّ حالٍ، والذي يَفْتَحُ (أنَّ) يَذْهَبُ إلى أنَّ المعنى: لَبَّيْكَ؛ لأنَّ الحمد لك، أي : لَبَّيْكَ لهذا السبب ، فالاختيارُ الكَسْرُ؛ لأنَّ المعنى: لَبَّيْكَ لكلِّ معنًى ، لا لِسببٍ دون سَببٍ.. »[1].

(د) تَعْدِيةُ الأفعال:

ومن ذلك أَرَّبَ (وفَّر) الذي يتعدَّى إلى مفعولٍ صريح :« ويُقالُ: أرَّبْتُ الشيء تأرِيْباً، إذا وفَّرْتُه. جاءَ في الحديث: (أُتِيَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – بكتفٍ مُؤَرَّبَة، فأَكَلها ،وصلَّى ، ولم يتوضأ)[2]، فالمُؤَرَّبَة المُوَفَّرة، ويقالُ لِكُلِّ مُوَفَّر مُؤَرَّبٌ.. »[3]. على أنَّ المُؤَرَّبةَ اسْمُ المفعول من (أَرَّبَ).

ومن ذلك : رِحْتُ الرِّيحَ أراحُها، وأَرَحْتُها أُرِيْحُها (وجَدْتُها)، كما في قَوْلِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم :« مَنِ اسْتَرْعَى رَعِيَّةً، فلم يُحِطْهُمْ بنصيحَة لم يَرِحِ رِيْحَ الجنَّةِ ، وإنَّ رِيْحَها لَيُوجَدُ من مَسيْرَةِ مائة عامٍ »[4]. وفي هذا القولِ روايتان ، بفتح الياءِ وكَسْرِ الراء ، وضمِّ الياء وكَسْرِ الرَّاء . وللنحويِّين في هذين الفعلين أقوالٌ [5].

---

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ١٩٨/١.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٤١٤/١، أبو عبيد ، غريب الحديث : ٢٤/١، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣٦/١.

(٣) أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٤١٤/١.

(٤) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٣٩٨/١، العينيّ، عُمْدة القارئ : ٢٣٨/٢٤.

(٥)انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٤١٤/١.

(هـ) الالتجاء إلى الضمير دونَ أنَّ يُسْبقَ باسم:

ومن ذلك قول النبيّ عليه السلامُ لعليّ بن أبي طالب :« إنَّ لك بيتاً في الجَنَّةِ، وإنَّك لَذو قَرْنَيْها »[1]، على أنَّ التقدير : إنَّك ذو قَرْنَي هذه الأُمَّة :« فكنَّى عن الأُمَّة من غير ذِكْرٍ تَقَدَّم لها »[2].

(و) حيَّ اسمُ فِعْلٍ مبنيٌّ على الفَتح:

ذكر أبو بكر الأنباريّ قَوْلَ الفرَّاء في هذه المسألة :« وقَوْلُهم : (حيَّ على الصلاة)، قال أبو بكر: قال الفرَّاء: معنى حيَّ في كلام العرب: هَلُمَّ، وأَقْبِلْ، فالمعنى: هَلُمُّوا إلى الصلاة، وأَقْبلوا إليها ، قال: وفُتِحَتِ الياءُ من حَيَّ ؛ لسكونِها وسُكونِ الياء قَبْلَها، كما قالوا ، كَيْتَ، ولَعَلَّ... »[3].

وغَيْر ذلك من المواضع التي تُطالِعُنا في هذا المؤَلَّف ، وهي مواضِعُ تَشْهد تماماً على احترام أبي بكر الأنباريّ من نحاة الكوفة للحديث النبويّ الشريف، واعْتِداده به، وهي مسأَلَةٌ تَجْعَلُني أعُدُّه في هذا النَّهج وصْفياً.

---

(١) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر: ٣١٨/١، أبو عبيد ، غريب الحديث : ٧٨/٣، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٥١/٤.

(٢) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ٣١٨/٢.

(٣) انظر : أبو بكر الأنباريّ، الزَّاهر : ١٣٠/١، ابن ماجة، سنن ابن ماجة : ٢٣٤. وانظر: الزَّمخشريّ، الفائق في غريب الحديث : ٣٤٢/١، ابن الأثير النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤٧٢/١.

الفصل الثاني

الكوفيُّون والقِيَاس

للدارسين المحدثين في المنهج الذي سار في دربه الكوفيُّون في القياس – ثلاثة آراء:

(١) أنَّ منهج الكوفيِّين في هذه المسألة قريب إلى المنهج اللغويّ، وأنَّ قياسَهُم أهْدَأُ من القياس البصريّ الذي يقوم على المنطق والجَدَل الخالصين. ويُعَدُّ الدكتور مهدي المخزوميّ من أشَدِّ المتحَمِّسين للمذهب الكوفيّ في هذه المسألة، والمنتَصِرين له: « وأُسْلُوْبُ الحجاج الكوفيّ – كما يتصوَّرُه كتاب الإنصاف –يُؤيِّد ماسَبَقَ أن بيَّنْتُه في ثَنايا الفصول السابقة، أعْني إمعْان الكوفيّين في التتبُّع اللغَوِيّ، واعْتدادهم بالسَّماع. وتمَسُّكهم بالنصوص شعراً كانت أم نثراً[1].الخاص، ومنها تسعٌ وعشرون قَصَرَ الكوفيُّون احتجاجَهم لها على النَّقل[2]،

ويُعَزِّزُ الدكتور الفاضل مَذْهَبَه هذا بأنَّ في (الإنصاف في مسائل الخلاف) مئةً وإحدى وعشرين مسألةً، منها ثمانٍ وخمسونَ تتعلّق بالنحو بمَعْناه والباقية منها احْتَجُّوا لها بالسَّماع المُؤيَّد بالقياس [3]: « فهذه ثمانٍ وخمسونَ

---

(١) د. مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣٦٦–٣٦٨.

(٢) انظر :المسائل :

٨، ١٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٧، ٨١، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩.

وهنالك مسائِل أُخرى يُمْكِنُ أنْ تُعَدَّ من هذا الباب.

انظر في هذه المسألة : الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرة: المسائِل : ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٩، ٥٩، ٦٦، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٩٢، ١١٢، ١١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٠، ٢٧، ٢٥، ٢٥، ٥٣، ٥٤، ٣٤، ٣٩.

وانظر الصفحات : ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١.

(٣) انظر المسائل:

٥، ٦، ١٣، ١٦، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٤١، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٦٢، ٦٣، ٧١، ٧٢، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٠.

مسألَةً ، كان للنَّقل في احتجاج الكوفيِّين لهنَّ المقامُ الأوَّل، يقابلُها للبصريِّين الخاصّ، ومنها تِسعٌ وعشرونَ خَمْسَ عَشرةَ مسألة[1] فقط ، احتجُّوا لهنَّ بالنَّقْلِ تأييداً لأقيستهم »[2] .ومنهج الكوفيِّين في هذه المسألة عندَه أقربُ إلى ما يَدْعُو إليه الدرسُ اللغويّ النحويّ من حيثُ الاعتدادُ التامُّ بالسَّماع، والجنوحُ عن اتّباع التأويلات البعيدة التي يخالفُها الظاهر.

ومن أنْصارِ هذا الرأي الدكتور أحمد مختار عُمر الذي يَعُدُّ المذهَبَ الكوفيَّ أقْربَ الى الحقِّ والواقع؛ لأنَّه أجاز القياسَ على المثالِ الواحدِ المسموع، بلا اكْتراثٍ بالقلَّة والكثرة. ويَرى أنَّ أخْطر ما يَعِيْبُ المذهب الكوفيَّ ما يُمْكِنُ أنْ يتوافَر فيه من الفوضى والاضطرابِ في ظواهر اللغة: «على الرغْمِ مِمَّا في مذهب الكوفيِّين من بساطةٍ ويُسْرٍ وبُعْدٍ عن التكلُّف، والتأويل، والتقدير- في الغالب - فأخْطَرُ ما يَعيْبُهُ أنَّهُ ربَّما يُوْقِعُ في الفَوْضَى، والاضطرابِ في ظواهِرِ اللغة..»[3].

(٢) أنَّ للكوفيِّين بعضَ المواقف في اللجوء إلى القياس والتعليل على خلاف مَنْهَجِهم الذي ارْتَضَوْا. ويُعَدُّ من أَنْصار هذا الرأي الدكتور عبد الحميد طلب، الذي وسَم قياسَهُم بأنَّه أهْدَأُ مِنْ القياس البصريّ الذي يقوم على المنطق والجدل: «والمتصَفِّح لكتاب الإنصاف في مسائلِ الخلاف، لابن الأنباريّ - يَسْتَطيعُ أنْ يَرَى طائفةً من هذه المسائل بنى فيها الكوفيُّون رأْيَهم على القياس والأُصول المنطقيَّة ، ولكنْ بطريقةٍ أهْدَأَ مِنَ القياس البصريّ القائمِ على المنطق، والجدل الخالصين، ومن ذلك...»[4]. ويرى الدكتورُ الفاضل أنَّ الكوفيِّين لو

---

(١) انظر المسائل: ٩، ١٣، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٣١، ٣٩ ، ٥٠ ، ٦٢، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٩، ١٠٥، ١١٠، ١١٩.
وانظر المسائل الأُخرى التي لا تدور في فلك التي ليس للسَّماع فيها أثر :٢، ٥ ، ١١، ٢٢، ٢٨ ، ٣٠، ٣٤ ، ٧٣، ٨٥ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٤.

(٢) د. مهدي المخزوميّ، مدرسة الكوفة : ٣٦٧.

(٣) د. أحمد مختار عمر، البحث اللغويّ عند العرب : ١١٦.

(٤) د. عبد الحميد طلب، تاريخ النحو وأصوله : ٢٠٦.

استعملوا القياسَ على ما جاءَ في القرآن الكريم لوصلوا إلى غير ما وصَلُوا إليه.

وممَّن وقَف مَوْقِفاً وسَطاً في هذه المَسألة أيضاً الدكتورة خديجة الحديثي التي تُؤكِّد أنَّ الكوفيِّين قد اهتمُّوا بالقياس كغيرهم ، ولكنَّهم اتَّسعوا في الرواية عن العرب ، وتساهلوا في شروط المرويّ ، ومَنْ رُوِيَ عنهم.[1].

(٣) أنَّ مذهب الكوفيِّين في السَّماع ليس صحيحاً ، وأنَّ مذهَبَهم في القياس ليس منظَّماً. ويُعَدُّ سعيد الأفغانيّ أَشَدَّ المتحمّسين للمذهب البصريّ، والمنتصرين له على المذهب الكوفيّ في هذه المَسْأَلة ، إذ يَعُدُّ قياسَهم واهياً في بعض تعليلاتهم :« أمَّا قياسُهُم نَفْسُه ، ومقدارُ جَوْدَتِه فقد مَرَّ بك في المناظراتِ نمطٌ منه، وعَرَفْتَ وَهْيَهُ حِيْنَ يُعَلِّلُون بالتوَهُّم مرَّة في رسْم (والضُّحى)... »[2].
وليس للكوفيِّين في القياس مناهِجُ محرَّرة عنده ، على خلافِ البصريِّين الذين لهم أُصولٌ عامَّة فيه يُراعونَها.

وينتهي الأُستاذ الفاضِل من دراسات للمذهبين الكوفيّ والبصريّ إلى أنَّ المذهَبَ الكوفيّ ليس مَذْهبَ سماعٍ صحيحٍ، ولا مَذْهَبَ قياسٍ مُنظَّم. وليس من الدقَّة عنده أنْ يُوْسَمَ المذهَبُ الكوفيُّ بالنزعة السَّماعيَّة والمذْهبُ البصريُّ بالنزعة القياسيَّة؛ لأنَّ لكلا المذهبين نَزْعَةً في القياس، والسَّماع قد تكون صحيحةً أو غَيْرَ صحيحةٍ .

وممَّن يَعُدُّ قياسَ البصريِّين أصَحَّ من قياس الكوفيِّين من الدارسين المحدثين- الدكتور عبد الرحمن السيِّد :« بهذا صحَّ قياسُ البصريِّين، بل كان أصَحَّ الأقْيسَة، كما كانت شواهدُهم أصَحَّ الشواهِد، ذلك أنَّهم جعلوا السَّماعَ

(١) انظر: د. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٢٩.
(٢) سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو : ٧٢.

الصحيحَ أساسَ القياسِ عندهم ، فإذا وافق القياسُ السماعَ الصحيح كان ذلك الغاية عندهم التي ليس فَوْقَها غاية ، وإذا خالَف السماعُ الكثيرُ القياسَ رَجَّحُوا جانبَ السماعِ على جانبِ القياس ، إذْ لا خيرَ في قياسٍ لايُؤَيِّدُه سماعٌ.. وعلى هذا لم يقعوا فيما وقَع فيه الكوفيُّون، ولم تَزلَّ بهم أقدامُهمُ إلى مواطِنِ الخطأ، فلم يجعلوا القياسَ وحْدَه يتحكَّم فيهم...»[1].

ومنهم الدكتور شوقي ضيف :« ونَحنُ نخلص من ذلك كُلِّهِ إلى أنَّ المدرسة الكوفيَّة توسَّعَتْ في الرِّواية ، وفي القياس توَسُّعاً جَعَل البصرة أصَحَّ قياساً منها؛ لأنَّها لم تَقِس على الشواذّ النادرة في العربيَّة...»[2].

وبَعْدُ، فلعَلَّ المنتَقِديْنَ للمذهب الكوفيّ، المتحمِّسين للمذهب البصريّ- يَتَّخذون عُمْدتَهم في هذه المسألة توسُّعَ الكوفِيِّينَ في القياس على الكلام العربيّ، نظمه ونثره، المطّرِد والشاذّ ، النادر والكثير، المجهول القائل والمعروفه، الفصيح وغير الفصيح، وغير ذلك. وهذا القياس يُنْبِئُ - في نظري - عن مَنْهجٍ لغويٍّ يقومُ على احترام كلام العرب بمستوياته المختلفة، لا على احْترام ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ نموذجاً أو مثالاً قُدوةً، والتقيُّد به، ورفْضِ مالا يخضع لسلطان هذه القيود. وهم في هذه النزعة يلتقون المنهج الوصفيَّ المعاصِر، الذي يَعْتدُّ بالكلام أيّا كان ، كما مَّر.

ومن البديهيّ أنْ يَلْجَأَ الكوفيُّون وغيرُهم من النحويِّين إلى القياس؛ لأنَّ الكلامَ العربيَّ لا يُمكِن الإحاطة به كلِّه، أو سماعِه من الأعْرابِ أيّاً كانوا، وهي مسألةٌ قد فَرَضَتْ على الكسائي سُلْطانَها في قوله[3]:

إنَّما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ ... وبه في كلِّ أمْرٍ يُنْتَفعْ

وإذا ما أَتْقَنَ النحوَ الفتى ... مَرَّ في المنطق مرّاً ، فاتّسَعْ

---

(١) د. عبد الرحمن السّيد، مدرسة البصرة النحويَّة : ٢٥٠.

(٢) د. شوقي ضيف ، المدارس النحويَّة : ١٦٣.

(٣) انظر : ابن السرَّاج الشَّنْتريني ، كتاب تَنْبيه الألْباب على فضائلِ الإعراب: ٤٦-٤٧.

وعلى اليزيديّ مخاطباً الكسائيّ[1]:

كُنَّا نَقِيْسُ النحوَ فيما مَضى على لسانِ العربِ الأوَّلِ

حتَّى أتى قومٌ يقيسونَهُ على لُغَى أشْياخِ قُطْرَبُّلِ

إنَّ الكسائيّ وأصْحابَهُ يَرْقَوْنَ في النحوِ إلى أسْفَلِ

وعلى أبي البركات الأنْباريّ: «اعْلَمِ أنَّ إنكارَ القياسِ في النحو لا يتحقَّقُ؛ لأنَّ النحوَ كُلَّه قياسٌ، ولهذا قيلَ في حَدِّه: النحوُ عِلْمٌ بالمقاييس المستَنْبَطَة من استقراءِ كلامِ العربِ، فمَنْ أنْكرَ القياسَ فقد أنْكرَ النحوَ، ولا نَعْلَمُ أحَداً من العلماء أنْكَره لثبوته بالدلائلِ القاطعة، والبراهينِ الساطعة"[2].

ولِتبدوَ الصورَةُ أكْثَرَ وضُوْحاً في هذه المسألة؛ رأيْتُ أنْ أحْصُرَ حديثي عن قياس الكوفيّين في مَسألتين:

أوَّلاً: بناء القواعدِ والأُصولِ النحويَّة والصرفيَّة على ما تَوافَرَ من شواهِدَ مسموعة، أو مَرْويَّة عن العرب:

لقد مَرَّ أنَّ النحاةَ الأوائل بَصْريِّين وكوفيِّين قد جَمعُوا ما اسْتطاعوا جَمْعَهُ من الكلام العربيِّ، نظمه ونثره، سماعاً، أو روايَةً، أو غيرهما، على الرَّغْم من أنَّ هذا الجَمْعَ أو الإحْصاء لم يكن كاملاً متكاملاً، ثم أخْضَعُوا هذا المجموعَ من الشواهد للتَّصْنيف والتَّوْزيْع، على حَسَب أُسُسٍ تراءَت لهم، وهي أُسُسٌ تَكْمُنُ في الحركة الإعرابيَّة، أو البناء الصَّرْفيّ، أو غيرهما. ولابُدَّ أنْ يُخْضِعوا هذه المصَنَّفَاتِ إلى تصنيفاتٍ أخرى على حَسَب أسُسٍ أكثَرَ دقَّةً

---

(١) الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكريّ (ت: ٣٨٢هـ)، مايَقَعُ فيه التَّصحْيف والتحريف، تحقيق د. سيد محمّد يوسف، ومراجعة أحمد راتب النفّاخ، دمشق، مجمع اللغة العربيَّة: ١٥٣-١٥٤.

(٢) أبو البركات الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة في أصول النحو: ٩٥.

وتحديداً، إذْ وزَّعوا مسائِل كلِّ مُصَنّفٍ من هذه المصُنَّفات على مجموعاتٍ ، كلُّ مجموعَةٍ يَجْمَع عناصِرَها وشيْجٌ مَتين ، وهكذا دَوالَيكَ.

ويَكْمُنُ الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين في هذه المصنَّفات أنَّ الكوفيِّين أَكْثَرُ احْتراماً لكلِّ ما ورَدَ من الكلام العربيّ ، أيّاً كانَ، في الغالب، منْ حَيْثُ القائلُ، والرَّاوي، وتوافُرُ النظير أو عَدَمُه ، والزَّمانُ، والمكانُ ، والشَّاذُّ، والنادرُ، ومعروفُ القائِل ومُجْهُولُه، والكثيرُ والقليلُ. وهم في هذه التوسعَة يُعَدُّونَ رُوَّاداً، على الرَّغْم من أنَّها كانت سَبَباً في أنْ وجَّهَ إليهم خُصُوْمُهم من النحويِّين البصريِّين النَّقْدَ، وقد تَبعَهُمْ في ذلك بعضُ الدارِسينَ المحدثين ، كما مرَّ؛ لأنَّها مَهَّدَت السبيلَ لأنْ تتسَرَّب الفوضى، والاضطرابُ، والتشويشُ إلى النحو، الذي يجب أنْ توضَعَ له أصولٌ وقواعِدُ يَسير في دَرْبِها الكلام العَرَبِيُّ اللاحقُ، في الغالب.

ويُعَدُّ التجاءُ الكوفيِّينَ في احتجاجهم لبعض أُصولهم إلى السَّماع في تسع وعشرين مسأَلَةً من مسائِل (الإنصاف في مسائِل الخلاف)، وإلى أُخرى مثلِها عَزّزوا فيها السماعَ بالقياس الوصفيّ، في الغالب - دليلاً على مَنْهجِهمْ في القياس، ويُعَزِّزُ ذلك أيضاً أنَّ خصومَهُم البصريِّين قد التْجَؤوا إلى السَّماع في خَمْسَ عَشرة مسأَلَةً، كما مرَّ[1].

ولا يخْرُج قياسُهُم في هذه المسألَة عن المنهج الوصفيّ ، إذْ يُمْكِنُ عَدُّه من الأُسُسِ الرئيسة التي يقومُ عليها المنهج الوصفيُّ الذي يَهجُر التأويلاتِ البعيدةَ عن ظاهر النصِّ، والتي تتراءَى منها- في الغالب - النزْعَةُ المنطقيَّة الفلسفيَّة[2].

ويَبْدو قياسُهُم على المسْمُوع من الكلام العربيّ، نَظْمِهِ ونَثْرِهِ بيِّناً في إجازتهم زيادةَ الياء في أبْنية التَّكْسيرِ في الشِّعْر والنَّثْر.

---

(١) انظر الصفحة :٨٣.

(٢) لقد فصَّلْت الحديث في هذه المسألة في اعْتدادِ الكوفيِّين بكلام العرب نظمه ، ونثره، وكلام الله وقراءاته ، والحديث النبوي الشريف.

ومما يمكنُ حمله على هذه الزيادة فَضْلاً عما مَرَّ- زيادة الياءِ في بعْضِ الأبنيَة التَّكسيريَّة بإشْباع الكَسْرة، في الضَّرورة الشعريَّة- ما يَأْتي:

صَيْرَف، وصَيْرَفيّ: صَيارِف، وصَيارِفة، وصيارِيْف، على أنَّ الأخيرة بابها الضَّرورة الشِّعْريَّة، كما في قولِ الفَرَزْدق[1]:

تَنْفي يداها الحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيْمِ تَنْقادُ الصَّيارِيْفِ

دِرْهَم: دَراهِم ، ودَراهِيْم، وإنْ عُدَّ المُفْرَدُ دِرْهاماً فلا زيادة فيه[2].

مِحْمَر (لَئِيْمٌ ، وَمطِيَّة السَّوْءِ) : محامِر، ومَحامِيْر، كما في قول الشاعر:

نَدْبٌ إذا نَكَّسَ الفُحْجُ المَحامِيْرُ

(ت: حمر، ١١/ ٨٤، ل: حمر).

قُطْرُب (سَفِيْه): قَطارِب، وقَطارِيْب، كما في [3]:

كَأَنَّهُمْ عادُ حُلُوْماً إذا طاشَ مِنَ الجَهْلِ القَطارِيْبُ

وإنْ عُدَّ المُفْردُ قُطْروباً فلا إشْباع فيه (ت: قطرب : ٦١/٤، ل : قَطْرَب).

مَلاث (سيِّد، شريف): مَلاوِث، ومَلاوِثة، ومَلاوِيْث، كما في قولِ أبي ذُؤَيْبٍ الهُذَليّ[4] :

كانوا مَلاوِيْثَ فاحْتاجَ الصَّديقُ لَهُمْ فَقْدَ البِلادِ-إذا ما تُمْحِلُ-المَطَرا

(ت: لوث، ٣٤٧/٥، ل : لوث).

---

(١) انظر : ابن جنّيّ ، سر صناعة الإعراب : ٢٥/١، ٧٦٩/٢، ابن عصفور ، ضرائر الشعر: ٣٦، الزَّبيديّ ، تاج العروس(صرف، ١٩/٢٤)، ابن منظور ، لسان العرب (صرف)، ابن جنِّي، الخصائص : ٣١٥/٢، المحتسب : ٦٩/١، سيبويه ، الكتاب : ٢٨/١ .

(٢) انظر : ابن جنِّي ، سر صناعة الإعراب : ٧٦٩/٢.

(٣) انظر : ثَعْلب ، مجالس ثعلب : ٣٧٨.

(٤) انظر : الجوهريّ، الصحاح (لوث، ٢٩٢/١).

حَوْجَلَة (قارُورَة): حَواجِل ، وحَواجِيْل، كما في قول الشاعر:

نَهْجٌ تَرى حَوْلَهُ بِيْضَ القَطا قَبَصاً كأَنَّـهُ بالأفاحِيْصِ الحَواجِيْلِ

حَواجِلُ مُلِئَتْ زَيْتاً مُجَـرَّدَة لَيْسَتْ عَلَيْهِنَّ مِنْ خُوْصٍ سواجِيْلُ

(ل: حجل، ١١/١٤٧).

سَوْجَل (غِلاف القارُورَة) : سَواجِل ، وسَواجِيْل ، كما مرَّ. وإنْ عُدَّ المُفْرَدُ ساجولاً فلا إشباعَ فيه (ل: سجل، ١١/٣٢٧، حجل ، ١١/١٤٧).

مُرْمِلٌ (الذي نَفَد زادُه): مَرامِل ، ومراميل، كما في قول الشَّنْفَرى[1]:

وأَغْضَى وأَغْضَتْ واتَّسى واتَّسَتْ بِهِ مَراميْلُ عَزَّاها وعَزَّتْهُ مُرْمِلُ

مَحْبَض (عُوْدٌ مَع مُشْتار العَسَل) : مَحابِض ، ومَحابِيْض، كما في قول الشَّنْفَرى[2]:

أَوِ الخَشْرَمُ المَبْعُوْثُ حَثْحَثَ دَبْرَهُ مَحابِيْضُ أَرْداهُنَّ سامٍ مُعَسِّلُ

وإنْ عُدَّت المَحابِيْضُ جَمْعَ مِحْباضٍ فلا إشْباعَ فيها.

سابغَة (دِرْعٌ تامَّة) : سَوابِغ، وَسَوابِيْغ، كما في قول زُهَيْر[3]:

عَلَيْهِنَّ فرسانٌ كِرامٌ ، لباسُهُم سَوابِيْغُ زغْفٌ لا تُخَرِّقُها النَّبْلُ

وذكر ابن عصفور أنَّ حَذْفَ الياء لايَضُرُّ بهذا البيت.

ساعِد: سَواعِد، وسَواعِيْد، كما في قول التَّغْلِبيّ[4]:

---

(١) انظر : العكبريّ، إعراب لاميَّة العرب : ١٠٢، الزَّمخشريّ ، أَعْجَب العَجب في شَرْح لامِيَّة العرب : ١٠٧، عطاء الله المصريّ الأزهريّ، نهاية الأرب في شرح لامِيَّة العرب: ٦٨.

(٢) انظر: العكبريّ ، إعراب لاميَّة العرب : ٩٧-٩٨، عطاء الله المصريّ الأزهريّ، نهاية الأرب في شَرْح لامِيَّة العرَب : ٦٦.

(٣) انظر : ابن عصفور ، ضرائر الشِّعْر: ٣٧.

البيت في : شرح شعر زهير بن أبي سلمى، لأبي العبَّاس ثعلب : ٨٨:

عَلَيْها أُسُوْدٌ ، ضارياتٌ، لَبُوْسُهُمْ سوابِغُ بِيْضٌ ،لا يُخَرِّقها النَّبْلُ

(٤) انظر: ابن عصفور ، ضرائر الشعر: ٣٧.

وسَواعِيْدُ يُخْتَلَيْنَ اخْتِلاءً كالمَغالي يَطِرْنَ كُلَّ مَطِيْر

مُطْفِل (ذات أطْفال): مَطافِل ، ومَطافِيْل، كما في قَوْل أبي النَّجْمِ[1]:

مِنْها الْمَطافِيْلُ وغَيْرُ المُطْفِلِ

وقَدْ عُدَّ من ذلك زيادةً على ما مَرّ[2]: دانَق (سُدْس الدِّرْهم) ودَوانِق، ودَوانِيق[3]، وخاتَم وخَواتِم وخَواتِيْم، وطابَق (ظَرْفُ يُطْبَخُ به)، وطَوابِق[4]، وطَوابِيْق. وذكر ابن جنّي[5] أنَّ العامّة أُولِعَتْ في تكسير زَوْرق على زَوارِيْق.

وذكر ابن عُصْفور[6] أنَّ ما كُسِّر على (مَفاعِيْل) من المفردات التي ليس فيها الألفُ، أو الياءُ ، أو الواوُ رابعةً، أو التي لَيْس آخِرُها مُضَعَّفاً غَير مُدْغَم (قَرْدَد – وَجْه– وقَرادِدْ) – يُعَدُّ مِمَّا جاءَ في شاذِّ الكلامِ، كمُطْفِل ومَطافِيْل، ومُشْدِن (ظَبيَة ذاتُ شادِنٍ يَتْبَعُها ، والشادِنُ من أَوْلادِ الظِّباء) ومَشادِيْن، أو في ضرورة الشِّعْر.

وأجاز الكوفيُّون[7] ما مَرَّ في الكلام المنثور والشِّعْر إذا لم يَكُنْ ما قبل آخِر المُفردِ ساكناً ، كسِبَطْر (شَهْمٌ ، ماض)، فإنْ كان ساكناً فإنَّه لا يُكسَّر إلاَّ على (مَفاعِل): سَباطِر؛ لأنَّ الإشْباعَ لايُتَصَوَّرُ في المُفْرَد.

---

(١) انظر: ابن جنّيّ ، سر صناعة الإعراب: ٧٧٠/٢.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، سر صناعة الإعراب : ٧٦٩/٢–٧٧٠.

(٣) يجوز أن يكون مفرده داناقاً.

انظر: الزَّبيديّ ، تاج العروس (دنق، ٣١١/٢٥).

(٤) يجوز أن يكون مُفْرَدُهُ طاباقاً.

انظر: الزَّبيديّ ، تاج العروس (طبق، ٥٧/٢٥).

(٥) انظر: ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب : ٧٧٠/٢.

(٦) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٣٧.

(٧) انظر: ابن عصفور ، ضرائر الشعر: ٣٧–٣٨.

واسْتَثْنى الفرَّاءُ[1] زيادةً على ما مرَّ من هذه المسألة المُفْردَ مُضاعَف الآخرِ مُدْغَماً ؛ لكون الحرف المُدْغَم بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، كمَرَدٍّ ومَرادٍّ، لا مَراديْد، والمُفْرَدَ من باب (فاعل)؛ لأنَّهم يُكسِّرونهَ على (فَواعِل)، ولا يُكسِّرونَه على (فَواعيل)؛ لأنَّه لم يأْتِ في (فاعلٍ) (فاعِيْلُ) ، كما في بُرْقُعٍ وبُرْقوعٍ، ومِفْتَح ومِفْتاح، على أنَّ الجَمْعَ (مَفَاعيل) وأَضْرابه محمولٌ على ما يَحْتَمِله المُفْرَدُ. وقَدْ عُدَّ من ذلك زيادَةً على ما مرَّ : مُنْكَر ومَناكِيْر، ومَوْعِظَة ومَواعِيْظ، ومَعْذرة ومَعاذِيْر، ومَخْمَصة ومَخاميص، ومُدْخَل ومَداخِيْل ، كما في قولِ العرب:وسَّع اللهُ مَداخِيْلَكَ. ومَرْفَق ومَرافِيْق،كما في قول الشاعر[2]:

فِي فِتْيَةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ حَسَروا   أَيْدِي السَّرابِيْلِ عن حَدِّ المَرافِيْقِ

ودُمَّل ودَمامِيْل ، كما في قولِ الأَدْهَم بن أبي الزَّعْراءِ الطائيِّ[3]:

ولَسْتُ لمنْ أُدْعَى لـــه أَنْ تَفَتَّحَـتْ   عليه دَمامِيْلُ اسْتِهِ وحُبونُهـا

ويَعُدُّ البصريُّون ما مَرَّ من جموعٍ زِيْدَت فيها الياءُ بإشْبـــاع الكَسْرةِ- من باب الشَّاذِّ ، أو الضَّرورة الشعريَّة، أيّاً كان.

ولايَعُدُّ ابن جنيٍّ تَكْسيرَ قَلَنْسُوَة على قلاسِيٍّ، كما في قَوْلِ الضَّبُعي[4]:

وما زالَ تاجُ المُلْك فِيْنـا وتاجُهُمْ   قَلاسِيُّ فوقَ الهامِ مِنْ سَعَفِ النَّخْلِ

من هذا البابَ؛ لأنَّ الياء فيها زيدَت عوضاً من نون قَلَنْسُوَة.

ولَعَلَّ ما مرَّ من شواهِدَ في الشِّعْر والنَّثْر يُعَزِّز ما ذهَبَ إليه الكوفيُّون؛ لأنَّهم يحتـرمون ظاهر اللُّغة، ويسايرونَه. ولا يحملونَها على التَّأْويل، أو التقدير، أو يُخْضِعُونَها لأصولٍ معياريَّة مُتَوَهَّمَة كالبصريِّينَ.

---

(١) انظر: ابن عصفور ، ضرائر الشعر: ٣٨.

(٢) انظر: ابن عُصْفور ، ضرائر الشعر : ٣٨.

(٣) انظر: ابن عصفور ، ضرائر الشعر: ٣٨، أبو تمام ، الحماسة: ٢/ ٢٩٠.

(٤) انظر: ابن جنيٍّ، سر صناعة الإعراب : ٢/ ٧٧٠.

ثانياً: القياسُ النحويّ بأركانه:

أركان القياس أَرْبَعَةٌ: المقيس عليهِ، وهو الأَصْلُ، والمقيْسُ، وهو الفَرْع، والحُكْمُ الذي يَنْتَقِل مِنَ المقِيْس عليه إلى المقيس، والسببُ الذي اسْتحقَّ به المقيسُ هذا الحُكْمَ.

ولقد تتبَّعْتُ ما في (الإنصاف في مسائِل الخلاف) من مسائِلَ احْتَجَّ الكوفيُّون لها بالقياس والسَّماع، فتبيَّن لي أنَّ قياسَهم يُمْكِنُ وسْمُهُ - في الغالب - بأنَّه وصفيّ بعيدٌ عن التَّأويِل والمنطق، يتخلَّله التعليلُ، في الغالِب، سواء أكانَ القياسُ من باب حمل النظير على نظيره، أو الشيءِ على ضِدِّه، أو الفَرْع على الأصل، أو غير ذلك، كما سيأتي:

(١) أنَّ المبتدأ والخبر مُتَرافِعان :

قاسَ الكوفيُّون ذلك على أسماءِ الشرطِ التي تَعْمَلُ الجَزْم في الفعل المضارع بعدها، وهذا الفِعْل يَعْمَلُ فيها على أنَّها مَفاعِيلُ له، إذا لم يَأْخُذْ مفعولاً، كما في قوله تعالى:﴿أَيّاً ما تَدْعوا فلَهُ الأسْماءُ الحُسْنى﴾[1]،على الرغم من اختلاف العَمَلِ في المقِيْسِ ، والمِقِيْسِ عليه، فالعَمَلُ في المَقِيْسِ الرَّفْعُ،والعَمَل في المقِيْسِ عليهِ النَّصْبُ والجَزْمُ.

أمَّا الشَبَه بينهما فَيَكْمُن - كما يَظْهر لي-في أنَّ المبتدأ والخبر مُتلازمان لا ينفَكُّ أحَدُهما عن الآخر،والقولُ نفسه في اسم الشرطِ والفعل المضارع[2]:

(٢) الخبر إذا كان اسماً مَحْضاً يتضَمَّن ضميراً يَرْجِعُ إلى المبتد[3]:

قاسَ الكوفيُّون هذه المسألة على الخبرِ المُشْتقّ؛ لأنَّ الجامِد يَصيْرُ بمعنى ما هُوَ صِفَةٌ، كما في قولِك: زيدٌ أُخوك،على أنَّ (أخوك) في معنى قريبك.

---

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) انظر : أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف : ١/٤٤-٥١.

(٣) انظر: الإنصاف : ١/٥٥-٥٦.

(٣) أنَّ إعْمالَ الفِعْل الأوَّل في باب التنازُع أوْلى[1] :

احتجَّ الكوفيُّون في هذه المسألة بالسَّماع ، والقياس، على أنَّ القياس يَكْمُنُ في أنَّ الفعل الأوَّل مبدوءٌ به، والمبدوءُ به مَحَطُّ العناية والاهتمام ، وقد قاسوا ذلك على عَدَمِ جوازِ إلغاء (ظنَّ)المبتدأ بها، كما في قولك: ظَننْتُ زيداً قائماً، والقول نَفْسه في (كان) .ويختلف الحكْمُ إذا جاءَت (ظنّ) متوسِّطةً، أو متأخِّرةً، نحو :زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ ،وزيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ.

(٤) أنَّ نِعْم، وبِئْسَ اسمان مُبْتَدآنِ[2] :

قاسَ الكوفيُّون هذه المسألة على الأسْماءِ التي من علاماتِها دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، والقولُ نَفْسُه في (نِعْم)، و(بِئْس)، كما في قولِ العرب: ما زيدٌ بِنِعْمَ الرَّجُلُ، وغيره.وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّ الدَليل على اسميَّتهما مجيء حرف النداء قَبْلَهما، كما في قَوْل العرب: يا نِعْمَ المولى، ويا نِعْمَ النَّصيرُ، والنّداءُ من علامات الأسماء أيضاً.

ومَذْهَب الكوفيِّين في هذه المسأَلة أَقْربُ إلى الفطرة عند سعيد الأفغاني :« وما اتَّجهوا إليه في إعراب نِعْمَ، وبِئْسَ – أيْسَرُ، وأَقْرُبَ إلى الفطرة اللغويَّة من مذهب إخوانِهم البصريِّين »[3]. ويحترم الكوفيُّون في هذه المسأَلَةِ وغيرها – في الغالب – ظاهِرَ النَّصِّ أَيّاً كان.

(٥) أنَّ (أَفْعَل) في باب التعجُّب اسْمٌ لا فِعْلٌ:

اعَتْمد الكوفيُّون في هذا القول على أنَّ (أفْعَل) جامِدٌ لا يَتَصرَّف، والجمود من خصائص الأسماء ، إذْ لو كان فعلاً لَوَجَب أنْ يأخُذَ حُكْم الأفعالِ في هذه المسأَلة. وذهب بَعْضُهم إلى أنَّ ما يدَلُّ على اسميَّته أنَّه يُصَغَّرُ،

---

(١) انظر : الإنصاف : ٨٧/١.

(٢) انظر: الإنصاف : ٩٧/١.

(٣) سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو : ٧٧.

والتَصْغير من خصائِص الأسْماءِ ، ومنهم من عَزّز اسميّته بِصِحَّة عَيْنه، نحو: ما أَقْوَمَهُ.

وما مرَّ من قياسٍ بعيدٌ عن المنطق والتعقيد، ويسيرفي دَرْب المنهج الوصفيّ.

(٦) إجازَتُهم التعجُّبَ من البياض والسَّواد:

أجازَ الكوفيُّون ذلك اعتماداً على النَّقْلِ والقياسِ، كما مرَّ[١].

(٧) إجازَتُهم تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها[٢] :

قاسَ الكوفيُّون (ما) في هذه المَسْأَلة على أخواتها : لَم، ولَنْ، ولا، النافيات، وهي أَحْرُفٌ يجوز أنْ يتقدَّم معمولُ ما بَعْدَها عليها، نحو : طعامَك مازيدٌ آكلاً، وعَمْراً لن أُكْرِمَ، وبِشْراً لا أُخْرِجُ.

(٨) إجازَتُهم العَطْفَ على اسم (إنَّ) بالرفْع قبلَ مجيء الخبر:[٣]

احتجَّ الكوفيُّون في هذه المسأَلَةِ بالنَّقل والقياس، على أنَّ القياسَ يكمُنُ في أنَّ النحويِّين مُجْمِعونَ على جواز هذه المسأَلة مع (لا) ، والقولُ نَفْسُه مع (إنَّ)؛ لأنَّها بمنزلتها، على الرَّغم من أنَّ(لا) للنَّفْي و (إنَّ) للإثبات، والعَرب يحملون الشيء على ضِدِّه كما يَحْمِلونه على نظيره، زيادةً على أنَّ الخبَر مرفوعٌ عندهم بما كان يرْتَفِعُ به قبل دخولِ (إنَّ). فيكون الكوفيُّون قد قاسوا في هذه المسألة الشيءَ على ضِدِّه .

(٩) أنَّ لامَ (لعلَّ) الأوْلى أَصْلِيَّة[٤] :

قاسَ الكوفيُّون أَصالة اللام في (لعلَّ) على غيرها مِنَ الحروف التي يجبُ

---

(١) انظر الصفحة:٤٣.

(٢) انظر : الإنصاف : ١/١٧٢-١٧٣.

(٣) انظر : الإنصاف: ١/١٨٥-١٩٥.

(٤) انظر: الإنصاف: ١/٢١٨-٢٢٧.

أنْ تكونَ حروفُها أصِيْلَة؛ لأنَّ حروف الزيادة (سألتمونيها) تختصُّ بالأسماءِ والأفعالِ.

وقد عَزَّزوا ما ذهبوا إليه بأنَّ زيادة هذه اللام فيما يجوز أنْ تُزاد فيه- تُعَدُّ شاذَّةً ، كما في : زيْدَل، وعَبْدَلٍ، وغيرهما:

(١٠) إجازَتُهم أنْ يَتَقَدَّم معمولُ اسمِ الفِعْلِ (عليك) وأَضرابه عليها[١] :

احتَجَّ الكوفيُّون في هذه الإجازة بالنَّقْل، والقياس ، على أنَّ القياسَ يَكْمُنُ في أنَّ (عليك)، و (دونَك)، و(عِنْدك)، وأَضرابها - قائمةٌ مقام الفِعْل الذي يجوز أنْ يتقدَّم معمولُه عليه، نحو : عليكَ زيداً.

(١١) إجازَتُهم أنْ يقع الماضي حالاً إذا لم يكن مسْبُوْقاً ب(قد)[٢] :

اعتَمد الكوفيُّون في هذه الإجازَة على النَّقْلِ والقياس، على أَنَّ القياسَ يكْمُن في أَنَّ الماضي يجوز أنْ يقَع صفةً للنكرة، نحو : مَرَرْتُ برَجُلٍ قَعَدَ، والقولُ نَفْسه في المشتقَّات؛ ولذلك جاز أنْ يقع الماضي حالاً للمعرفة، كقولك : مَرَرْتُ بالرجُلِ قَعدَ.

(١٢) وجُوْبُ نَصْبِ الصفة إذا كُرِّرَ الظَّرْفُ التامُّ، خَبَرُ المبتدأ[٣] :

اعتمد الكوفيُّون في نصْبِ الصِّفة في مثل قولك : في الدارِ زيدٌ قائِماً فيها - على النَّقْلِ والقياس ، على أنَّ القياسَ يَكْمنُ في تحقيق الفائدة مع النَّصْب، إذْ يُصْبِحُ الظَّرْفُ الثاني ظَرْفاً لها، ومُنْقَطعاً عَمَّا قبلَه، ويكون الظَّرْفُ الأوَّل خبراً عن المبتدأ، وعلى هذا التقدير لا يُلْغَى أَحَدُهما ، أَمَّا على تقدير الرَّفْعِ فلا فائدَةَ في الثاني، فيكونُ حَمْلُ الكلام على ما فيه فائِدَةٌ عِندهم - أشْبَهَ بالحكمة من حَمْلِه على ما لا فائدةَ فيه.

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢٢٨/١-٢٣٥.

(٢) انظر : الإنصاف : ٢٥٢/١-٢٥٨.

(٣) انظر : الإنصاف : ٢٥٨/١-٢٦٠.

(١٣) إجازَتُهم بناءَ غير على الفتح [1] :

قاسَ الكوفيُّون (غير) في هذه المسألة على إقامة الاسْم مقام الحرف؛ لأنَّ غيراً قامَتْ مقامَ (إلاَّ) المبنيَّة أيَّاً كان ما تُضافُ إليه . وقد عَزَّوا هذا البناء بشاهدٍ شعريّ أُضيْفَتْ فيه (غير) إلى مصدرٍ مؤوَّلٍ.

(١٤) إجازَتُهم أنْ تكون (سِوَى) اسماً وظَرْفاً:

قاسَ الكوفيُّون اسميَّة سوى على غير من حيثُ دخُولُ حرفِ الخفضِ عليها، وما يَدْخُل عليه هذا الحرف يكون اسماً. وقد عَزَّوا هذه المسأَلَةَ بشاهدين شعريَّين ، وقولٍ لبعض العرب[2].

(١٥) تمييز (كم) الخبريَّة المفصولُ عنها بالظَّرْف والجارّ والمجرور يبقى مجروراً [3] :

احتجَّ الكوفيُّون في هذه المسألَة بالسَّماع والقياس، على أنَّ القياسَ يَكْمُن في أنَّ الأصْلَ في هذا التَّمييز أنْ يكون مجروراً بحرف جرٍّ محذوف عندهم ، لا بإضافة كم إليه، على المذهب البصريّ، فالمقيس عليه الجرُّ بلا فَصْلٍ، وهو الأصْل ، والمقيسُ الجرُّ مع الفَصْلِ، على الرَّغْم مِنْ عَمَلِ حرف الجر محذوفاً.

(١٦) إجازَتُهم أنْ يُضَاف النِّيف إلى العَشَرَة[4] :

احتجَّ الكوفيُّون في إجازَة مثل : خَمْسَةَ عَشرٍ، بالسَّماعِ والقياسِ ، على أنَّ القياسَ يَكْمُنُ في أنَّ النيِّفَ اسمٌ كغيره من الأسْماءِ المظْهَرة ، التي تجوز إضافَتُها إلى ما بَعْدَها.

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/٢٨٧-٢٩٣.

(٢) انظر: الإنصاف : ١/٢٩٤-٢٩٨.

(٣) انظر : الإنصاف : ١/٣٠٣-٣٠٥.

(٤) انظر : الإنصاف : ١/٣٠٩-٣١٢.

(١٧) إجازَتُهم أنْ يُرَخَّم الاسْمُ الثلاثيّ المتحرِّك العين والساكِنها عند بعضهم[1] :

قاسَ الكوفيُّون : يا عُنُ في (ياعُنُق) ، بحذف القافِ تَرْخيماً على بعض الأسْماء الثلاثيّة التي حُذِفَتْ لامُها، نحو : يدٍ، ودمٍ، وأَضْرابهما. وقد عَلَّلوا عدمَ حَذْف اللام من ساكِن الوسَطِ في هذه المسألة - بأنَّ حَذْفَ الحرف الأخيرِ يُوْجِبُ حَذْفَ الساكن قَبْله، فيبقى الاسْمُ على حرف واحد، وهو اسم لانظيرَ لَهُ في الكلام العربيّ.

(١٨) إجازَتُهم نُدْبَةَ النَّكِرة، والأسماء الموصولة[2] :

قاسَ الكوفيُّون النّكرة في هذه المَسْأَلَةِ : واراكِباه على المعرفة؛ لأنَّ النكرة قريبَةٌ من المَعْرِفَة بالإشارة. أمَّا الأسماءُ الموصولة فقاسوا نُدْبتها كما في قول العرب: وامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَماه، على ندبَةِ الأعْلام ؛ لأنَّ الأسماء الموصولة معارفُ بصِلاتِها. ويُعَزِّز نُدْبَةَ الأسماء الموصُولَة قولُ العرب السابق.

(١٩) إجازَتُهم إلقاءَ علامة النُّدبة على الصِّفة[3] :

احتجَّ الكوفيُّون في إجازَة مثل : وازَيْدُ الظّريفاه، بالسَّماع والقياس، على أنَّ القياسَ يَكْمُن في حَمْلِ الصِّفة في هذه المسألة على المضاف إليه، في مثل : واعَبْدَ زَيْداه؛ لأنَّ الصِّفَة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه.

(٢٠) اسم لا المفرد النكرَة منصوبٌ عندهم على نيَّة المضاف إليه[4]:

قاسَ بعضُ الكوفيِّين (لا) في هذه المسألة على (إنَّ) مِنْ باب حَمْلِ الشيء على ضِدِّه ، كما يَحْمِلون النَّظيرَ على نظيره ، و(لا) تُعَدُّ فَرْعاً في العَمل على

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/ ٣٥٦-٣٦٠.

(٢) انظر : الإنصاف : ١/٣٦٢-٣٦٤.

(٣) انظر : الإنصاف : ١/٣٦٤-٣٦٥.

(٤) انظر : الإنصاف : ١/٣٦٦-٣٧٠.

(إنَّ)، ولذلك انْحَطَّ الفَرْع في هذا العَمَل عن الأصْلِ ، فجاء اسمُ (إنَّ) المنكَّرغير المضاف مُنَوَّناً ، وحُرِم اسمُ (لا) منه.

(٢١) أنَّ واو (رُبَّ) تَخفِضُ النكرة بعدها[١] :

قاسَ الكوفيُّونَ الواو في هذه المسألة على واو القَسم، لأنَّها نائبة عن (ربَّ)، وواوُ القسم نائبَةٌ عن الباءِ ، وهي الخافضة لما بَعْدَها ، لا (ربَّ) المحذوفة، على مذهب البصريِّين. وقد عَزّزوا كونَها غيرَ عاطِفَةٍ بأنَّها يُبْتَدَأُ بها، أمَّا واوُ العَطْف فلا يُبْتَدأ بها.

(٢٢) إجازَتُهم أنَّ يُجَرَّ المقسَمُ به بإضمار حَرْفِ القَسَم[٢] :

اعتمد الكوفيُّون في مِثْلِ هذه الإجازَة على السماعِ والقياس، على أنَّ القياسَ يَكْمُنُ في أنَّ جَرّ المقسم به بحرف الجرِّ المحذوف مَحْمولٌ على إجازة البصريِّين أنّ تَعْمَلَ (رُبَّ) محذوفةً بعدَ الواو، والفاء، وبَلْ.

(٢٣) أنَّ كلا وكلتا مُثَنَّيتانِ لفظاً ومَعْنًى[٣] :

وقد اعتَدَّ الكوفيُّون في هذه المسألة بالسَّماعِ والقياس، على أنَّ القياسَ يكْمنُ في قياس هاتين اللفظتين مضافتين إلى ضمير التَّثْنية على المثنَّى من حَيْثُ إنَّ الألف فيهما تنقَلِبُ إلى الياء نصباً وجَرّاً كانقلابها في المثنَّى، إذْ لو كانت هذه الألف كتِلْكَ التي في الاسم المقصور، نحو عصًا، وفتًى - لما انْقَلَبَتْ.

(٢٤) إجازَتُهم توكيد النكرة توكيداً معنويّاً[٤] :

قيَّد الكوفيُّون هذا التَّوكيد بكون النكرة مؤقَّتةً ، وقد اعتدُّوا في هذه

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/٣٧٦-٣٨٢.

(٢) انظر : الإنصاف : ١/٣٩٣-٣٩٩.

(٣) انظر : الإنصاف : ٢/٤٣٩-٤٥١.

(٤) انظر : الإنصاف : ٢/٤٥١-٤٥٦.

الإجازة بالسَّماع والقياس ، على أنَّ القياسَ يَكْمُن في حَمْل هذه النكرة - كما يظهر لي - على ماله أَجْزاء؛ لأنَّ اليومَ والليلة في قولك : قَعَدْتُ يوماً كُلَّه، وقُمْت ليلةً كُلَّها - مُؤَقَّتان، إذْ يجوز أَنْ يُقْعَدَ في بعض اليوم ، وأَنْ يُقامَ في بعض الليلة، على الرغْم من أنَّ تأكيد النكرة الشائعة بالمعرفة لا يجوز عند البصريِّين؛ لأنَّه لا فائدةَ في تأكيد مالا يُعْرَف.

(٢٥) إجازَتُهم أنَّ يُعْطَف ب(لكنْ) بعد الإيجاب[1] :

قاسَ الكوفيُّون (لكنْ) في هذه المسألة على (بَلْ) التي يجوز العطف بها بعد النَّفْي والإيجاب ؛ لأنَّهما يَشتركان في المعنى ، وفي العطف بعد النَّفْي، وعليه فلا بُدَّ من أنْ يشْتركا فيه بعد الإيجاب.

(٢٦) عَدَمُ إجازَتِهم صَرْفَ(أفْعَل) التفضيل في ضرورة الشعر[2]:

قاسَ الكوفيُّون (أفْعَل) التفضيل في هذه المسألة - كما يظهرُ لي - على الاسم المركَّب المَزْجيّ الذي لا تتغيَّر فيه حَرَكةُ المركَّب الأوَّل، كخَمسَةَ عَشَرَ ؛ لأنَّ (مِنْ) شديدةُ الاتِّصال باسم التفضيل ؛ ولذلك يكون في المذكَّر، والمؤنَّث، والجمع على لفظٍ واحدٍ.

وقاسَهُ بَعْضُهم في هذه المسألة على المضافِ الذي لايُنَوَّن؛ لأنَّه لايجوز الجَمْعُ بين الإضافة والتنوين ، على أنَّ (مِنْ) تقومُ مقامَ المضاف إليه.

(٢٧) فِعْلُ الأمر للمواجَهِ المعرَّى عَنْ حروف المضارعة (اضْرِب) مُعْرَبٌ مجزومٌ[3] :

قاسَ بعضُ الكوفيِّين فِعْلَ الأمْر في هذه المسألة على المضارع المسبوق بحرف النهي (لا) ؛ لأنَّ الأمْرَ ضدُّ النَّهي، على أنَّ في هذا

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٤٨٤-٤٨٨.

(٢) انظر : الإنصاف : ٢/٤٨٨-٤٨٣.

(٣) انظر : الإنصاف: ٢/٥٢٤-٥٤٩. وانظر ٦٣.

القياس حَمْلَ الشيء على ضِدّه كحَمْلِ النظير على نظيره.

(٢٨) المضارعُ منصوبٌ بعد لام التَّعليل بهذه اللام[1]:

قاسَ الكوفيُّون نصبَ هذا الفعل باللامِ هذه على نَصْبه ب(كَيْ)؛ لاشْتِمالِ هذه اللام على معنى (كي) ، وقيامِها مقامَها.

وقاسَها بَعْضُهم على (إنْ) الشرطيَّة التي تُعَدُّ أُمَّ الجَزاءِ ؛ لأنَّها تُفيد مُعنى الشرطِ، على أنَّهم نصَبُوا بها ، ولم يَجْزِموا؛ لتحقيق أَمْنِ اللبسِ بَيْنَهما. وقد عَلَّلوا عَدَمَ النَّصْب ب(إنْ) بأنَّها تَفْتَقِرُ إلى فِعْل الشَّرْطِ وجَوابِه، وبهذين الفعلين يَطُوْل الكلامُ ؛ ولذلك صير إلى تَخْفيفه بجزم الفعلين ؛ لأنَّ الجزْم حَذْفٌ ، والحذفُ تَخْفيفٌ، وهي مسألةٌ لا تَتوافَرُ في اللام.

(٢٩) إجازَتُهم إظهارَ (أنْ) بعد (كي) توكيداً لها[2] :

يَظْهَرُ لي أنَّ الكوفيِّين قاسُوا كَوْن (أنْ) توكيداً لـ(كَي) على التَّوْكيد اللفظيِّ ، لاتِّفاقهما في المعنى، واختلافِهما في اللفظ، زِيادَةً على تَوافُرِ السَّماع في هذه المسْألَةِ. وقد عَزَّزوا هذا التوكيدَ في هذه المسألة بتوكيد غير بـ(لا)؛ لاتِّفاقهما في المعنى قياساً على شاهدٍ شعريٍّ. والعَمَلُ لكي لا (أنْ) ، كما أنَّ العَمَل للام في قولِكَ : جِئْت لِكَي أنْ أُكْرِمَكَ، على أنَّ (كي)، و(أنْ) تأكيد لهذه اللام، وقد قاسوا هذا القول المصْنُوْعَ على قول العرب: لا إنْ ما رأيْتُ مثلَ زيدٍ ، على أنَّ (إنْ)، و(ما) حَرْفي الجَحْدِ تَوْكِيْدانِ لحرف الجَحْدِ أيضاً قبلهما (لا).[3]

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٥٧٥-٥٧٩.

(٢) انظر: الإنصاف : ٢/٥٧٩-٥٨٤.

(٣) انظر : الانصاف : ٢/٥٧٩-٥٨٤.

(٣٠) لامُ الجحودِ تَنْصِبُ المضارعَ بعدَها، ويتقدَّم معمولُ منصوبها عليها، ويجوزُ إظهارُ (أنْ) بعدها[١] :

القولُ في إظهار (أنْ) بعد لام الجُحودِ النَّاصبة للفعلِ بعدها كالقولِ في إظهارها بعد (كي) ، كما مرَّ. وقاسُوا تَقَدُّم مَعْمُولِ مَنْصوبِها عليها - على شاهدٍ شعريٍّ.

(٣١) (حتَّى) تنصِبُ المضارع بعدها بِنَفْسِها، وتخفِضُ الاسْم مِنْ غير تَقْدير خافِضٍ[٢]:

قاسَ الكوفيّون (حَتَّى) التي تَنْصِبُ المضارِعَ على عَمَلِ واوِ القسم الجَرَّ؛ لقيامِها مَقام الباء، وعلى واو (ربَّ) لقيامِها مقامَها ؛ لأنَّ (حتَّى) في هذه المسألة إمَّا أنْ تكونَ قائمَةً مَقامَ (كي) ، وإمَّا أنْ تكونَ قائمةً مَقامَ (أنْ) على أنَّها بمعنى (إلى أنْ). وعلَّلوا خَفْضَها الاسمَ بعدها بأنَّها قائمةٌ مقام (إلى).

(٣٢) جوابُ الشَّرْطِ مجزومٌ لمجاوَرتِه فِعْلَ الشّرْط[٣] :

قاسَ الكوفيُّون الفِعْلَ المضارِعَ المجزومَ في هذه المسألة على المجرور بالجوار في باب العَطْفِ،والنَّعْتِ. والجرُّ على الجوار تتوافَرُ له شواهِدُ في القرآنِ الكريم، وكلام العرب ، نَظْمه ونَثْره. وهذا القياسُ يُنْبِئ عن أنَّ الكوفيِّين يَهْجُرونَ النَّزْعَةَ المنطقيَّة الفلسفيَّة، والتأويلاتِ البعيدة التي يُحْملُ فيها النصُّ على غير ظاهِره، وكأنَّ أَثَرَ الجارِ في جاره في المجتَمَعِ يتراءَى لهم ، وهم بذلك لايتناسَوْن أَثَرَ العاداتِ ، والأعْراف والتقاليد في اللغة.

(٣٣) أنَّ (إنْ) الواقِعَة بعد (ما) النافية تكونُ بمعنى (ما)[٤] :

---

(١) انظر : الإنصاف: ٢/٥٩٣-٥٩٧.
(٢) انظر : الإنصاف : ٢/٥٩٧-٦٠٢.
(٣) انظر : الإنصاف : ٢/٦٠٢-٦١٥.
(٤) انظر : الإنصاف : ٢/٦٣٦-٦٤٣.

اعْتدَّ الكوفيُّون في هذه المسألة بالسَّماع والقياس ، على أنَّ القياسَ يَكْمُن في أنَّ الجَمْعَ بين (ما)، و (إنْ) لتأكيد النَّفْي، كما في قولك: ما إنْ زيدٌ قائمٌ - محمولٌ على الجَمْعِ بين (إنَّ) واللامِ لتوكيد الإثبات، كما في قولك : إنَّ الرَّجُلَ لَكريْمٌ ، على أنَّ هذا القياسَ في هذه المسألة من باب حَمْلِ الشيء على ضدِّه ، كما مرَّ.

(٣٤) **إجازَتُهم أنْ يُجازَى بكَيْفَ**(١) :

قاسَ الكوفيُّون (كَيْفَ) في هذه المسألة على أُخْتَيها: مَتى، وأَيْنَ اللّتَيْنِ يُجازَى بهما؛ لأنَّها تُشْبِهُهُما من حَيْثُ إنَّها للسُّؤال عن الحال ، ومتى للسُّؤال عن الزَّمان ، وأَيْنَ للسُّؤال عن المكان، ولأنَّ معناها كمعْناهما، كما في قولك : كيفَما تَكُنْ أَكُنْ ، على أنَّ معناها : في أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (أينما) : في أيٍّ مَكانٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (متى) : في : متى ما تَكُنْ أَكُنْ: في أَيِّ وقْتٍ تَكُنْ أَكُنْ.

(٣٥) **إجازَتُهم أنْ يكونَ ضميرُ النَّصْبِ المتَّصل ب(عَسَى) في موضع نَصْبٍ على اسمها**(٢) :

قاسَ الكوفيُّون عَمَلَ عَسى من حيثُ نَصْبُ الاسم، ورَفْعُ الخَبر على (لَعلَّ)؛ لأنَّها في معناها ؛ لأنَّ في كِلْتَيْهما معنى الطَّمَع.

(٣٦) **إحلالُ ضمير النَّصْبِ والجَرِّ محلَّ ضمير الرفع**(٣):

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الضميرَ في : لَوْلايَ ، ولولاكَ، ولَوْلاهُ - في مَوْضع رَفْع بلولا، وقد قاسُوا اسْتَواءَ ضَميرِ النَّصْب والرَّفْع في هذه المَسألة على استوائِه في الرَّفْع والجَرِّ، كما في قولك: قُمنا، ومَرَّ بنا؛ وعليه فلا مانِعَ مِنْ أنْ تَحُلَّ الكاف مثلاً مَحلَّ أنْتَ رَفْعاً.

---

(١) انظر : الإنصاف : ٦٤٣/٢-٦٤٥.

(٢) انظر : الإنصاف : ٦٨٨/٢.

(٣) انظر : الإنصاف : ٦٨٨/٢.

(٣٧) ضميرُ العِماد الذي يُسمى ضَميْرَ فَصْلٍ عند البصريِّين – له موضِعٌ من الإعراب[1] :

أجاز بعضُ الكوفيِّين أنْ يأخُذَ هذا الضميرُ حُكْمَ ماقبلَه على أنَّه توكيدٌ له ، كما في قولك: زيْد هو العاقِلُ ، قياساً على التَّوْكيد المعنويّ، كما في قولك : جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ، على الرغْم من أنَّ المكنيَّ لا يُؤَكَّد به المظْهَرُ في الكلام العربيّ عند البصريِّين.

وأجازَ بعضُهم أنْ يكونَ حُكْمُه حُكْمَ ما بعْدَه ؛ لأنَّه مَعَهُ كالشيْء الواحد؛ ولذلك أخَذَ حُكْمَهُ.

(٣٨) (أيّ) الموصولَة مُعْرَبَةٌ دائماً[2] :

اعتدَّ الكوفيُّون في هذه المسألة بالسَّماع والقياس، على أنَّ القياسَ يَكْمُنُ في أنَّ الأسْماء المفردة المبنيَّة تُعْرَبُ إذا أُضِيْفَتْ ، نحو : قبلَ العَصْرِ، وبَعْدَه، وأيٌّ مُفْرَدَةً مُعْرَبَةٌ، فكَيْفَ تُبْنَى إذا أُضِيْفَتْ وحُذِفَ صَدْرُ صِلَتها ؟!.

(٣٩) الوَقْفُ على المنصوبِ المحلَّى بـ (أل) الساكِنِ ما قبل آخره بنقل فَتْحَةِ الإعراب إلى السَّاكِن[3] :

قاسَ الكوفيُّون هذه المسألة على إجماع النحويِّين على الوَقْف على المرفوع والمجرور بنَقْلِ حركتيهما إلى الساكن قبلهما ، كما في قولك : جاء البَكُرْ، ومَرَرْتِ بالبَكِرْ ، للتخلُّص من اجتماع الساكنين . وهي مسألةٌ قد وافقهم أبو البركات الأنباريّ فيها.

(١) انظر : الإنصاف : ٢ /٧٠٦.
(٢) انظر : الإنصاف : ٢/٧٠٩-٧١٦.
(٣) انظر : الإنصاف : ٢/٧٣١-٧٣٧.

(٤٠) **إجازَتُهم نَقْلَ حركة ألف الوصل إلى الساكن قبلها**[1] :

اعْتدَّ الكوفيون في هذه المسألة بالسَّماع والقياس، على أنَّ القياسَ يَكْمُنُ في حَمْل ألف الوَصْلْ المتحرِّكة على ألفِ القطع التي أجمع النحويُّون على نَقْلِ حركتها إلى الساكِنِ قَبْلَها، كما في: مَنَ أبوك ؟. وكَم إبِلُك؟ .

(٤١) **إجازَتُهم مَدَّ المقصور في ضرورة الشعرِ**[2] :

اعتدَّ الكوفيُّون في هذه المسألة بالسَّماعِ والقياسِ، على أنَّ القياس يَكْمُنُ في حَمْل مَدِّ المقصور في ضرورة الشعر بإشباع الفتحة قبل الألف على إشباع الحركاتِ، الضمَّة، والكَسْرة، والفتحة بالإجماع ، إذْ يَنْشأ عن هذا الإشْباع الواوُ، والياءُ ، والألفُ.

(٤٢) **وزْن سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن، وأضرابها في الأصل : فَعِيْل**[3] :

قاس الكوفيُّون وزْنَ هذه الألفاظ على نظائرها من الألفاظ التي من باب فَعِيْل ، ككَريم ، وبخيلٍ ، وصغير، وأضرابها ؛ لأنَّ جَعْلَها مِن باب (فَيْعِل) كما في مذهب البصريِّين يُصَيِّرُها مِمَّا لانظيرَ له ، عندهم. ولقد حَدَث في هذه الألفاظ قلبٌ مكانيٌّ؛ لأنَّهم أرادوا أن يُعِلُّوا العين كما أعَلُّوها في : سادَ يَسُوْدُ، ومات يَمُوْت، فقُدِّمَت الياءُ الساكِنةُ على الواو، فانقلبت هذه الواو ياءً ، فحدث الإدغام ، والأصْل : سَوِيْد، ومَوِيْت، وهَوِيْن.

(٤٣) **إجازَتُهم أنْ يتقدَّم التَّمْييزُ على عامله الفعلِ المتصرِّف**[4] :

اعتدَّ الكوفيُّون في هذه المسأَلة بالسَّماع والقياس ، على أنَّ القياس يكْمُنُ في حَمْلِ تَقْديمِ التمييز على عامله المتصرِّف على جَواز تقديم مَعْمُولاتِ الأفعال

---

(١) انظر : الإنصاف : ٧٤١/٢-٧٤٥.

(٢) انظر : الإنصاف : ٧٤٥/٢-٧٥٤.

(٣) انظر : الإنصاف : ٧٩٥/٢-٨٠٤.

(٤) انظر الإنصاف : ٨٢٨/٢-٨٣٢.

المتصرِّفة كالمفعُوْلِ به ، كما في قَوْلك : عَمْراً ضَرَب زيد، وعلى إجازة البصريِّين تقديمَ الحال على عاملها إذا كان فعْلاً متصرِّفاً، كما في قولك : راكباً جاء زيْدٌ ، على الرَّغْم من أنَّ الكوفيِّين لايقولون بتقديم الحال على عَامِلها المتصرِّف.

(٤٤) (رُبَّ) اسْمٌ :

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (رُبَّ) اسمٌ قياساً على (كم) التي تُعَدُّ اسماً؛ لأنَّ (ربَّ) للعدد والتَّقليل، و(كم) للعدد والتَّكثير.

وقد صَحِبَ هذا القياسَ تَعْليلٌ يَكْمنُ في أنَّها لاتُعَدُّ حرفَ جَرٍّ لاختلافها عن حروف الجرّ من حيثُ إنَّها لاتَقعُ إلاَّ في صَدْر الكلام على خلاف حروف الجرّ، التي لاتقع إلا متوسِّطَةً ، وإنَّها لاتعمل إلاَّ في نكرةٍ، وحروفُ الجرَ تَعْمَلُ في النَّكرة والمعرفة، وإنَّها لا تَعْمَلُ إلاَّ في نكرة مَوْصوفةٍ، وحروف الجرّ تَعْمَلُ في النكرة الموصوفة وغير الموصوفة ، وإنَّها لا يجوز إظهارُ الفعل الذي تتعلَّق به، على المذهب البصريّ.

وقد عَلَّلوا عَدم كونها حرفاً بدخول الحذف فيها، إذ يقال: رُبَ، في رُبَّ ورَبَ في رَبَّ.

وبعدُ، فإنَّ ما مَرَّ من مسائِلَ مختلفة احَتَجَّ فيها الكوفيُّون بالقياس أو بالسَّماع والقياس، آثَرْت أنْ أحْشُدَها من خلال تَتَبُّعي للمسائِل الخلافِيَّة التي تطالِعنا في (الإنصاف) – يَدُلُّ على أنَّ قياس الكوفيِّين وصفيٌّ، في الغالب، سَهْلٌ غير مُعَقَّد، أو مُركَّب، بعيدٌ عن المنطِق، والفلسفة، والتأويلات والتَّخْمينات التي تُنْبِئُ عن حَمْل النصِّ على غير ظاهِره، وهي تأويلاتٌ وتَخْمِيْناتٌ تدورُ في فلك أُصولٍ مِعْياريَّة مَخزونةٍ ، ولَسْتُ مُغالياً إنْ قُلْتُ إنَّ كثيراً من الأقْيِسَة الكوفِيَّة يدُلُّ على نَزْعَةٍ فطريَّة تَخْلُو من التَّعْقيدِ والتَّخْمين ؛ لأنَّها تتعامَلُ مع

ظاهرِ النصِّ. وتبدو هذه المقاييْس بَيِّنَةً من حيثُ هذه السماتُ في تَبَيُّنِ أقيسَةِ البصريِّين في كلِّ مسألَةٍ من المسائِل السابقة، وهي أقْيسةٌ تُسْرِفُ – في الغالب – في التأويلات والتقديرات، وحَشْدِ العِلَل التي تكدُّ الذهن في متابَعتِها، زيادَةً على ما فيها من جُنوحٍ إلى المنطق والفلسفة،وحَمْلِ الكلام العربيّ، والقرآن الكريم وقراءاته على غير ظاهره، وإخضاعه لتلك الأُصولِ والقواعد التي انْتَهَوا إليها من خلال ِشواهِدَ ضَيِّقَةٍ مكانيَّاً وزمانيَّاً، وتقوم على التَّشدُّد في قبول ما يرويه الرَّاوي،أو المتكلِّم، والقيودِ التي يجب أنْ تتوافَر في هذا الرَّاوي.

ويَظْهرلي أنَّ قياسَهم على حَسَب ما في كتاب(الإنصاف) يَكْمُنُ فيما يأتي:

(١) حَمْل النظير على نظيره.

(٢) حَمْل الشيْءِ على نقيضه.

(٣) حَمْل الفَرْعِ على الأصل.

(٤) حَمْـل ما أجازوهُ على ما أجازَه البصريُّون في مسألَة أخرى، كَحْملِهِمْ إجازةَ عَمَلِ حرف الجرِّ محذوفاً على إجازة البصريِّين أن تعمل (رُبَّ) محذوفةً، وتقديم التَّمْييز على عامله المتصرِّف على إجازة البصْريِّين تقديمَ الحالِ على عامِلِها.

وتَتَخلَّلُ هذه الأقيسَةَ التعليلاتُ المختلفة[1]، منها تلك التي يُمْكِنُ أنْ يكون للعادات والأعْرافِ والتقاليدِ أثرٌ فيها، كما في جَزْم جواب الشرط لمجاورته فعلَ الشرط ؛ لأن الجارَ قد يُؤْخَذُ بجُرْمِ جارِه، كما قيل.

ولَسْت أدَّعي أنَّ قياس الكوفيِّين كان كاملاً متكامِلاً من حَيْث النزْعَةُ الوصفيَّةُ التي تُوْحي باليُسْرِ، والسُّهولة، وهَجْرِ التعقيد ، والبُعْدِ عن المنطق ،

(١) انظر : الصفحات ١٠٨ – ١١٢.

والفلسفة، والتاريخ والأحْكام الفقهيّة التي قد تتحكَّم في بعض أحْكامِهِم النحويَّة ، وتَفْرِضُ سلطانَها عليهم.

ومن الطبيّعيّ أنْ تُطلَّ علينا من هنا، أو هناك بعضُ الاتِّجاهات القياسيَّة التي لا تَخْضَعُ لسُلْطان المنهج الكوفيّ بسماتِه المختلفة التي تَدورُ في فلك الاتِّجاهات الوَصْفِيَّة على وَفْق بعض المؤثِّرات الخارجيَّة البعيدة عن رُوْحِ النصِّ اللغويِّ من حيثُ القياسُ والتعليلُ. ولعلَّ أهمَّها مايَأْتي :

(١) الالتجاءُ إلى القياس على الرَّغْمِ من تَوافُرِ السَّماع:

المنهَج الكوفيُّ يقومُ - في الغالب - على احترام الكلام المسموع في مُسْتَوياتِه المختلفة ، وهَجْرِ الفسلفة والمَنْطِق، وعَدمِ الخضوع لقاعِدَةٍ نحويّة أو صرفيَّة تَحكُّميّة انتهى إليها البصريُّون ، وعلى الرَّغْم من هذا النهج إلاَّ أَنَّنا نُفاجَأ بِبَعْضِ المسائل ، يَلْجَؤون فيها إلى القياس متناسِيْنَ ما فيها من سَماعٍ ، ومن هذه المسائِل :

(أ) عدمُ إجازَتِهِم أنْ يَتقَدَّم الخَبَرُ على المبتدأ، مفرداً كان أو جُمْلَةً، أو شِبْهَ جُمْلَةٍ:

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ تقديمَ الخبر على المبتدأ أيّاً كان نَوْعُه يُؤَدِّي إلى أنْ يتقدَّم ضَميرُ الاسم الظاهر (المبتدأ) عليه ، كما في: قائِمٌ زَيْدٌ، وأَبوه قائِمٌ زيدٌ، على أنَّ الضمير المستَتِر في (قائِمٌ) والبارِزَ في (أبوه) يَرْجِعان إلى (زيد) المتأخِّر، وبذلك يكون هذا الضَّميرُ قد تَقَدَّم على مُفَسّره، فهم لايَعْتَدُّون بأنَّ رُتبَة المبتدأ الأَصلية أنْ يكون متقدِّماً على الخَبر، وبعَوْدَةِ الضمير على اسم مُفَسّر متأخِّرٍ في اللفظ مُتقَدِّمٍ في الرُّتْبَة، وهي عَوْدَةٌ يَعْتَدُّ بها البصريُّون .

وتناسَى الكوفيُّون في هذا المَنْع ما في الكلامِ العربيِّ من شواهِدَ ، على

خلاف نَهْجِهم ، منها قولُ العرب في المثل :« في بَيْتِه يُؤْتَى الحَكَمُ » [1]، على أنَّ (الْحكم) مبتدأٌ متأخِّرٌ في اللفظ ، متقدِّمٌ في الرُّتْبَة.

وقَوْلُهم: في أَكْفانِه لُفَّ الميِّتُ ، ومَشْنُوْءٌ مَنْ يَشنَؤُك، وتَمِيْمِيٌّ أنا[2].

ومن الشعر قولُ الشاعر[3]:

بَنونا بنو أَبْنائنا وبناتُنا   بنوهن أَبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

على أنَّ الترتيب الأَصِيْل : بنو أبنائنا بنونا.

وقولُ مالك بن خالد الهُذَلي[4]:

فَتًى ما ابْنُ الأغَرِّ إذا شَتَوْنا   وحُبَّ الزَّادُ في شَهْرَي قُماحِ

على أَنَّ الترتيب الأصيل : ابنُ الأغَرِّ فتًى ما إذا شَتَوْنا.

وقولُ الشّماخ:

كِلا يَوْمَي طُوالَةَ وصْلُ أرْوَى   ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنونِ

على أنَّ الترتيب الأصيل: وَصْلُ أرْوَى ظَنُونٌ كِلا يَوْمَي طُوالَةَ، على أنَّ (كِلا يَوْمَي طُوالَةَ) معمولٌ للخبر (ظَنُونٌ) ، على أنَّ تَقَدُّمَ معمول الخَبَرِ دليلٌ على تَقدُّم الخبر العامل .

(ب) عَدَم إجازَتِهِم أنْ يتقدَّمَ خَبَرُ (ليس) عليها[5] :

قاسَ الكوفيُّون مَنْعَهُمْ أنْ يَتَقَدَّم خَبَرُ (ليس) عليها على الأفعال غير المتصرِّفة التي لا يَتَقَدَّم معمولُها عليها؛ لأنَّ (ليس) فِعلٌ غيرُ مُتَصرِّف؛ وعليه

---

(1) انظر : أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال : ٥٤،، أبو هلال العسكريّ، جمهرة الأمثال: ١٠١/٢، المفضّل بن سَلَمَة، الفاخر: ٧٦، الميدانيّ، مجمع الأمثال : ٧٢/٢، الزّمخشريّ المستقصى : ١٨٣/٢، ابن منظور ، لسان العرب (حكم).

(2) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٥/١-٦٦.

(3) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الإنصاف :١ /٦٦.

(4) انظر : أبو بكر الأنباريّ ، الإنصاف: ٦٦/١.

(5) انظر : الإنصاف : ١٦٠/١-١٦٥.

فلا بُدَّ من أنْ تأخُذَ حُكْمَ غيرِ المتصرِّف زيادةً على أنَّ لَيْس مُوْغِلَةٌ - عند بعض النحويِّين - في شبه الحرف ، إنْ لم تَكُنْ حَرْفاً.

وقد تناسَى الكوفيُّون في هذه المسألة السماعَ، وأهملوهُ على خلافِ نَهْجهم ، وقد احْتَجَّ به البصريُّون ، كما في قوله تعالى :﴿ ألايَوْمَ يأتِيهم لَيْس مَصْرُوفاً عنهم﴾[1]، على أنَّ (يَوْمَ يَأْتِيهِم) عند البصريِّين مَعْمولٌ لخبر ليس (مَصْروفاً)، وتقديمُ المعمولِ عندهم دليلٌ على تقديم العامل؛ لأنَّ العاملَ أَصْلٌ ، والمعمولَ فَرْعٌ.

والصحيحُ عندَ أبي البركات الأنباريّ مَذهَبُ الكوفيِّين، إذْ ذَهَب إلى أنَّ (يَوْمَ يأتيهم) ليسَ مُتعَلِّقاً بخبر ليس (مصروفاً) ، ولَيْسَ مَنْصُوباً؛ لأنَّهُ عنده مبتدأٌ مبنيٌّ على الفَتْح لإضافته إلى الجملة الفعليّة ، وهو في موضع رَفْعٍ، وذكر أنَّه إنْ عُدَّ منصوباً فنَصْبُه محمولٌ على تقدير فِعْلٍ يدلُّ عليه (ليس مَصْروفاً عنهم)، تقديره: يلازِمُهُمْ يَوْمَ يَأْتيهم العذابُ.

وقد رُدَّ مَذْهَبُ البصريِّين من حيثُ تقديمُ معمولِ (لَيْس) أو مَعْمولِ خَبَرِها عليها أيضاً - بأنَّ (لَيْس) فِعْلٌ غَيْرُ مُتصَرِّف.

وقد رُدَّ أيضاً بأنَّ الظُّروفَ يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتوَسَّعُ في غيرها ، وبأنَّ هذا الأصْلَ النَّحْويَّ مُنْخَرِمٌ؛ لأنَّ في الكلام العربيّ مواضِعَ يَتَقدَّم فيها المعمولُ، ولايَتقَدَّم العامِلُ ، كما في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ وأمَّا السائِلَ فلا تَنْهَرْ﴾[2]، على أنَّ (اليتيمَ)، و (السائِلَ) معمولان للفعلين المجزومَيْن بعدهما، وهما فِعْلانِ لايتقدَّمان على (لا) العاملة، على الرَّغْمِ من أنَّ (لا) حَرْفٌ جازِمٌ لا فِعْلٌ، والحديث يدورُ في فلك الفِعْلِ لا الحَرْف.

وذكر أبو حيَّان النحويّ :« وقد تتبَّعتُ جُملةَ دَواوينِ العربِ فلم أظْفَر

---

(١) هود : ٨.

(٢) الضحى : ٩-١٠.

بتقديم خبر (ليس) عليها ، ولا بمعموله إلاَّ ما دَلَّ عليه ظاهرُ هذه الآية، وقولُ الشاعر:

فَيَأْبَى فما يَزْدَادُ إلاَّ لَجاجَـــةً   وكُنْتُ أَبيّاً في الخفا لَسْتُ أُقْدِمُ ....»[1]

على أنَّ (في الخفا) معمولٌ لخبر ليس (أُقْدِمُ).

ولَعَلَّ قَوْلَ أبي حيَّان السابق يُعَزِّزُ مَذْهَب الكوفيِّين في هذه المسألة من حَيْثُ عَدمُ توافُر شاهد في الكلام العربيّ تقدَّم فيه خبر ليس عليها، على أنَّ تَقَدُّم معمول الخَبَرِ إذا كان ظرفاً محْمولٌ على أنَّ الظروف يُتوَسَّعُ فيها.

(ج) ما الحجازيَّة لا تعمل في الخبر[2]:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ خبَر (ما) الحجازيَّة منصوبٌ بِحَذْفِ حرفِ الخَفْض ، وقد قاسُوا عَدَمَ عَمَلِها في هذا الخبر على أنَّ الحرف لايَعْمل إلاَّ إذا كان مُخْتَصَّاً ، وهي في هذه المسألة كحروف النَّصْبِ والجزم، وغيرها، و (ما) ليست من الحروف المختصَّة كحَرْفي الاستفهام ، الهمزة ، وهَل، وحروف التنبيه، والتَّحْضيض ، والاسْتِفْتاح ، وغيرها؛ لأنهَّا تدخُل على الاسم ، والفِعْل ، ويُعَزِّزون هذا الإهمال بأنَّها مشبَّهة في العمل ب (ليس)؛ لأنَّها في معناها؛ وعليه فإنَّها لم تَقْوَ على أنْ تَعْمَل النَّصْبَ في الخبر، كما عَمِلَتْ (ليس) فيه.

وتناسى الكوفيُّون أنْ يَحْمِلُوا ما في القرآن الكريم وغيره من شواهِدَ على ظاهِره، إذْ آثروا خُضُوعَاً لسلطان أصْلِهم النحويّ أنْ يلجَؤوا إلى التأويل والتقدير بحمل النصِّ على غير ظاهره، وهذا على خلاف مَنْهَجِهم في القياس

---

(١) أبو حيان النحويّ، البحر المحيط : ٢٠٦/٥، السمين الحلبي ، الدرُّ المصون : ٢٩٢/٦.

(٢) انظر : الإنصاف : ١٦٥/١.

على الكلام العربيّ أيّاً كان ، كما مرّ ، والقرآن وقراءاته ، والحديث النبويّ الشريف . وممّا جاء في القرآن الكريم شاهِداً على هذه المسألة – قوله تعالى: ﴿ماهذا بشَراً﴾[1]، و﴿ ماهُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾[2] .

(د) عدم إجازَتِهِمْ أنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ على عاملها إذا كان صاحِبُها اسماً ظاهراً [3]:

أجاز الكوفيُّونَ أنْ تَتَقَدَّم الحالُ على عاملها إذا كان صاحِبُها مُضْمراً، كما في قولك : راكباً جئْتُ ، أمَّا إذا كان اسماً ظاهراً فلم يجيزوا هذا التقدُّم ؛ لأنَّها لو تقدَّمَتْ، كما في قولك : راكباً جاءَ زيدُ – لأدَّى إلى تَقْدِيم المُضْمَر على مُفَسّره الاسم الظاهِر، وهي مسأَلَةٌ لا تَصِحُّ عندهم ، على الرغْم من أنَّ الحال في هذه المسألة متقدِّمة لفظاً متأخِّرة رُتْبَةً.

وقد تناسَى الكوفيُّون ما يُمْكِنُ أنْ يَتَوافَرَ في الكلام العربيّ – من شواهِدَ ، كما في المثل :« شتَّى تَؤُوْبُ الحَلَبَةُ »[4]، على أنَّ (شَتَّى) حال تقدَّمَت على عامِلها مع الاسم الظاهر، صاحِبها.

(هـ) هَمْزَةُ بينَ بَيْنَ ساكِنةٌ [5] :

ذهَب الكوفيُّون إلى أنَّ هَمْزَةَ بينَ بينَ ساكنةٌ ؛ لأنَّها لايجوز أنْ يُبْتَدأ بها ، وذهب البصريُّون إلى أنَّها مُتَحرِّكةٌ؛ لأنَّها تأْتي مُخَفَّفةً

---

(١) يوسف : ٣١.

(٢) المجادلة : ٢.

(٣) انظر : الإنصاف : ٢٥٠/١ . وانظر : السيوطيّ، همع الهوامع : ٢٦/٤-٢٧.

(٤) انظر : أبو عبيد القاسم ، كتاب الأمثال : ١٣٣، أبو هلال العسكريّ ، جمهرة الأمثال : ٣٥٨/١، الزَّمخشريّ، المستقصى: ١٧٢/٢، الميدانيّ ، مَجْمع الأمْثال : ٣٥٨/١، ابن منظور، لسان العرب (حلب).

(٥) انظر : الإنصاف : ٧٢٦/٢ .

همزةُ بَيْنَ بَيْنَ حرف بَيْنَ الهمزة وحرف العلّة.

بينَ بينَ في الشعرِ وبعدَها ساكنٌ، كما في قول الأعشى[1]:

أ أَنْ رأَتْ رجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ الزَّمانِ ودَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

على أنَّ النون في (أَأَنْ) ساكنةٌ وقبلها همزة مُخَفَّفةٌ بَيْنَ بيْنَ، إذْ لو كانت ساكنةً لالْتَقى ساكنان، وهذا الالتقاء يُؤَدِّي إلى انكسارِ البيتِ زيادةً على أنَّه ليس مِمَّا يُباحُ فيه التقاءُ ساكنين.

وتناسَى الكوفيُّونَ هذا الشاهدَ، وأَهْمَلُوهُ، إذْ لو قاسُوا عليه لأجازوا أنْ تكون همزةُ بَيْنَ بَيْنَ متحرِّكةً. ويَظْهر لي أنَّ هنالك قراءَةً قرآنيَّةً يُمْكِنُ أنْ تُعَزِّزَ مَذْهَبَهم، وهي قراءة ورْش: ﴿أ أنْذَرْتَهم أمْ لم تُنْذِرْهم﴾[2] بإبدال الهمزة الثانية أَلفاً مَحْضَةً، على الرغْم من أنَّ الزَّمخشريَّ نسبها لِلَّحنِ: «فإنْ قُلْتَ ما تَقُولُ فيمَنْ يَقْلِبُ الثانيَةَ ألفاً؟ قُلْتُ: هو لاحِنٌ خارجٌ عن كلامِ العرب خروجَيْنِ: أحَدُهما الإقْدامُ على جمع الساكنينِ على غيرِ حَدِّه، وحَدُّه أنْ يكون الأوَّلُ حَرْفَ لِيْنٍ، والثاني حَرْفاً مُدْغماً، نحو قوله: الضالِّيْن، وخُوَيْصَّة، والثاني إخْطاءُ طَريقِ التَّخْفيفِ، لأنَّ طَريقَ تَخْفيْف الهمزةِ المُتَحَرِّكَةِ المفْتُوْحِ ما قَبْلَها أنْ تَخْرُجَ بَيْنَ بَيْنَ، فأمَّا القَلْبُ أَلِفاً فهو تَخْفيْف الهمزة الساكنة المفتوحِ ما قَبْلَهَا، كهمزة رأس...»[3].

ويُعَزِّز مَذْهَبَ البصريِّين أنَّه قُرِئ بتخفيف الثانية بَيْنَ بَيْنَ، وهي لغة الحجاز. وغالِبُ ظَنِّي أنَّ الكوفيِّين قدتناسَوْا هذه القراءَة التي تُعَزِّز مَذْهَبَهُم.

ويَكْمُنُ الخلافُ بين المذهبين في أنَّ الكوفيِّين تصير عندهم الهمزة المخفَّفة

---

(١) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ٢/٧٢٥، سيبويه، الكتاب: ٣/١٥٤، المبرِّد، المقتضب: ١/١٥٥، ابن يعيش، شرح المفصَّل: ٣/٨٣.

(٢) البقرة: ٦.

(٣) الزَّمخشريّ، الكشاف: ١/١٥٤-١٥٥. وانظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١/١١٠، مكّيّ بن أبي طالب، كشف المشكل: ١/٧٠، أبو حيَّان النحوي: ١/٤٧.

(همزة بينَ بَيْنَ) ألفاً ، وهي عند البصريِّين تصير بين الهمزة وحرف العِلّة.

(و) عَدَم إجازَتِهم أنْ تكونَ (كَيْ) حرفَ خَفْضٍ[1] :

عَلَّل الكوفيُّون هذه المسألة بأنَّ (كي) من عوامل الأفعال ، وهي كذلك لايَصحُّ أنْ تكونَ من عوامِل الأسماء، وبأنَّ لامَ الخفضِ على مذهب البصريِّين تدخل عليها، كما في قولك : جِئْتُك لِكَي تَفْعَلَ هذا ، وحَرْف الخفض لايَدخُل على حَرْف خفضٍ آخر عندهم حاملينَ قولَ مسلم بن مَعبَد[2] :

فَلا واللهِ ما يُلْفَى لِما بي ولا لِلِما بِهِمْ أبَداً دَواءُ

على الشّذوذ الذي لايُعرَّج عليه ، ولا يؤْخَذُ به بالإجماع.

وحَمَل ابن جنّي[3] هذا الشاهد على أنَّ اللام الثانية فيه زائدة، أو على أنَّه مِمَّا لم يعرفه أصحابُه البصريُّون ولم يَرْوُوه[4].

(ز) عدم إجازَتِهِمْ أنْ يُضافَ العَدَدُ المركَّبُ إلى مثله[5]:

حَمَل الكوفيُّون عَدَم جوازِ قولِكَ : ثالِثَ عَشَرَ ثلاثة عَشَرَ، على أنَّ العَدَد المرْكّب الأوّلَ مُضافٌ إلى العَدَدِ المركَّب الثاني ؛ لأنَّه لايُمْكنُ أنْ يُبْنى من (ثلاثة عَشَرَ) العَددِ المركّبِ مزجيّاً - فاعلٌ ، وإنَّما يُمكِن أنْ يُبْنَى من العدد الأوَّل ، وهو الثلاثة. أمَّا البصريُّون فقد أجازوا هذه المسألة قياساً على أنَّه قد جاء ذلك عن العرب من غَيْرِ أنْ يذكروا شاهداً ، وأنَّ الأصْلَ أنْ يُقالَ.

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٥٧١.

(٢) انظر : أبو البركات الأنباريّ ، الإنصاف : ٢/٥٧١، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب : ١/٢٨٢، الفرَّاء، معاني القرآن : ١/٩٨، ابن جنِّي ، المحتسب : ٢/٢٥٦، ابن يعيش ، شرح المفصّل : ٧/٤٣، ٨/١٧، ابن جنيٍّ ، الخصائص : ٢/٢٨٢.

(٣) انظر : ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب : ١/٢٨٢.

(٤) انظر : ابن جنّي ، المحتسب : ٢/٢٥٦.

(٥) انظر : الإنصاف : ١/٣٢٢.

وعُدْتُ إلى بعضِ مظانِّ النحو[1] باحثاً عن شاهدٍ يُعَزّز مذهَبَ البصريِّينَ ، فلم أُوَفّق ، وهي مسألَةٌ تَدُلُّ على أنَّ الكوفيِّين لايَعْرِفون شاهداً ما تُقاسُ عليه هذه الإجازة.

(ح) عدم إجازَتِهم أنْ تَعْمَل (إنَّ) مخفَّفَةً[2]:

اعْتَدَّ الكوفيُّون في هذه المَسْألَةِ بأنَّ (إنَّ) مثقَّلةً عَملَتْ؛ لأنَّها أشْبَهَتِ الفعلَ الماضي في اللفظ ؛ لكونها على ثلاثة أَحْرُفٍ، ومَبْنيَّةً على الفتح كبِنائِه، وبتخْفِيفِها يَزُوْل هذا الشَّبه ، وهذا الزَّوالُ يُبْطِلُ عَمَلَها . وذهب بَعْضُهم إلى أنَّ المثقَّلة من عوامِلِ الأسماء ، والمخفَّفةَ من عوامِل الأفْعالِ، فلم تَعْمَل.

وتناسَى الكوفيُّون أنَّ في الكلام العربي شواهِدَ تجيزُ هذا الإعمالَ مُؤْثِرينَ التعبُّدَ في مِحْرابِ أصْلِهم ، والدِّفاعِ عَنْه أيَّما دِفاعٍ . ومِنْ هذه الشواهد:

- قراءة نافع وابن كثير :﴿ وإنْ كُلاً لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُّك أَعْمالَهُمْ ﴾[3] بتخفيف (إنَّ) و (لَما) ، على أنَّ (كُلاً) اسمُ (إنْ) المخفَّفة، وهي لغة ثابتة.

- قول العرب : إنْ عمراً لَمُنْطَلِقٌ ، و: إلاَّ أنْ أخاك ذاهبٌ . وذكر الفرَّاء أنَّهُ لم يَسْمَعْ عن العرب التَّخفيف مع العَمل إلاَّ مع المكنيّ ، كما في قول الشاعر[4]:

فَلَوْ أَنْكِ في يوم الرَّخاء سَألْتِني ... طَلاقَكِ لم أبْخَلْ وأنْتِ صَديقُ

---

(١) انظر : خالد الأزهريّ ، شرح التصريح على التوضيح : ٢/٢٧٦، السيوطيّ ، همع الهوامع : ٦/٣١٦، محمد علي النجار ، ضياء السالك إلى أوْضح المسالك : ٤ /١١٦.

(٢) انظر : الإنصاف : ١/١٩٥-٢٠٨.

(٣) هود : ١١١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدرُّ المصون : ٤/١٢١، ٦ /٣٩٩، ابن يعيش ، شرح المفصّل : ٨/١٧ ، البغداديّ، خزانة الأدب : ٢/٤٦٥، السيوطيّ ، همع الهوامع : ١/١٤٣، أبو البركات الأنباريّ ، الإنصاف : ١/٢٠٥.

وعَزَّز البصريُّونَ مَذْهَبَهُم بِشاهِدَيْنِ شِعْرِيَّيْنِ عَمِلَتْ فيهما إحْدى أخواتِ (إنْ) المخَفَّفَة من الثقيلة، وهي كأنْ [1].

(ط) عَدَمُ إجازَتِهِم أنْ تَقَعَ الجملة المُصَدَّرة بـ(إنَّ) صِلَةً للمَوْصُوْلِ:

تَناسى الكوفيُّون[2] في هذه المسألة قَوْلَه تُعالى: ﴿وآتَيْناهُ مِنَ الكُنُوْزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوْءُ بالعُصْبَةِ...﴾[3].

(ي) عَدَم إجازَتِهِم أنْ تَعْمَلَ أمْثِلَةُ المبالغة:

لَمْ يُجِزِ الكوفيُّون هذه المسألة، على الرَّغْمِ مِنْ تَوافُرِ بَعْض الشَواهِد الشِّعْريَّة، والنثريَّة تُعَزِّزُ هذا العَمَل؛ لأنَّ هذه الأمْثِلَةَ زادت على مَعْنى الفِعْلِ بما فيها من مَعْنى المبالغة، وفَقَدَت الشَّبَه الصُّوْريّ بالفِعْلِ؛ وعلَيْهِ فإنَّ المنْصُوْبَ بَعْدَها مَنْصُوْبٌ - عندَهم - بفعلٍ محذوف يُفَسِّرُه مثالُ المبالغة.

ومن الشِّعْرِ الذيّ يُعَزِّزُ إجازَة البصريِّين لهذه المسألة- قَوْلُ القُلاخ[4]:

أَخا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْها جِلالَها ... ولَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوالِفِ أعقْلاَ

وغَيْرِه[5].

ومِنَ النَّثْرِ قَوْل العَرَب: " أَمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ"[6].

وبَعْدُ فهذه مسائِلُ تناسَى فيها الكوفيُّون القِياسَ على السماع

(1) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ١٩٦/١-١٩٧، السَّمين الحلبي، الدُّرُّ المصون: ٣٩٩/٦، سيبويه، الكتاب: ٢٨١/١، ابن يعيش، شرح المفصَّل: ٩٢/٨، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٢٦٦.

(2) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٨ /٦٩٣، الأخْفَش، معاني القرآن: ٦٥٤/٢، الشّهاب، حاشية الشهاب: ٧/ ٨٥-٨٦.

(3) القصص: ٧٦.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب ١١١/١، ١١٥، السُّيوطيّ، همع الهوامع: ٨٦/٥.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب ١١١/١، ١١٥، السُّيوطيّ، همع الهوامع: ٨٦/٥-٨٨.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب ١١١/١، ١١٥، السُّيوطيّ، همع الهوامع: ٨٦/٥-٨٩، الشهاب، حاشية الشّهاب: ٦٤/١.

والاعْتِداد به، إنْ صحَّ ما ذكَرَه أبو البركاتِ الأنباريّ ، زيادةً على أنَّ فيها مَسْأَلَةً تُعَزِّز مَذهَبَهم، فيها قراءَةٌ قُرْآنيَّةٌ، وأنَّ فيها أُخرى لَمْ يُزوِّدنا أبو البركات الأنباريّ فيها بشاهدٍ ،على الرغْم من نَصِّه على مَجِيء ما يُعَزِّزُ فيها مَذْهبَ البصريِّين من كلام العرب.وهي مسائلُ تُعَدُّ قليلَة جداً بالإضافة إلى تلك التي اعتدُّوا فيها بالسَّماع أو بالسَّماعِ والقياس، وعليه فهي لا تُسْهِمُ في أنْ نَذْهَبَ إلى وسْمِهِم بأنَّهم لم يسيروا في درب النَّهْج الوصفيّ، أو تخلَّوا عنه.

(٢) أنَّ في قياسِهم ما يُمْكِنُ عَدُّه مخالفاً لنَهْجِهم العامّ:

تُطالِعُنا في (الإنصاف) مسائِلُ قليلةٌ يُمْكنُ أَنّ نَسِمَ الكوفيِّين فيها بأنَّهم لم يلتزموا أَحياناً بمنهجهم في القياس الذي ارتَضَوْه، إذْ يُنْبِئُ بعضُها عن أَثَرِ الفلسفة والمنطِقِ، والجَرْي وراءَ بعض التأْويلات والتَّقْديراتِ؛ لتعزيزِ بعض أُصولِهم . ومن هذه المسائل:

(أ) الظرفُ يرفَعُ الاسْمَ إذا تقدَّمَ هذا الظرْفُ عليه[1]:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ (زيدٌ) في مِثْل قولِنا : أمامكَ زيدٌ ، وفي الدار زيْدٌ – مرفوعٌ بالظَّرْف قَبْلَه؛ لأنَّ في الكلام فعلاً محذوفاً، والتقدير : حَلَّ أمامك زيدٌ ، وحَلَّ في الدارِ زيدٌ ، وهو فِعْلٌ غيرُ مطلوبٍ قام الظَّرْف مَقامَهُ، فارتفع به الاسم ، وعَزَّزوا مَذْهَبَهُمْ هذا بأنَّ سيبويْه أجاز أنْ يَرْفَعَ الظَّرفُ الاسم بعده على الفاعليّة إذا وقع هذا الظرف خبراً، أو صفةً، أوْ صِلَةً لموصولٍ، أو حالاً ، أو مُعْتَمِداً على نَفْيٍ أو اسْتِفْهامٍ ، أو جاء بعده مَصْدَرٌ مُؤوّلٌ مِنْ (أَنَّ) وما في حَيِّزها.

وذهبوا إلى أنَّ زيداً في مِثْل قَولِنا: إنَّ أمامَك زيداً، وإنَّ في الدار زيداً – مَنْصوبٌ إمَّا بنَصْب الظّرْف في الأصل على الظّرْفيَّة، وإمَّا بالفعل المحذوف،

(١) انظر : الإنصاف : ١/٥١-٥٥.

على أنَّ أحَدَهما قد فاضَ إليه . وقولُ الكوفيّين هذا يُؤَدّي عند البصريِّين إلى أنْ يكون زيدٌ منصوباً من وجهين ، وهي مسألة لا تجوزُ، والقولُ نَفْسه لو قيل إنَّ الظَّرْف هو الناصِبُ من حيثُ إنَّ أحداً لم يَذْهَبْ هذا المذهَبَ.

ويَتَراءَى للقارئ من تعليل الكوفيِّينَ واحتجاجهم لمذهبهم في هذه المسألة- أثَرُ المنطق ، والفلسَفة ، كما في قولهم :« فَفاضَ أحدُهما إلى زيدٍ فنصبه »[1]، زيادةً على التأْويلِ والتَّقْديرِ، وهو نَهْجٌ غيرُ مقبولٍ بعيدٌ عن مَنْهَجهم العامِّ ، كما مرَّ.

(ب) قياسُهم بعض المسائِل على أصْلٍ معياريٍّ متوهَّم :

ويبدو هذا القياسُ فيما يأتي :

(١) أنَّ الميْمَ في اللهُمَّ بقيَّةُ جملةٍ محذوفة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وليست عوضاً من حرف النداء المحذوف ، على أنَّ التقدير : يا أللهُ، أُمَّنا بخيرٍ. وهي عند البصريِّين عِوَضٌ من حرف النداء المحذوف [2]. وكلا المذهبَيْن بعيدٌ عن الصَّواب ، كما يظهر لي؛ لأنَّ الميمَ المشدَّدة هذه يُمْكِنُ أنْ تكون للتعظيم ، كما في زُرْقُم ، وفُسْحُم، وأضْرابهما[3]، أو أنْ تكون كالتي في (إلوهيم) في العبريَّة.

(٢) إعراب الاسم المرفوع والمجرور بعد مُذ، ومُنْذُ[4]:

ذهَب الكوفيُّون إلى أنَّه مرفوع بفعلٍ محذوف ، على أنَّهما مركَّبتان من (مِنْ)، و (إذْ) ، إذْ حُذِفَتِ الهمزةُ ، ووُصِلَتْ (مِنْ) بالذالِ ، وضُمَّتْ الميمُ لتحقيق أمْن اللَّبْس بين حالة الإفراد والتركيب ، فتكون الجملة الفعليَّة في محلّ جرٍّ

---

(١) انظر : الإنصاف : ٥٣/١.

(٢) انظر : الإنصاف : ٣٤١/١.

(٣) انظر: د. عبد الفتاح الحموز ، المذهب السلفي في النحو والصرف، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الأوَّل ، العدد الأوَّل، ١٩٨٦: ٦٢-٦٤.

(٤) انظر: الإنصاف : ٣٨٢/١-٣٩٢.

بإضافة إذْ إليها ، في مثل قولنا : ما رأيْتُه مُذْ يومانِ، على أنَّ التقدير : مُذْ، أو مُنْذُ مَضى يومانِ.

وذهَبَ الفرَّاء منهم إلى أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بعدهما على أنَّه خبر مبتدإٍ محذوف؛ لأنَّهما مركَّبتان عنده من (مِنْ) حرف الخَفْضِ ، و(ذو) الاسم الموصول بمعنى الذي، والتقدير، ما رأيتهُ مِنَ الذي هو يومانِ.

ونَلْمَحُ من الحَمْلِ على هذا الأصْلِ المعياريّ المتوهّم هَجْرَهُم لظاهر النصِّ والالتجاء إلى التوَهُّم ، والتَّخَيُّل، اللَّذينِ لا مُحْوِج إليهما؛ لأنَّ مَذْهَبَ البصريِّين أوْلى، وأقَلُّ تكلُّفاً ؛ لأنَّهم يعُدُّونهما مبتدأين على أنَّ المرفوع بعدهما الخبر، على أنَّ التقدير : أمَدُ انقطاعِ الرُّؤْية يومان، وحَرْفي جرٍّ إذا جاء الاسمُ بعدهما مجروراً.

(٣) زيادَة لام الابتداءِ في خبر لكنَّ[1] :

أجازَ الكوفيُّون أنْ تُزادَ لامُ الابتداءِ في خبر (لكنَّ)، وقد اعتمدوا في ذلك على السَّماع والقياس ، على أنَّ القياسَ يَكْمُنُ في أنَّ أصْل لكنَّ هو (إنَّ) زِيْدَت عليها (لا) والكاف ، على أنَّ هَمزَة (إنَّ) حُذِفَتْ تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال، فصارت بهذا التركيب حرفاً واحداً. وقد عَزَّزوا هذا التركيب بما فيه من حَذْفٍ ببعض ما في الكلام العربيّ يتوَهَّمون فيه ذلك ، كمُنْذُ وغيرها.

ولا مُحْوِجَ إلى مِثْل هذا التَّوهُّم ؛لأنَّ فيه عُدولاً عن ظاهِرِ النصِّ، وبُعْداً عن طبيعَة اللغة، وكيفيَّة التعامُل معها على حَسَب المنهج الوصفيّ.

(٤) عامل النَّصب في المستثنى[2] :

ذهب بعض الكوفيّين إلى أنَّ المستَثْنَى بعد (إلاَّ) في مثل قولك : قام القومُ

(١) انظر: الإنصاف : ٢٠٨/١-٢١٨.

(٢) انظر : الإنصاف: ٢٦٠/١-٢٦٥.

إلاَّ زيداً - العاملُ فيه (إلاَّ)؛ لأنَّها قائمة مقام أستثني، وهو مَذْهَبٌ يلتزمون فيه بظاهر النصِّ. وذهبَ الفرَّاء ومَنْ تَبِعه منهم إلى أنَّ (إلاَّ) مُركَّبة من (إنَّ) و(لا)، على أنَّ (إنَّ) خُفِّفَتْ ، وأُدْغِمَتْ بعد قلب النون لاماً في (لا) ؛ ولذلك نَصبوا بها في الكلام المثبَت على تَوَهُّم (لا). ألاَ يُعَدُّ هذا المذهَب مُسْرِفاً في التوهُّم والتَّخيُّل؟! ألا يأْخُذُ الحرفُ أو الكلمة بالتركيب حكماً آخر يختلف عن حكمه قبله؟!.

وقيلَ إنَّ ثعلباً جَعَلَ العامِلَ (أنَّ) محذوفةً، على أنَّ التقدير : قامَ القومُ إلاَّ أنَّ زيداً لم يَقُم، وهذا التأويل بعيدٌ عن طبيعة اللغة ، مُسْرِفٌ في التأويل أيضاً.

(٥) كم مركّبة[1] :

ذهَب الكوفيُّون إلى أنَّ (كم) مركّبة من الكاف و (ما) الاسْتِفْهاميّة التي زيْدَت عليها الكافُ على أن (ما) حُذِفَتْ أَلِفُها تخفيفاً . وقاسَ الكوفيُّون زيادة الكاف على (ما) هذه على زيادة بعض الحروف على بعض الأسماء والحروفِ في أوائِلها وأواخِرِها كما في هذا ، وهذاك، إذ زِيْدَ حَرْفُ التَّنْبيه في هذا، وحرفا التنبيه والخطاب في هذاك، أوْ، على أنَّ (ما) زِيْدَت على حَرْف الشرط، في آخره، وقاسُوا حَذْف ألف (ما) لكثرة استعمالِها على حَذْفِها منها مسبوقَةً بأحد حروف الجَرِّ ، نحو لِمَ ، وعَمَّ، وبِمَ، وعَلامَ ؟ وغيرها، وقاسوا زيادة الكاف على زيادَتِها في بعض الشواهد، كما في قوله تعالى :﴿لَيْس كمِثْلِه شيءٌ﴾[2]، وقول بعض العَرَب قِيل لَه : كيف تصنَعُونَ الأقِط؟ فقال : كهَيِّن، وقولِ الراجز:

---

(١) انظر: الإنصاف : ٢٩٨/١-٣٠٣، الرضي ، شرح الكافية في النحو : ٨٩/٢، ابن منظور ، لسان العرب (كم) .
وانظر في الإنصاف (٢٩٨/١-٣٠٣) إنكارَ البصريِّين مثل هذا التركيب.

(٢) الشُّورَى : ١١.

«لو احقَ الأقْرابِ فيها كالمَقَقِ»

على أنَّ التقدير: لو احقَ الأقْرابِ فيها المَقَقُ (الطُّوْل)، ولا مُحْوِجَ إلى دَعْوى مثل هذا التركيب وأضْرابِه، وتَوَهُّمِها؛ لأنَّ فيها حملاً للغة بنصوصها على خلاف الظاهر ، وإخضاعها للمنطقِ، والتأويلات ، والتَّخْمينات التي يلجأُ إليها المعياريُّون والتوليديُّون.

وغير ذلك من المسائل الأخرى التي حَمَلُوها على التركيب كَهَلُمَّ التي أصْلُها عندهم : هَلْ أُمَّ ، ووَيلُمِّه التي أصْلُها: ويلَ أُمِّه ، وغيرهما، وهي مسائل تَشْهَد بأنَّ الكوفيِّين فيها خَرجوا عَنْ سنن منهجهم العامّ في حمل النُّصوص على ظواهِرها، وإبعادها عن التأويلات، والتقديرات، والتَّخْمينات، والمنطق التي يلجأ إليها المعياريُّون والتوليديُّون ، إذ لا بُدَّ من تناسِي هذه الأُصولِ المُتوَهَّمة ولو كانت صحيحَةً ، والاعتداد بما آلَتْ إليه ، واحْترامه ، والتَّقَيُّد بقيوده ؛ لأنَّ ما مرَّ من مُرَكَّباتٍ توهَّموا أُصُوْلَها أخَذَتْ بالتركيب أبنيةً جديدةً، أو أوضاعاً جديدةً تفرض عليهم سُلْطانَها من حَيثُ احترامُها كما هي في المآل، وتناسي أُصولِها المعياريّة المتوهَّمة. وعلى الرَّغْم من هذه التوَهُّمات والتَّخْمينات فإنَّها لاتُخْرِجُ المذهبَ الكوفيّ عن سُنَنِه الوصفيَّة ؛ لأنَّها قليلةٌ جِداًّ، ولا يُمْكِنُ أنْ يُطْمَأنَّ إلى بناءِ حكم عليها، وتناسي المسائِل الثَّرَّة التي تدورُ في فلك المنهج الوصفيّ.

(٦) المسألة الزُّنْبوريَّة:

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّه يجوز أنْ يكون الضمير الثاني في المسألة الزُّنبوريَّة : كنْتُ أظُنُّ أنَّ العَقْرَبَ أشدُّ لَسْعةً من الزُّنْبورِ فإذا هو هو- ضميرَ رفْعٍ ، أو ضميرَ نصبٍ : فإذا هو إيَّاها ، وقد قاسوا هذه الإجازة على كلام بعض الأعراب الذي يُعَزِّز مَذْهَبَهُمْ . وكان من بين هؤلاء الأعراب أبو فَقْعَس،

وأبو زيادٍ ، وأبو الجرَّاحِ، وأبو ثَرْوان ، وقد وافقوا جميعاً الكسائيَّ في هذه المناظرة التي جَرت بينه وبين سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل، وغيرهما.

وحَملوا النَّصْب في هذه المسألة على أنَّ (إذا) الفجائيّة ظَرْفُ مكانٍ عندهم، فرَفَعَت الضَّميرَ بعدَها على أنَّه مبتدأٌ ، وشبه الجملة من الظَّرْف خَبَرُه ، ونَصَبت (إيَّاها) على تَوَهُّم معنى (وجَدْتُ)؛ لأنَّها بمعناه. وعدَّ ثَعْلبُ الضمير المرفوع بعدها عِماداً.

ألا تَلْمحُ في هذا التأويل توهُّماً وتَخيُّلاً مِعْيارِيَّيْنِ لتَأويْلِ ما رُوِيَ عن بعضِ العرب ، على الرَّغْمِ من أنْ البصريِّين عَدُّوه شاذّاً ؟ ألاَّ يُنْبئ تَوَهُّمُهم وتخيّلُهم هذانِ عن أنَّ (إذا) يُمْكِنُ أنْ تَعْمَل عَمَلَينِ ، الرفع والنّصْبَ، على أنَّ الرفْعَ محمولٌ على أنَّها ظَرْفٌ، والنّصْبَ على أنَّها بمعنى وجَدْتُ؟.

وقد رَدَّ البصريُّون ما ذَهَبَ إليه ثَعْلبُ بأنَّ العِمادَ كالفَصْل – عندهم – يجوز حذفُه وإثباته، ومع الحذف يصير الكلام : فإذا إيَّاها.

وقد ذكر ابن هشام الأنصاريّ خمسَة أوجُهٍ في (إيَّاها)[1] :

(١) أنَّه منصوبٌ بما في (إذا) الفجائِيَّة من معنى (وجَدْت).

(٢) أنَّ ضمير النَّصْب قد قام مَقَام ضمير الرفع ، وهو وجهُ أقَلُّ تَكَلُّفاً مِمَّا ذهب إليه الكوفيُّون.

(٣) أنَّه مفعول به لفعل محذوف ، والتقديْر: فإذا هو يُساوِيْها .

(٤) أنَّه مفعولٌ مطلق ، على أنَّ التقدير : فإذا هو يلْسَع لَسْعَتَها، على أنَّ فيه حَذْفَ الفِعْل، والمُضاف.

(٥) أنَّه منصوبٌ على الحالِ من الضمير في الخبر المحذوف ، على أنَّ

---

(١) انظر : ابن هشام الأنصاريّ، مُغْني اللبيب : ١٢١-١٢٧.

التقدير: فإذا هو ثابتٌ مِثْلَها ، على أنَّ المضاف قد حُذِفَ، فحلَّ المضاف إليه محلَّه. وقد عدَّ ابن هشام هذا الوجْه غريباً ، لانْتِصاب الضمير على الحال.

(٧) الفَرْعُ والأصْل من حيثُ العَمَلُ[1] :

ومِمَّا حَمَلَهُ الكوفيُّون على أنَّ الفَرْعَ ينحَطُّ عن الأصْل في العَمَل ، فلا يَقْوى قُوَّتَه – أنَّ (إنَّ) وأَخَواتِها لاترفَعُ الخبر ؛ لأنَّها فرْعٌ على الفعل في العَمَل ، والقياسُ يقتضي أنْ يكون الفَرْعُ أضْعَفَ من الأصْلِ، إذْ لَو عَمِل هذا الفرع لتَحَقَّقت المساواة بينهما. والخَبَرُ مرفوعٌ عندهم على أصْلِ رفْعه قبل دُخول هذه الأحْرُف.

ومِمَّا يَدُلُّ على ضَعْفِ هذه الأحرف عند الكوفيِّين دخولُ (إذَن) على خبرها الجملة الفعليّة التي فِعْلُها مضارع ، ونَصْبُها هذا الفِعْلَ على الرَّغْم من أنَّها في الظاهرِ غَيْرُ واقعةٍ في صَدْرِ الكلام، كما في قول الشاعر[2]:

لا تَتْرُكَنِّي فيهِمُ شَطِيراً إنِّي إذَنْ أهْلِكَ أو أَطيرَا

على أنَّ (أهلِكَ) منصوبٌ بـ(إذَنْ) على الرَّغْم من عدم توافُر قيدٍ من قُيُوْدِ إعمالِها، وهو الصَّدَارَة ، وإعمالُ (إذن) هذه في الفعلِ المضارع يُوْحي بضعف (إنَّ) في العمل عندهم ، إذْ لو كانت عاملاً قَوِيّاً لما عَمِلَتْ (إذَن) في خبرها.

وعَدَمُ تأويلِ الكوفيِّين للفِعْل المنصوب بعد (إذَن) على الرغْم من عدم توافُرِ قيْدِ التَصَدُّر– يدلُّ على أنَّهم يحترمون ظاهرَ النَّصِّ والقياسِ عليه. وقد حَمَل النحويُّون هذا الشاهدَ على الضرورة الشعريّة، أو على أنَّ خبر (إنَّ) محذوفٌ،

(١) انظر: الإنصاف : ١/١٧٦-١١٥.

(٢) انظر : الإنصاف : ١/١٧٧، ابن هشام الأنْصاريّ ، مغني اللبيب : ٣١، البغداديّ ، خزانة الأدب : ٣/٥٧٤، المراديّ ، جنى الداني في حروف المعاني : ٣٥٥ ، الفرّاء ، معاني القرآن : ١/٢٧٤، ٢/٣٣٨، ابن يعيش ، شرح المفصَّل : ٧/١٧ ، خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح : ٢/٢٣٤، ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك : ٤/١٦٦.

وجملة (إذَنْ أهلَك) مُستَأنَفة، والتقدير : إنّي لا أستطيعُ ذلك إذن أهْلِكَ أو أطيْرَ.

ومِنْ ذلك إهْمالُها في قولِ العرب : إنَّ بِكَ زيدٌ مَأْخُوْذٌ، لضَعْفِها.

ولعلَّ مامَرَّ من قياسٍ يَتخلَّله التعليلُ يَدُلُّ على أنَّ الكوفيِّيْنَ لايَحْترمون ظاهر النصِّ، ولا يقيسون عَلَيْه، وهذا على خلاف مَذهَبهم ، إذْ لامُحْوجَ إلى ادِّعاء رَفْع الخَبَرِ في هذه المسألة على الأصلِ قَبْلَ دُخُوْلِ (إنَّ) هذه، لِضَعْفها، كما مرَّ . ولعلَّ ما يَرُدُّ انحطاطَ الفرْعِ عن الأصْلِ في العَمل دائماً – أنَّ اسم الفاعلِ يَعْمل عَمَلَ الفِعْل، من حيثُ الرَّفْعُ والنصبُ. أمَّا إهمالُ (إنَّ) في قول العرب السابقِ فيَرُدُّه ما في الكلام العربيّ من شواهِدَ تقدَّم فيها خبر هذه الأَحْرُف على اسمها من غير أنْ يَبْطل عملُها، كما في قوله تعالى :﴿ إنَّ لدينا أنكالاً ﴾[1]، و﴿ إنَّ في ذلك لآيةً ﴾[2]، وهو محمولٌ عند البصريِّين على أنَّ اسم (إنَّ) ضميْرُ الشَّأن المحذوف، والتقدير: إنَّه بكَ زيدٌ مأْخوذٌ .

(٨) عدم إجازَتِهم أنْ يَتَقدَّم معمولُ الفعلِ المقصور عليه:

منع الكوفيُّون أنْ يُقال : ما طعامَكَ أكلَ إلاَّ زيدٌ، وهي مسأَلَةٌ أجازها البصريُّون ، وقد وافقهم في ذلك ثعلبٌ من الكوفيِّين . وقد أهْمَل الكوفيُّون في هذا المَنْع القياسَ على الفعل المتصرِّف الذي يجوز أنْ يتقدَّم معمولُه المنصوبُ عليه؛ لأن الفاعلَ في القول السابق، في الأصْل محذوفٌ ، على أنَّ التقدير: ما أَكلَ طعامَك أحَدٌ إلاَّ زيدٌ . ويُعَزِّزونَ هذا الحَذْفَ ونيّةَ المحذوفِ بقول العرب : ماخَرَجَ إلاَّ هندٌ ، وما ذَهَبَ إلاَّ دَعْدُ، إذْ لم يُؤَنِّثوا الفعل مع الفاعل المؤنَّث تأنيثاً حقيقيّاً . وقَدْ اكتُفي بالفعلِ (أكَلَ) من الفاعل المحذوف (أحَدٌ) عندهم ، فصار

---

(١) المزمّل : ١٢.

(٢) الشعراء : ١٢١.

بمنزلة هذا الاسم، والاسْمُ لا تَتَقَدَّمُ صِلتُه عليه، ولا يُفرَّق بيْنها وبيْنَه، والقولُ نَفْسُه في عدم جواز تقدُّم صلة الفِعْل؛ لأنَّه قائِمُ مقامَ الاسْمِ.

وما مَرَّ يُنْبِئُ عن أنَّ الكوفيِّين يَلْجَؤونَ إلى التَّوَهُّمِ، والتَّخَيُّل، والتأويلِ هاجِريْن احترامَ ظاهِرِ النصِّ؛ لأنَّ الفاعل الذي تُوَهَّموُه (أحَدُ) فاعِلُ في المعنى لا في اللفظِ، زيادَةً على أنَّ مَعْمولَ الفعل المتصرِّف يجوز أنْ يتقدَّم عليه. ولعلَّ ردَّ البصريِّين عليهم في هذه المسألة يَدلُّ على فسادِ مَذْهَبِهم، ولا سيمًا قولهم إنَّ الفِعْلَ اكتُفي به من الفاعِلِ المحذوف (أحَدُ)، على الرَّغْم من أنَّ الاسْم بَعْدَ (إلاَّ) هو الذي قام مقامَ هذا المحذوف. والفِعْلُ لابُدَّ له من فاعِلٍ[1].

وبَعْدُ فإنَّ مَامَرَّ من مسائِلِ القياس لا يُمْكِنُ الاعْتدادُ بها في وَسْمِ المنهج الكوفيّ بأنَّه بَعيدٌ عن السلوك اللغويّ، واحترام ظاهر الكلام أيّاً كان، والخضوعِ للمنطق والفلسفة، وغيرها؛ لأنها مسائِلُ قليلة جداً بالإضافة إلى تلك التي تَقَيَّدوا فيها بظاهر النصّ، وهَجَروا التأويلَ والتَّخْمينَ اللذين يدوران في فلك الأصْلِ المعياريّ المتوهَّم، أو إلى تلك التي تُطالِعُنا عند البصريِّين خصومهم بإسرافٍ.

ولَسْتُ أُنكِرُ أنَّ في أَقْيِسَتهم ما يُمْكِنُ أنْ يكوَن أصلاً مِعْيارِيّاً مُتَوَهّماً، وهو أصْلٌ معياريٌّ تَوَصَّلُوا إليه بالاستقراءِ والجَمْعِ، فلا ضَيْرَ في أنْ يلجَؤوا إليه أَحْياناً.

---

(١) انظر: الإنصاف: ١/١٧٣-١٧٦، وانظر شاهداً آخر على مُايُمكِنُ أنْ يكون على خلاف مذهب الكوفيِّين من حيثُ الإسْرافُ في التأويلِ والتَّعْليل: الإنصاف: ١/٥٥.

الفصل الثالث

الكوفيُّون والتَعليل

لقد مَرَّ أنَّ النُّحاةَ بصريِّين وكوفيِّين قد تَوَصَّلُوا إلى أُصولهم الأولى صرفيّةً كانت أونحويّة بالاستقراء، وسماعِ العرب في البوادي، وغيرهما، على اختلاف مناهجِهم في التَّوْسِعَة والتَّضْييق زمانيّاً ومكانيّاً وقَبَليّاً، بعد أنْ صَنَّفُوْها في مجموعاتٍ، ثمَّ صَنَّفُوا المجموعاتِ في وحْداتٍ، وهكذا دوالَيْك، على حَسَب ماتبدَّى لهم من تشابُهٍ، أو تنافُر، أوتضادٍّ في الشواهِد التي تَشْتَمِلُ عليها كُلُّ مجموعةٍ، أو وحدةٍ، ثم أخَذوا يَرْجِعونَ النظرَ في مكُوِّنات كلِّ مجموعة أو وحدةٍ من الشواهد العربيَّة، ليتَبَيَّنوا تلك الوشائجَ التي تجمعها، أو تلك التي تَجْمَع بعضها، وهم في هذا المنهج الإحصائيِّ الذي تلاه المنهج التَّصْنيفيّ التوزيعيّ يَتَرَبَّعُونَ على عَرْش ما يُسَمَّى بالمنهج الوصفيّ المعاصِر.

ويتبيَّن لنا مَّما مرَّ أنَّ الكوفيِّين أكثرُ احتراماً لظاهر النص أيَّاً كانَ، وأكثرُ حُرِّيَّة وانفلاتاً من قيود البِيْئتَيْنِ الزَّمانيَّة والمكانيَّة اللتين تمسَّك بهما خُصومُهم من البصريِّين؛ وعَلَيْهِ فَمِنَ الطبيعيّ ألاَّ يكونوا خاضِعيْن لسُلطان الأصْلِ النحويِّ أو الصَّرْفيّ الذي تَعَبَّدَ البصريُّون في مِحْرابه، فأخْضَعوا النصوصَ له، وما لم يخْضَعْ حَمَلُوه على التأويل، أو التقدير، أو وسَمُوُه بالشُّذوذ، أو النُدْرَة، أو القلَّة، أو الضرورة، أو غيرها، في الغالب.

ومن الطبيعيّ أيضاً أنْ تدور عِلَلُهُمْ في فلك النصِّ اللغويّ، ورُوْحِه، بعيدةً عن الفلسفة، والمنطق، والتَّمَحُّلِ، والتَّخمين، والحَدْسِ، والتَّخَيُّل، في الغالب؛ ولذلِك نراهم في كثير من المسائل التي دوَّنها أبو البركات الأنباريّ في (الإنصاف)، كما مرَّ - يَتَقَيَّدون بالمسموعِ ولا يتجاوَزونَهُ، ويَحْتَجُّونَ به، ويُؤثِرونَهُ على القياس، والتأويل والتقدير. وهذا النَّهْجُ في التَّعليل يُعَدُّ من

الأُسُسِ الرئيسَة التي يقومُ عليها المنهج الوصفيّ، ويستَحِقٌّ تَعليلُهم هذا أنَّ يُطلَق عليه العِلَّةَ السماعِيَّة، أو السَّمْعِيّة.

ومِمَّا يدلُّ على توافُرِ هذه العِلَّة السَّماعيَّة في المنهج الكوفيّ زيادةً على احتجاجهم بالسَّماع وتناسي القياس، كما مرّ [1] - إجابة الكسائيّ[2] سائِله مَرْوان بن سعيد بن عبَّاد بن المهلَّب بن أَبي صفرة بحضرة يونس عن سبب بناء أيّ :« قالَ :فكَيْفَ تقولُ: ضَرَبْتُ أيَّهم في الدار ؟ قال : لا يجوز ، قال : لِمَ؟. قال: أَيٌّ كذا خُلِقَتْ ، قال : فَغَضِب يونُس ، وقالَ: تؤْذونَ جَلِيْسَنا، ومُؤَدِّبَ أميرِ المؤمنين »[3].

وقولُ إبراهيم الحربيّ أَحَدِ أصحاب ثعلب :« بلَغَني أنَّ أبا العبَّاس أحمد ابن يحيى قد كَرِهَ الكلامَ في الاسم والمُسَمَّى، وقد كرِهْتُ لكم ما كَرِهَ أحمد بن يَحْيى ، ورضيْتُ لنفسي ولكم ما رضي.. »"[4]. وقد ذكر الدكتور مهديّ المخزوميّ أنَّ هذا النَّص يدلُّ على :" أنَّه كان يكْرَهُ اصْطِناعَ أساليب الفلاسفة، ولا يَسْمَحُ لها بالتدَخُّلِ في تفسير العوارِض النحويَّة »[5]. ولعلَّ مايُعَزِّزُ أنَّ ثعلباً كان على حَقٍّ في هذا الكُرْه أنَّ النَّحويِّين ذكروا في حَدِّ الاسم حدوداً كثيرةً تنيْفُ على سبعين حدّاً، على أنَّ منهم من ذَكَرَ أنَّه لا حَدَّ له[6].

ومن الطبيعيّ أنْ يلجأ الكوفيُّون إلى تعليلِ بعض الأُصولِ النحويَّة والصرفيّة التي توصَّلوا إليها من خلال استقراء الكلام العربيّ بمستوياته

(١) انظر : الصفحة: ١٣- ٩٠.

(٢) انظر : السيرافيّ ، أخبار النحويِّين البصريِّين : ٢٧ .٢٨، ابن جنيّ،الخصائص : ٩٢/٣، الرضي، شرح الرضي على الكافية : ٤١/٢.

(٣) السيرافي، أخبار النحويِّين البصريِّين : ٢٧-٢٨.

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة : ١٤٢/١، د. مهدي المخزوميّ، مدرسة الكوفة : ٣٨٢.

(٥) د. مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة : ٣٨٢.

(٦) انظر: أبو البركات الأنباريّ، أسرار العربيَّة: ١٠.

المختلفة، ليعزّزوها ويُبَيِّنوا أنَّها مِمَّا يُمْكِنُ أنْ يُطْمَأَنَّ إليه ، أو تفسيرِها، وشَرْحِها للراغبين والمرُيدين من تلاميذهم. وقد يضطرون إلى تعليلِ بعض الأُصول وشَرْحها وتفسيرها؛ لأنَّ الجدل العلميَّ ، أو انتصارَ خصومِهم من النحويِّين لأصُولِهم وقواعدهم لتعزيزها، وتَقْويتها، وإنْكار ماعداها - يفرضان عليهم ذلك ، وهم في هذه الحال يُمْكِنُ أنْ يَصْدُق عليهم قول العرب: « مُكْرَهٌ أخوكَ لا بَطَلٌ »"[1].

وعليه؛ فإنَّ جمْهورَ عِلِلهم يمكن عَدُّها من باب العِلل التَّعْليميَّة أو العِلَل الأولى، البعيدة عن أساليب الفلسفة والمنطق، والتأويل، والتَّقْدير، والتَّخْمين؛ لأنَّها تُنْتَزَعُ من رُوْح اللغة ، أو الكلام العربيّ المسموعِ الذي بَنَوْا عليه قواعِدَهم ، وأصولَهم ، وليست من باب العِلَل الجَدَليّة، أو الفلسفيَّة ، أو من باب عِلّة العلَّة، أو عِلَّة عِلَّةِ العلَّة.

والنُّحاةُ الكوفيُّون وغَيْرُهم هم الذين تَصَدَّوا للتَّعْليلِ والتفسير لا المتكلِّم العربيّ ، على وَفْقِ أذْواقهم، وقرائِحِهِمْ، ومقتضيات هذا التَّعليل ومُتَطلَّباته، وقد يكون لمعتقداتهم ومَذاهبهم أثَرٌ في أنْ تكون عِلَلُهم كعِلَلِ الفلاسفة والمناطقة البعيدة عن رُوْح اللغة ، والتي لاضرورة إليها ، وهي مسأَلَةٌ يكادُ المَنْهَجُ الكُوْفيّ يخَلْو منها - في الغالب - إلاَّ إذا اضطرُّوا إلى مخالفة هذا المنهج لسَبَبٍ ما.

ومِمَّنْ عَدَّ بعض عِلَل الكوفيّين من باب التَّعليل المنطقيّ في مظانٍّ النحوِ - الدكتور محمد عيد حملاً على مَذْهَبهم في إجازة إلقاء علامة النُّدبْة على الصِّفة، كما في قولك : وازيْدُ الظَّريفاه، قياساً على إلقائِها على

(١) انظر : مجمع الأمثال : ٢/٣١٨، أبو عبيد القاسم ، كتاب الأمثال: ٢٧١، العسكري، جمهرة الأمثال : ٢/٢٤٢، د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثلِ العربي : ١٨٠.

المضاف إليه ؛ لأنَّ الصِّفَةَ مع الموصوف بمنزلة المضُافِ والمُضاف إليه [1].

والدكتور مازن المبارك الذي ذكر أنَّ الفرَّاء الذي يميل إلى الاعتزال لم تَخْلُ عِلَلُهُ من الطابع الفلسفيّ :« ولا شكَّ أنَّ عالماً كالفَرَّاءِ عُرِف بميله إلى الاعْتِزالِ، وشهرَ بالفلسفة في تصانيفه لن تخلو عِلَلُهُ من هذا الطابع الفلسفيّ، وإنْ كان في بعض الأحْيان يلجأ إلى السُّهُوْلَةِ، والوُضوحِ في بَسْطِ العِلّة. ونحنُ نجد في كتابه (معاني القرآن) ما يُؤَيِّدُ ذلك؛ انظر مثلاً إلى مُراعاتِه للمعنى في تعليل الضمّ في (أيُّهم) ، في قولنا: سلْ أيُّهم قام..."[2].

وبعدُ ، فلِيَبْدُوَ منهَجُ الكوفيِّين في التعليل بيِّناً جليّاً ، من حيثُ كونُه يدورُ في فَلَكِ عِلَل السَّماع، والعِلَل التَّعْليميَّة الغائيَّة ، وبُعدُه عن عِلل المناطقة والفلاسفة، والعِلَلِ الجدليَّة، والعِلَلِ الثواني والثوالث؛ رأَيْتُ أنْ أتَتَبَّع تعليلاتِهم المختلفة التي دَوَّنها أبو البركات الأنْباريّ في (الإنصاف في مسائِل الخلاف) منَ غير أنْ أُبَيِّنَ صِحَّة هذه العلّه أو عَدمَها؛ لأنَّه يُعَدُّ نَبْعاً ثَرّاً لهذه المسأَلَة؛ لأنَّ كلَّ فَريْقٍ يَلْجَأ إلى الاحتجاج بكلِّ مايُعَزِّز مَذْهَبَه لردِّ المذهب الآخَر. ولَسْتُ أُنْكِرُ أنّ في بعض تآليف نُحاتِهم - ولا سيما الفرَّاء - عِلَلاً أُخرى. ولَسْتُ أنْتَصِرُ للكوفيِّين في تَعْليلاتِهم ؛ لأنَّ ضالَّتي في هذا البحث أنْ أُبَيِّنَ أنهُمْ كانوا يَحْتَرِمون ظاهِرَ النصِّ فيها، في الغالب ، سواء أكانَتْ مقبولَةً أم غيرَ مقبولةٍ نحوياً، أوصَرْفياً.

(١) الضَّعْفُ والقوَّة:

اعْتَدَّ الكوفيُّون بالقويّ ، وفَضَّلُوه على الضَّعيف؛ ولذلك ذهبوا إلى أَنَّ المحذوف في كلِّ ما اجتمع في أوَّلِهِ من الأفعال المضارعة تاءان، تاء المضارعة،

---

(١) انظر: د. محمد عيد، أصول النحو العربيّ: ١٣٢-١٣٣.

(٢) د. مازن المبارك ، النحو العربيّ، العلَّة النحويَّة : نَشْأتُها وتَطوُّرها : ٦٦-٦٧.

وتاءٌ أصيلة – تاءُ المضارَعة، لا التاءُ الأصيلَةُ؛ لأنها زائِدَةٌ؛ ولأنَّها أضْعَفُ من الأصيلة، وقدُ حُذِفَتْ تَخْفيفاً، لا ستثقالهم اجتماعهما.

وهي عِلَّةٌ تَتَّفِق وروحَ اللغة، وما في المجتمع من أعرافٍ ومُعتقداتٍ، وتقاليدَ من حَيْثُ إنَّ البقاءَ للأقوى. والقولُ نفسه في عِلَّة التَّخفيف التي تَتراءَى للقارئ من خلالِ الشواهدِ العربيَّة الثرَّة، في مواضِعَ مختَلفة، وهي تَتَّفِقُ أيضاً وأذْواقَ النحاة الكوفيِّين وقرائِحَهم.

وتبدو هذه العِلَّة بيِّنةً فيما يُمْكِنُ عَدُّه من العوامل الضعيفة، كما في (ليس) غير المتصرِّفة، و(ما) المحمولة عليها في العَمَل، كما مرَّ[1].

وقد اعْتدُّوا بهذه العِلّة في أنَّ خَبرَ (إنَّ) ليسَ مَرْفوعاً بِها، بل مَرْفوعٌ على الأصلِ قبل أنْ تَدْخُل؛ لأنَّها عاملٌ ضعيفٌ، لكونِها فَرْعاً في العَمِل على الفعل الماضي[2].

(٢) المجاوَرَة:

عَلَّل الكوفيُّون جَزْم جواب الشرط بمجاورته فِعْلَ الشرطِ المجزوم وملازمَتِه له، وليس هذا الجوابُ مجزوماً عندهم بحرف الشرط[3].

وحَمْلاً على هذه العِلَّة الجواريَّة التي عَزَّزوها بشواهِدَ ثَرَّةٍ من الكلام العربيِّ، نَظْمه ونَثْره، والقرآنِ الكريم وقراءاته –لم يجيزوا أنْ يُجْزَمَ جَوابُ الشرط إذا تقدَّم الاسْمُ المرفوع عليه، كما في قولِك: إنْ تَأْتِني زيدٌ يُكْرِمُكَ؛ لأنَّ الفِعْلَ فقدَ المجُاورَة بتقدُّم المرفوعِ عليه[4].

أمَّا حُكْمُ هذا الفِعْل إذا تَقَدَّم المنصوبُ عليه، كما في قولِكَ: إنْ تَأْتِني

---

(١) انظر الصفحة: ١١٧ – ١١٩.

(٢) انظر الصفحة: ١٣١.

(٣) انظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢. وانظر الصفحة: ١١٠.

(٤) انظر الإنصاف: ٦٢٠/٢-٦٢٣.

زيداً أكْرمُ – فقد رَفَضَ جَزْمَهُ الفرَّاءُ، وأجازَهُ الكسائيّ [1].

وتَبْدو علّة الجوارِ بيِّنَةً في المذهَب الكوفيّ فيما دوّنوهُ من شواهِدَ من الكلام العربيّ، نَظْمة وَنْثره، والقرآنِ الكريم، وقراءَاتِه، في بابي العطف والنَّعْتِ، وهي مسألَةٌ قد تحدَّثتُ عنها في موضع آخر [2].

ومن المُجاورَة أنَّهم ذهَبوا إلى أنَّ حَرَكَة ألف الوصْلِ في مثل: اضْرِبْ، وادخُل – تتبَعُ حَرَكَة عين الفِعْل؛ لأنَّ الساكِنَ حاجِزٌ غيرُ حَصِيْنٍ. وقد عَزَّزوا هذا الجوار بشواهِدَ من الكلام العربيّ والقراءات [3].

وبَعْدُ فإنَّ علّة الجوارِ تبدَّت للكوفيّين من خلال استقرائهم لِشَواهِدها في القرآن الكريم، وكلام العرب، نظمه ونثره، وما يَشِيْعُ في المجتمع من حَيْثُ إنَّ الجارَ قد يُؤخَذُ بجُرْمِ جارِه، وحقوق الجار، وواجباته في الإسلام. وهي علّةٌ بعيدَةٌ عن الفلسفة والمنطق، والافتراضِ والتَّخْميْن، وغيْر مُعَقَّدَة؛ لأنَّها تنبع من روح النصِّ اللغويّ، ورُتَبِ ألفاظِه على وَفْق الشواهد التي جَمَعُوْها وأحْصَوْها [4].

(٣) التخفيف لكثرة الاستعمال:

لكثرة الاستعمال أَثَرٌ بيِّنٌ في التجاء العرب إلى تخفيف ما يَكْثُرُ استعمالُه ويَشيْعُ، والتَّصرُّف فيه ليَصيْرَ سهلاً في النُّطقِ [5]. وهي علَّةٌ تنبع من النَّظَر في الشواهِد اللغويَّة، وهي بعيدَةٌ عن المنطق، والافتراض، والتَّخْمين، والتخيُّل.

ويُفْهَمُ ممَّا نُسِب إلى الأخْفش أنَّ كثيرَ الاستعمال قد تَصَوَّرَتْهُ العربُ قبل

---

(١) انظر: الإنصاف: ٦٢١/٢.

(٢) انظر الحمل على الجوار في القرآن الكريم. د. عبدالفتاح الحموز.

(٣) انظر الصفحة: ٥٤.

(٤) انظر: الإنصاف: ٧٣٧/٢. وانظر الصفحة: ٩.

(٥) انظر التفصيل في كثرة الاستعمال: د. عبد الفتاح الحموز، جموع التكسير في العربيَّة، مسوِّغات كثرتها، (قيد الطَّبعْ)، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربيَّة، المجلّة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة، المجلَّد السابع، ١٩٨٧م، العدد ٢٥: ٣٧-٦٥.

وَضْعه ، فابتدءوا بتغييره : « .... وكان الأخفشُ يَذْهَبُ إلى أنَّ ما غُيِّر لكثرة استِعْمالِه إنَّما تصَوَّرَتْهُ العَرَبُ قَبْل وضْعِه ، وعَلِمَتْ أنَّه لا بُدَّ من كثرة استعمالهم إيَّاه، فابتَدَءوا بتغييره علماً بأنْ لا بُدَّ من [كثرته] الداعية إلى تَغْيِيْره... »[1]. ويظهر لي أنَّ اللغة لا تَقُومُ على التصوُّر والتَّخَيُّل؛ لأنَّها مُكْتَسَبَةٌ ، إلاَّ إذا أَجَزْنا أنَّ هُنالِك ظروفاً نَفْسِيَّةً، وهي ظروفٌ جَعَلَت المتكلِّمين يُكْثرون من استعمال لفظةٍ ما ، على أنَّ التغيير للتَّخْفيف قد تَراءَى لهم في أَثْناء الكلام على حَسَب هذه الكثرة، أو قبْلَ نُطْقِه بلحظةٍ أَقَلَّ من لَمْحِ البَصَرِ، أو على أنَّهم عند البدء بالنُّطْق أَحَسُّوا بهذه المسْأَلَة. وقد أفردَ ابنُ جنّي باباً لما يُعَدُّ ثقيلاً :« بابٌ في كثرةِ الثَّقيل، وقِلَّة الخفيف »[2].

ومن ذلك عَدُّهم السِّيْنَ ، حرفَ التَّسْويف. مَأْخُوْذَةً مِنْ (سَوْف) مُعْتدّين بالسّماع والتعليل، على أنَّ التعليل يكمنُ في كثرة استعمال حرف التَّسْوِيف (سوف) وشيوعه، وهي كثرةٌ تَفْرِضُ تَخْفيفَهُ ،كما مرَّ[3].

ومِنْه إقامة الألف واللام مُقام الذي رغْبَةً في التَّخْفيف لكثرة الاستعمال، كما مرَّ[4].

ومِنْه أنَّهم ذَهَبُوا إلى أنَّ أصْلَ فِعْل الأمر (اضْرِب) وأضْرابه : لتَضْرِبْ، على أنَّ اللامَ وحرفَ المضارعة قد حُذِفتا تخفيفاً لكثرة استعمالِ الأمْرِ للمخاطب في كلامِ العربِ ، وجَرْيه على ألسنتهم أكْثَرَ من الغائب.

ومنه حَمْلُهُمْ حَذْفَ لامِ إِنْسان (إِنْسِيان) على التَّخْفيف لكثرة

(١) السيوطيّ، الاقتراح : ٨.
(٢) ابن جنيّ: الخصائص: ٣/١٧٧.
(٣) انظر : الإنصاف : ٢/٦٤٦-٦٤٧.
(٤) انظر : الإنصاف : ٢/٥٢٠.

الاستعمال؛ لأنه من النِّسيان، على أنَّ وزنه الصرفي (إفعان).

ومنهُ إجازَتُهم حَذْفَ آخر المقصور والممدود اللذين تكثر حروفُهما في التَّثْنِية تَخْفِيفاً، لكثرة الاستعمال، نحو: خَوْزَلَى وخَوْزَلانِ، وقَهْقَرى وقَهْقَران، وقاصِعاء وقاصِعان؛ لأنَّهُ قد اجتمع في التَّثْنِيَة ثِقَلانِ، ثِقَلٌ أصيل، وثِقَلٌ عارِضٌ بالتثنية.

ويتَبدَّى هذا الحَذْفُ تخفيفاً في حذف الياء من: اشهابَّ اشْهِباباً، واحْمارَّ احمِراراً، وأضْرابهما (اشْهيباباً، واحْمِيْراراً)[1].

وغير ذلك من المسائِل الأُخرى التي تُعَدُّ من باب التَّخْفيفِ لكثرة الاستعمال. وهي عِلَّة تنْبعُ من الشواهد الثرَّه التي أحْصاها الكوفيُّون وجمعوها، وتُنْبِئ عن احترامهم لظاهِرِ الكلام العربيّ، وهَجْرِهم التأويلَ والتَّخْمِيْن، والافْتِراضَ.

(٤) الخِفَّة والثِّقَل:

عَلَّل الكوفيُّون الحذفَ في بعض الألفاظ بالرغبة في تَخْفيفها؛ لكونها مُستَثْقلة. ومِمَّا يمكن عَدُّه من ذلك أنَّ وزْن أشياءَ عندهم: أفْعاء، على أنَّ الهمزة لامها قَدْ حُذِفَتْ للتخلُّص من تجاور هَمْزَتَين: أشْيِئَاء؛ لأنَّ الألِف حاجِزٌ غيرُ حَصين، وهو تجاوُرٌ مُسْتَثْقَلٌ. ومُفْرَدُ أشْياءَ عندهم: شَيِّء، وقد عَزَّزوا هذا الاستِثْقال بتَوافُرِه في بعض الألفاظ، كما في بُراء وبُرآء، وغيرها.

وذَهَب بَعْضُهم إلى أنَّ وزْنَ أشْياء (أفْعالُ)؛ لأنَّ مُفْرَدها شيْءٌ، على أنَّ هذا الجَمْعَ مُنِعَ من الصَّرْف شُذوذاً[2].

---

(١) انظر: الإنصاف: ٢/٧٥٤.

(٢) انظر: الإنصاف: ٢/٨١٢-٨٢٠.

ومِمَّا يُعَدُّ من استِثْقالِهم اجتماعَ همزتين في الكلمة أنَّ وزن خطايا عندهم (فَعالَى): الإنصاف: ٢/٨٠٥-٨٠٩.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب تخفيف المُسْتَثْقل ما اجتمع فيه ثلاثة أصواتٍ بإبدال أَحَدِها ميماً – الصَّمَحْمَحُ (الشديدُ المجتمع الألواح من الرجال)،والدَّمَكْمَك (القصيُر من الرِّجالِ ، أو الأصْلع ، أو غيرهما) ، على أنَّ أَصْلَهما عندهم : صَمَحَّح، ودَمَكَّك ، إذْ قُلِبَت الحاءُ والكافُ الوُسْطَيانِ فيهما ميماً؛ لاسْتِثْقالِ اجتماع ثلاثة أصواتٍ ؛ لأنَّ العربيَّة تَكْرَهُ توالي الأمثال. ووزْنُهما عندهم (فَعَلَّل)، وعند البصريِّين (فَعَلْعَل). وقد عزَّز الكوفيُّون مَذْهَبَهُم في هذه المسألة بشواهدَ من الكلام العربي"[1].

ومنهُ أنَّهم ذَهَبوا إلى أنَّ (أَيْمُنُ اللهِ) في القَسم –جَمْعُ يَمِيْنٍ من باب (أَفْعُل)، على أنَّ هَمزة القَطْع قد خُفِّفتْ ، فصارتْ وصلاً؛ لكثرة الاستعمال؛ لأنَّ بناء (أَفْعُل) من أبْنية جموع التكسير لا من أبنية المفرد؛ ولأنَّها لو كانت هَمَزةَ وَصْلٍ – كما ذَهَب إليه البصريُّون – لوجب أنْ تكونَ مكسورةً، ولو كانت كذلك أيضاً لَما ثَبَتَتْ في قولِ العرب : أَمُ اللهِ لأفْعلَنَّ، ولَوَجب أنْ تُحْذَف ؛ لتحرُّك ما بعدَها[2].

وتَعْليلُ الكوفيِّين بالتَّخْفيف لكثرة الاسْتِعْمالِ – يَشْهَدُ على احْتِرامِهِمْ لطبيعة اللغة ، وظاهِرِ نُصوصِها، وبُعْدِهم عن التَّخْميْن ، والافتراض ، والتمَحُّل، وهو تعليلٌ تبدَّى لهم من خلالِ رَجْعِ النَّظرِ في تلك الشواهِدِ التي جَمَعُوها.

وعِلَّة الخفَّة هذه تَنْبُعُ مِنْ طبيْعَة اللغة ، وتَبَدَّتْ للكوفيِّينَ على وَفْقِ أَذْواقِهِمْ ، وقَرائِحِهِمْ، وطبائِعِهم من خِلال الشَّواهِدِ التي حَرَصُوا على اسْتِقْرائِها، وتَبَيُّنِ ما فيها مِنْ ثِقَلٍ.

(٥) العِوَضُ، أو النِّيابة:

ومِمَّا يُمكن عدُّه مِنْ هذه المسألة :

(أ) أنَّهم عَدُّوا الضمائِر، في (لَوْلايَ)، و(لَوْلاك) ، و(لَوْلاهُ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ، وأَنَّها مَرْفوعة بـ(لولا) حملاً على الاسْمِ الظَّاهِرِ بَعْدَها؛ لأَنَّها قائِمةٌ مَقامَ فِعْلٍ

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٤٠٤-٤٠٩.

(٢) انظر : الإنصاف : ٢/٤٠٤-٤٠٩.

محذوفٍ، فتكونُ الضمائر بَعْدَها حالَّةً مَحَلَّ ضمائرِ الرَّفْع : أنا، وأَنْتَ، وهوَ[1] كما في قولة تعالى : ﴿لولا أَنْتُمْ لَكُنَّا مؤْمنينَ﴾[2]

وعِلّة النيابَة هذه على ما فيها من تَوَهُّم الأصْل فيها توحِيدُ للقاعِدَة، وهو تَوْحِيْدُ يَكْمُن فيه التَّيْسير ، وهي عِلَّة انْتهى إليها الكوفيُّون قياساً على تلك الشواهد التي اسْتَقْرَوها من حَيْثُ مجيءُ الظاهرِ والمكنيّ بعدها مَرْفوعاً، ومجيءُ الضمير بلفظٍ واحدٍ في موضع رَفْعٍ، وجرٍّ، ونَصْبٍ ، كما في : قُمْنا، وبِنا، وأَعْطانا. وأكْرَمْتُك، ولكَ . وقد انْتَصَرَ أبو البركات الأنباريّ لمذهب الكوفيِّين[3].

وهي عِلَّةٌ لا تَخْرُج عن رُوْح اللغةِ وطبيعَتِها على الرغم مِمَّا يَتَراءَى من التَّوَهُّم؛ لأنَّهم قد تَوَصَّلُوا إليها من خلالِ رَجْع النظر في كُلِّ ما سَمِعُوه مِنَ العَرَب ، ولأنَّه لا يَتَوافَرُ في الكلام العربيّ شاهِدُ جاءَ فيه ما بَعْدَ (لولا) اسماً ظاهراً مَجْروراً.

وقد علَّلوا اتِّصال ضمير النَّصْبِ ب(عَسى) بأنَّهُ استُعِيْرَ ليحُلَّ محلَّ ضمير الرفْعِ ، كما في : لولايَ، ولَوْلاكَ، ولَوْلاه ، أو بأنَّهُ في موضع نَصْب بها ، على أنَّ اسمها مَضمَرٌ فيها ، أو أنَّه في موضع نَصْبٍ على أنَّهُ اسْمُها؛ لأنَّها محمولَةٌ على (لعلَّ)؛ لكونِها في مَعْناها ؛ لأنَّ في كلتيهما معنى الطَّمَع[4].

(ب) أنَّ لام التعليل تقومُ مقام (كي) في نَصْب الفِعْل المضارع من غير تقدير (أنْ) مُضْمَرةً ، كما في المذهب البصريّ؛ لأنها تشتمل على معناها. ونَصْبُ المضارع بهذه اللام يُنْبِئُ عن احترامِهِمْ لظاهر النصّ ، في بناء الأُصُول

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٦٨٧-٦٩٥.

(٢) سبأ: ٣١.

(٣) انظر : الصفحة: ١٠١.

(٤) انظر : الإنصاف : ٢/٦٨٧-٦٨٨.

والقواعد، على أنَّ التجاءَهم إلى علَّه الإنابة التي تُعَدُّ من باب العِلَل الأُولى، أو العِلَلِ التعليميَّة - يعودُ إلى رغبتهم في الشَّرْحِ والتَّعْليل، أو التصدِّي للدِّفاعِ عن مَذْهَبِهم[1].

وذَهَب بعْضُهم إلى أنَّ هنالك شَبَهاً من حيثُ إفادَةُ معنى الشرطِ بين هذه اللامِ وحرف الشرط (إنْ) التي تَجْزم ؛ ولتحقيق أمن اللَّبْس بينهما نَصَبوا باللام، وجَزَموا بـ(إنْ).

وعِلَّة الفرق هذه، أو تحقيق أَمْن اللَّبْسِ ليَست بعيدَةً عن رُوْح اللغة ، أو ظاهر النصِّ؛ لأنَّها تَنْبُعُ مِنْ رجْع النَّظر في كل ما استَقْرَوْهُ من الشواهِد، زيادَةً على أنَّ تحقيق أمن اللبس غايةٌ رئيسَةٌ لكلِّ لغة.

(ج) أَنَّ حتىً تنْصبُ المضارعَ بعدها عندهم من غير تقدير (أنْ) مُضْمَرةً ، على أنَّها قائِمةٌ مقام (كي)، أو (أنْ)، وتَجُرُّ الاسْمَ، من غير تقدير (إلى)، كما في مَذْهب الكسائيّ ؛ لأنها قائِمَةٌ مقامَ (إلى). والقولُ نفَسُه في هذه العلَّة، أو الحَمْلِ على عاملٍ آخَرَ قام مَقامَهُ ذلك العاملُ من حَيْثُ البُعْدُ عن التأويل والتقدير ، والتَّخْمين، واحترامُ ظاهِرِ النصِّ[2].

(د) أَنَّ (لولا) ترفَعُ الاسْمَ بعدها ؛ لأنَّها نائِبةٌ عن الفعل ، كما في قولكِ : لولا زيدٌ لأكْرَمْتُك ، على أنَّ التقديرَ: لَوْ لم يَمْنَعْني زيدٌ من إكْرامكَ لأكْرَمْتُك ، على أنَّ الفعْل (يَمْنَعْني) ومَفْعُوْله وجازِمَهُ قد حُذِفَتْ ، وزيْدَت (لا)، وتُنُوْسِيَ بالتركيب المحذوفُ.

ولا يَخْفى ما في هذا الحَذْفِ والتَّركيب من تَكَلُّفٍ ، وهو تكَلُّفٌ صِيْرَ إليه على هَدْيٍ من المعنَى، وتُنوسِي الحَمْلُ على التوهُّم في (لولا) بتَرْكيبِها. ولعلَّ ما

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٥٧٥

(٢) انظر : الإنصاف : ٢/٥٩٧-٦٠٢.

أَلْجأَ الكوفيِّينَ إلى هذه العلَّة – الانْتصارُ لمذهَبِهِمْ في هذه المسألة.

(هـ) أنَّ المُسْتَثْنى بعدَ (إلاَّ) منصوبٌ بها، على أنَّها قائِمةٌ مَقام الفِعْلِ أسْتَثْني، وهذا القولُ بعيدٌ عن التكلُّف، والتَّمَحُّل يدورُ في فلك احترام ظاهر النصِّ، وتِلْكَ النصوصِ المُسْتقْراة . أمَّا كونُ (إلاَّ) قائمةً مَقامَ الفِعْلِ فهي عِلَّةٌ تعليميَّةٌ صِير إليها للتَّفْسيْرِ، والشَّرْحِ، والدِّفاعِ عن الأَصْلِ[1] النحويّ.

(٦) الفَرْق، أو تَحْقِيقُ أَمْنِ اللَّبْس:

يُعَدُّ تَحْقيقُ أمْن اللَّبس من أهمِّ سمات العربيَّة الرئيسَة ؛ لأن اللغة المُلْبسَة التي تَخْضَعُ للحَزْر، والتَّخْمين ، والحَدْسِ، وغير البَيِّنة الدلالاتِ – لا تَصْلُح أنْ تكونَ وسيْلَةً للتَّخاطُب، والتَّفاهُم[2].

والتعليلُ بالفرق ، أو تحقيقِ أمْنِ اللَّبْس يُعَدُّ من العِللَ التي تَنْبُع من ذَوْق المتكلِّم وشعُوْره بالحِرْصِ على أنْ يكون كلاَمُهُ مفهوماً بيِّناً لا غُموضَ فيه ، من غَير إفْصاحٍ . وقد تكفَّل النحويُّون بهذا الإفْصاحِ ، وتَبْيِينِ مواضِعِ اللَّبْس، ووسائلِ تَحْقيقِ أَمْن اللبس بَيْنها؛ وعليه فإنَّ الالْتجاءَ إلى هذه العِلَّة برَجْعِ النظر في تلك الشواهدِ المُسْتَقْراةِ – يُعَدُّ مِنْ سمات الوصفيَّة.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب هذه العِلَّة أنَّ علامة التأنيث يُصارُ إلَيْها لتحقيق أمْن اللَّبْس بين المذكَّر والمؤنَّث، أمَّا الصفات التي لاحظَّ للذُّكور بها،

---

(١) انظر : الإنصاف :١/٢٦١، وانظر ١٢٧.

وانظر مسألةً أُخرى في : ائتلاف النُّصْرة: المسألة السادسة عشرة : ٣٩.

(٢) انظر : د. عبد الفتاح الحموز ، مواضع اللبس في العربيَّة وأمْن لَبْسها، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلَّد الثاني ، العددالأوَّل ، ١٩٨٧، باب التصغير في مظانِّ النحو واللغة بأمثلته الثرَّة المصنوعة تُوْسَمُ العربيَّةُ به بالتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلَّد الثاني ، العددَ الثاني، ١٩٨٨م، اللبس وأَمْنُهُ في النَّسب في الكلام العربيِّ وأمثلة التَّصْريفيِّينَ المصنوعة الثرَّة في مظانِّ النحو ، أُجيز للنشر في المجلَّة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة – الكويت.

كطالِقٍ، وحائضٍ وطامثٍ، وأضْرابِها - فلا مُحوج إلى هذه العلامة في هذه المسألة؛ لأنَّها لا تَتوافَرُ في الذُّكورِ. وقد حمَل البصريُّون هذه الصفاتِ على نيَّة العرب النَّسَبَ، على أنَّ التقدير: ذاتُ حيض، وذاتُ طَمْثٍ، وذات طَلاقٍ. وذَهَب بَعْضُهم إلى أنَّ هذه المسألة مَحْمُوْلَةٌ على المعنى، على أنَّ التقدير: شيْءٌ حائِضٌ، وشيْءٌ طالِقٌ، وشَيْءٌ طامِثٌ[1].

ومِنْهُ أنَّ الكوفيِّينَ ذهَبُوا إلى أنَّ وزن: سَيِّد، وهَيِّن، ومَيِّت، وأضرابها في الأصل: فَعيْل، لا (فَيْعِل)، لتَوافُرِ النَّظيرِ لما ذهَبُوا إليه، على أنَّ فيها قَلْباً مكانيّاً؛ لأنَّ الواو لو أُعِلّت كما أعَلُّوها في (سادَ)، و (مات) لقلبوها ألفاً، وهذا القَلْبُ يُؤدِّي إلى حَذْفِها، لتجاوُرِ ساكنينِ، فتُصْبح من باب (فَعْل)، وبذلكَ يَتَحقَّقُ اللبْسُ بين (فَعْلٍ)، و(فَعيْل)؛ ولذلك زادوا ياءً، ليتحقَّق أَمْنُ اللبس بيَنْ هذين البناءَيْن. ولا يَخْفَى ما في هذا الاحتجاج من تَوَهُّمٍ، وتَخَيُّل؛ لأن فيهما بُعْداً عن طبيعة اللغة، ولكنَّهما يَتضاءَلان بحَمْل جمهورِهم هذه المسألَة على توافُرِ النظير على هذا الأصل، وعدَم توافُره على (فَيْعِل)[2].

ومِنهُ أنَّ الواوَ قد حُذِفَتْ من يَعِدُ، ويَزِنُ، وأضرابهما من الأفعال المتعَدِّيَة المحذوفة الفاء؛ للفَرْقِ بين الفعلِ اللازم والمُتعَدِّي من هذا الباب[3]، على أنَّ المُتَعدّي قد حُذِفَتْ فاؤه، أمَّا اللازم فَلَمْ تُحْذَفْ هذه الفاءُ منه، كما في وعَد يَعِدُ، ووزَن يَزِنُ، وأَضْرابها من الأفعال من هذا الباب، ووجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ، وأضْرابهما من الأفعال اللاّزمة من هذا الباب. وقد ذَهَب البصريُّون إلى أنَّها حُذِفتْ، لوقوعِها بين ياءٍ وكَسْرةٍ، وقد ردّوا ما ذهب إليه الكوفيُّون بأنَّ هنالك

(١) انظر: الإنصاف: ٢/٧٥٨.
(٢) انظر: الإنصاف: ٢/٧٩٥-٨٠٤.
وانظر: الصفحة:١١٣.
(٣) انظر: الإنصاف: ٧٨٢-٧٨٧.

أفعالاً حُذِفَتْ فاءاتُها ، ولم تَتَعَدَّ ، نحو : وكَفَ البيْتُ يَكِفُ (قَطَرَ)[1]، ووَنَمَ الذُّبابُ يَنِمُ (الوَنِيْم : خُرْءُ الذُّباب)، ووَجَدَ يَجِدُ.

ولانَسْتَطِيْعُ إنْكارَ ما ذَهَبَ إليه الكوفيُّون أو الانتصار لَهُ؛ لأنَّها مسألة تَقْتَضي استقصاءَ ما في مظانِّ اللغة من أفعالٍ من هذا الباب، لِتَبَيُّنِها. وهذا الاستِقْصاءُ قد لا يَعْكِسُ صُوْرَةً مُشْرِقَةً يُمْكِنُ أنْ يَطْمَئِنَّ الدارسُ إليها؛ لأنَّ مُضارِعَ الأفعال الماضويَّة المعتلَّة الفاء بالواو- قد تُهْمِلُهُ هذه المظانُّ. ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ الكوفيِّين قد قاسُوا أصْلَهم هذا على ما في الكلام العربيِّ من شواهِدَ استَقْصَوْها في مَظانِّها.

وأيّاً كانَ الأمْرُ فإنَّ عِلَّة الفَرْقِ، أو تحقيق أمْن اللَبْسِ هذه تَنبُعُ مِنْ رُوحِ اللغة وطبيْعَتِها، تَوَصَّلوا إليها برجْعِ النَّظَرِ في تلك الشواهِدِ التي جمعوها ، وهي عِلَّةٌ لا يُمْكِنُ أنَّ تُرْفَضَ بها عِلَّة البصريِّين؛ لأنَّها تبدَّت لَهُمْ أيضاً بالنَّهْج نَفْسِه، كما يَظْهرُ لي، على أنَّ لكلِّ أصْلٍ شواذَّ لا تُلْغيْه، أو تُبْطِلُه .

ومِمَّا يُمكنُ حَمْلُه على تحقيق أمْن اللبس أنَّهم ذهبوا إلى أنَ المنادى إذا كان علماً مُفرداً ، أو نكرةً مقصودَةً - مُعْرَبٌ مرفوع بغير تنوين ؛ لأنَّه لم يُسْبَق برافِعٍ، أو ناصِبٍ ، أو خافضٍ، على أنَّه يُمْكِنُ أنْ يُحَرَّك بإحدى الحركات الإعرابيَّة الثلاث إذا تحقَّق أمْنُ اللبس بينه وبين غَيره ؛ ولذلك اسْتَبْعَدوا الكَسْرَةَ، لئلا يُشْبه المضافَ إلى ياء المتكلِّم ، كما يظهر لي ، واستَبْعَدُوا النَّصْبَ لئلا يُشبه الممنوعَ من الصَّرْف نَصْباً وجَرّاً مُنادًى، ومَرْفوعاً بعاملٍ. وذَهَبُوا إلى أنَّ

---

(١) رُوي عن اللحيانيِّ : وكَفَتِ العَيْنُ الدَّمْعَ (أسالَتْهُ).
انظر : الزَّبيديّ، تاج العروس (وكف ، ٢٤/ ٤٨٠).

المنادَى المضاف مَنْصُوبٌ حملاً على شيوعِ النَّصْب في الكلام العربيّ، لكثرة الاستعمال[1].

مامرَّ فيه مخالفةٌ صريحةٌ جريْئةٌ لما عليه جمهورُ البصريِّيْن ؛ لأنَّه مبنيٌّ – عندهم – على ما يُرْفَعُ به، وهو في محلِّ نَصْبٍ. وتَعْليلُهم لما ذَهَبُوا إليه يَكمُنُ في تحقيق أمْنِ اللَّبْس بين المنادَى في هذه المسألةِ وغيره بقرينَةٍ لفظيَّة ، وهو تعليلٌ يَنْبُع من جَوْلاتِهم الفاحصة في تلك الشواهد من الكلام العربيّ التي جَمعوها ، لتبَيُّنِ ما بَيْنَ ألفاظِها من وشائجَ؛ لتحقيق أمْن اللبسِ بَيْنَها.

ويوافقُ الدكتُور مهديّ المَخْزوميّ الكوفيِّين من حَيْثُ إنَّ الحركاتِ التي تظْهَرُ في آخرِ المنادَى لَيْستْ أثراً لعاملٍ من العواملِ ؛ لأنَّها – عنده – حَرَكاتٌ لا بُدَّ منها لِوصْلِ الكلامِ ، أو تَخْفيفه[2].

وقد انتَهيْتُ في بحثي (التعادُل في العربيَّة) إلى أنَّ بناءَ المنادى عَلَماً مفرداً ونكرةً مَقْصُوْدَةً على الضمِّ – يَعودُ إلى تحقيق التعادُل بينهما في بابِ النداءِ وغَيْرِه[3].

وذَهَب الفرَّاء من الكوفيِّين إلى أنَّ المنادَى في هذه المسألة مبنيٌّ على الضمِّ ، على أنَّه لَيْس بفاعلٍ ولا مَفْعُوْل، كما سيأْتي[4].

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/٣٢٣-٣٣٥، الشَّرْجي ، كتاب ائتلاف النُّصْرَة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة : ٤٥، أبو البركات الأنباريّ، أسرار العربيَّة: ٢٠٤-٢٠٩، السيوطيّ، همع الهوامع : ٣/٣٨-٣٩.

(٢) انظر : د. مهدي المخزوميّ ، في النحو العربيّ، نقد وتوجيه : ٣٠٦-٣٠٨.

(٣) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، التعادُل في العربيَّة ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلّد السادس، العدد الثاني ، ١٩٩١: ٥٨-٦٠.

(٤) انظر الصفحة: ١٧٠.

وغيرُ ذلك من المسائلِ الأُخْرى التي يُمْكِنُ حَمْلُها على هذه العلَّة[1]

(٧) النظير[2]:

ومن ذلك أنَّهم ذهَبُوا إلى أنَّ وزْنَ سَيِّد ، وهَيِّن ، ومَيِّت ، وأضْرابِها في الأصْل (فَعِيْل): سَوِيْد، وهَوِيْن، ومَوِيْت؛ لأنَّ هذا الوَزْن له نظيرٌ في الكلام العربيّ، بخلاف (فَيْعِل) - كما في مَذْهَب البصريِّين - الذي لانظيرَ له، على أنَّ الياءَ السَّاكِنَة قُدِّمَتْ على الواو، فانْقَلَبَتِ الواو ياءً ، ثم حَدَث الإدْغامُ (فَيْعَل) .

وعِلَّةُ النظير هذه - كما يَظْهر لي - عِلَّةٌ سماعِيَّة ؛ لأنَّها تدورُ في فلك القياس على ما في الكلام العربيّ من ألفاظٍ ثَرَّةٍ من باب (فَعِيْل). وغير ذلك من المسائلِ الأُخْرى التي يُمْكِنُ حَمْلُها على هذه العلَّة[3].

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ أنَّ تَعْلِيْلَ الكوفيِّين يدورُ في فلك التَّعْليلِ الوصْفِيِّ زيادةً على ما مَرَّ من العِلَلَ - مايَأْتي:

(١) تَوَهّم أصْلِ بعض ما يُحْمَلُ على أنَّه مُرَكَّب[4]:

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من هذه المسألة أنَّ الكوفيِّين ذهَبُوا إلى أنَّ أصْل الذي

---

(١) وانظر المسألة الخمسين: ٣٦١/١، (تَرْخيم الرباعي، الذي ثالثه ساكن).وانظر : ائتلاف النُّصْرَة:
المسألة العشرون بعد المئة : ١٠٢.
المسألة السابعة بعد المئة : ٩٥.
المسألة لحادية والثلاثون : ١٥٩.
المسألة الثامنة والتسعون : ٩٠.

(٢) انظر : الإنصاف : ٧٩٥/٢-٨٠٤.

(٣) انظر المسألة الخمسين: ٣٦١/١ : ترخيم الرباعيّ الذي ثالثه ساكن .
وانظر : ائتلاف النُّصْرة: المسألة العشرون بعد المئة : ١٠٢.
المسألة السابعة بعد المئة : ٩٥.
المسألة الحادية والثلاثون: ١٥٩.
المسألة الثامنة والتسعون : ٩٠.

(٤) انظر : الإنصاف : ٦٦٩/٢-٦٧٧.

وذا - الذالُ وحْدَها؛ لأنَّ الألِفَ والياء تُحْذَفان في التثْنية: جاء ذانِ، واللَّذان، ورأيْتُ ذَيْنِ ، واللَّذَينِ، ومَرَرْتُ بِذَيْنِ ، وباللَّذيْنِ ؛ إذ لو كانتا أَصْلَينِ لوجَبَ أَنَّ تَثْبُتا في التَّثْنية، على أنَّ ما زِيْدَ على الذالِ في هذين الاسْمَين محمولٌ على أنَّه من باب تَكْثيرهما؛ لئلاً يبقى كلاهما على حرفٍ واحدٍ، وعلى أنَّ الذالَ في ذا حُرِّكَت بالفتحة لمناسبة الألف، وفي الذي لمناسبة الياء ، وعلى أنَّ اللامَ الثانية من الذي زِيْدَت على اللام الأُولى مَفْتوحة ؛ لئلاً تُكْسَرَ هذه اللاَّم، للتَّخلُّص من التقاء الساكنَيْنِ. ومَذْهَبُ البصريِّين أنَّ ذا مُرَكَّبٌ من حَرْفَيْنِ أَصيلَيْنِ (الذَّال، والألف)، أما الذي فمركَّبٌ من ثلاثة أُصول (لَذٍ).

وأيّاً كان مَذهَبُ الكوفيِّين في هذه المسألة من حَيْث القَبُوْل ، أو الرَّفْضُ فإنَّهم لايَخْرُجون فيها عن طبيعة اللغة ، وظاهِرِها، أو عن العِلَل التَّعْليميَّة، أو الأُولى؛ لأنَّهم في هذا التَّعْليلِ يقيسونَ على ما تَوَصَّلُوْا إليه بالاسْتقراء، والإحصاء من الكلامِ العربيّ ، كما في قياسِهم سُكونَ ذال الَّذي في الأصْلِ على أربَعةِ شواهِدَ من الشِّعرِ.

ومنه أنَّ نُونَ التوكيد الخفيفة مخفَّفة من الثَّقيلة ، وهي عند البصريِّين أَصْلٌ في نفسها. ولَمْ أُوفَّق في الاهتداء إلى عِلَّةِ الكوفيِّين في هذا التَّخفيف، وغالِبُ ظنِّي أنَّها مُخفَّفةٌ حَمْلاً على غيرِها من الحروف الأُخرى المحمولة على التَّخفيف، نحو: إنْ وإنَّ ، وأَنْ وأَنَّ ، ولكنْ ولكنَّ، وكأَنْ وكأَنَّ ، ورُبَ ورُبَّ، أو أنَّ الكوفيِّين قاسوا تَخْفيفها على تلك الشواهد التي جمعوها مُخَفَّفَةً كانت فيها أومُثَقَّلَةً ؛ لأَنَّ الخفيفة تُشْبه الثقيلة في الوضْعِ والدلالةِ ، وهي عِلَّةٌ يُمْكِنُ أَنْ تكون سَماعيَّةً[1].

---

(١) انظر: الإنصاف: ٢/٦٥٠-٦٦٩.
وانظر: الصفحة: ٥٥.

ومِنْه أنَّ الآنَ ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ على الفَتْح مُركَّب من (أل) بمعنى الذَّي ، و(آنَ) فِعْل ماضٍ، وهي علَّة بسيْطَةٌ بعيدة عن التعقيدِ، والتَّخْمين، والتَّوَهُّم، احْتَرَمَ الكوفيُّون فيها ظاهرَ النصِّ، وقد عَزَّزوها ببعض الشواهِدِ من الكلام العربيّ[1]. وهذا الظَّرْفُ مبنيٌّ عند البصريِّين ؛ لأنَّه شابَه اسمَ الإشارَة .

ومِنْهُ أنَّهم ذهَبُوا إلى أَنَّ في (كِلا)، و (كلْتا) تثنيَةً لفظيَّةً ومعنويَّةً؛ لأنَّ أَصْلَهما (كُلٌّ)، على أنَّ اللام خُفِّفتْ، ثم زيْدَت ألف التثنية فيهما، وزِيْدَت التَّاءُ لتأنْيثِ (كِلْتا). وقد اعتدَّ الكوفيُّون في هذه المسألة بالنَّقْل، والقياس، عى أنَّ القياسَ يَكْمُن في أنَّ الألف فيهما تصير في التثنية ياءً، كما في الزَّيْدين، والرَّجُلَين[2]. ولا يَخْرُج هذا القياسُ الذي تتخلَّله العلّة عن رُوْح اللغة التي حَرَصَ الكوفيُّون على استِقْراء مافيها من شواهِدَ، ورَجْع النَّظرِ في هذه الشواهِد، لوضع الأُصول الصَّرْفيَّة والنحويَّة، وهي علَّة تَعْليميَّةٌ اعْتُمِدَ فيها على القرائِح. ولا مُحْوِجَ إلى تَوَهُّم أصْلِ هاتين اللفظَتَيْنِ المعياريّ؛ لأنَّ قلب الألف فيهما ياءً في التثنية علَّةٌ وصْفِيَّه كافيةٌ.

ومِنْه أنَّ بَعْضَ الكوفيِّين ذهب إلى أنَّ (إيَّاك) ضميرٌ بكماله، غيْرُ مُرَكَّبٍ[3]، وهذا المذهَبُ يدلُّ بوضوح على احْترامِ ظاهر الكلامِ العربيّ، وبُعْدٍ عن التوهُّم والمعياريَّة . وذَهَب آخَرون إلى أنَّ الكاف ، والهاءَ، والياءَ في إيَّاكَ، وإيَّاهُ، وإيَّاي - هي الضمائرُ المنصوبَة؛ لأنّها تكونُ في حالِ الاتِّصال كذلك، وقد زِيدَت (إيَّا) عليها لِتَصير بها مُنْفَصِلَةً ؛ لأنَّ (إيَّا) تَعْتَمد عليها هذه الضمائرُ في هذه المسألة. وهذه العلّة تدورُ في فلَكِ العِلَل التعليميَّة التي لا تَتَناسَى ظاهرَ

---

(١) انظر الإنصاف : ٢/٥٢٠-٥٢٤.
وانظر: الصفحة: ٦٢.

(٢) انظر : الإنصاف : ٢/٤٣٩.

(٣) انظر : الإنصاف : ٢/٦٩٥-٧٠٢.

النصِّ الذي يبدو فيما جمعه الكوفيُّون ، وأحْصَوه . وذَهَب البصريُّون إلى أنَّ (إيَّا) هو الضمير وما بعده حروفٌ لاموضعَ لها من الإعْراب، وذَهَب الخليل بن أحْمدَ إلى أنَّ (إيَّا) اسمٌ مُبْهَمٌ أُضِيْفَ إلى هذه الضمائر ، ولا معنى له مُنْفَرِداً[1].

ومنه أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ الضمير في (هُوَ)، و(هي) الهاء وحْدَها؛ لأنَّ الياء والواوَ تُحْذَفان فيما سَمَّوْه بالتثنية، نحو: هما. وقَدْ قاسُوا حَذْفهما في الإفْرادِ على أربعة شواهِدَ من الشِّعْرِ، وزيَدَت الياءُ والواوُ على الهاء؛ لئلاَّ يبقى الاسْم على حرفٍ واحِدٍ، كما زِيْدتِ الواو في: ضَرَبْتُهو ، وأكْرَمْتُهو . وتتراءى الوَصْفِيَّةُ مِنْ خِلالِ هذه العِلَّة التي تقومُ على السَّماع في الأصْلِ ، والحَمْلِ على الحَذْف في التثنية على ما ثَبَتَ حُكْمُه قياساً على الكلام العربيّ[2].

(٢) الاسميَّة والفعليّة:

ومن هذه المسألة أنَّهم ذَهَبُوا إلى أنَّ (نِعْم)، و(بِئْسَ) اسمان مُبْتدآن[3]، وقد عَلَّلوا مَذْهَبَهم هذا بدخُولِ حَرْف الخفضِ عليهما في الكلام العربيّ ، في النثر والشِّعْرِ، ومن ذلك : مازَيْدٌ بِنَعْمَ الرجُلُ، ونِعْمَ السَّيْرُ على بِئسَ العِيْرُ، واللهِ ما هي بِنِعْمَ المَوْلُوْدَةُ، وغير ذلك ؛ لأن الجَرَّ من علاماتِ الأسْماءِ قياساً على الكلام العربيّ.

وقد علَّل بعضُهم اسْميَّتَهما بدخول حَرْف النداءِ عليهما؛ لأنَّ النداءَ من علامات الأسماء ، كما في قولهم: يا نِعْمَ المولَى، ويا نِعْمَ النَّصْيرُ.

ويُعَدُّ هذا التعليلُ وصْفِيّاً؛ لأنَّه يدورُ في فلَك احترام ظاهِرِ النصِّ، ورُوحِ اللغة ، وحَمْلِ ما تَوافَر لديهم من شواهِدَ في هذه المسألة على ما ثَبَتَتْ اسْمِيَّتُه بالسماع والقياسِ، وأجْمَعَ عليه النحويُّون من الأسماءِ. وهو بعيدٌ عن التقدير

(١) انظر : التفصيل في مذهب البصريِّين في هذه المسألة في الإنصاف : ٢/٦٩٥-٧٠٢.
(٢) انظر : الإنصاف: ٢/٦٧٧-٦٨٦.
(٣) انظر : الإنصاف : ١/٩٧-١٢٦.

والمعياريَّة. ومَذْهُب البصريِّين والكسائيّ من الكوفيِّين أنَّهما فِعْلان جامِدانِ؛ لأنَّهم يُخْضِعون ما اعتدَّ به الكوفيُّونَ من شواهِد للتَّأْويل ، والتقدير.

ومنها أَنَّهم ذهبوا إلى أنَّ (أفْعَلَ) في التعَجُّبِ في مِثْل قولنا : ما أَحْسَنَ زيداً -اسمٌ لا فِعْلٌ ماضٍ كما ذهب إليه البصريُّون والكسائيّ من الكوفيِّين[1]. وقد علَّلوا ذلك بأنَّه لا يَتَصَرَّفُ، وعَدَمُ التصَرُّف من خصائِص الأسماء؛ لأنَّ الأفعالَ تتصَرَّف. وهي عِلَّةٌ تَراءَتْ لهم من خلال تَبَيُّنِ خَصائِص الأسماءِ والأفعال من تلك الشواهِد من الكلام العربيِّ التي اسْتَقْرَوها.

وعَلَّل بعْضُهم اسميَّة (أفْعَل) في هذه المسألة بأنَّه يُصَغَّر ، والتَّصغير من خَصائص الأسماء لا الأفعال. وقد اعتدُّوا في أنَّه يُصَغَّر بأنَّ تَصْغيْرَهُ قَدْ جاءِ في الشِّعْرِ والنَّثْرِ كثيراً. وقد عَلَّلُوا عَدَمَ حَمْل تَصْغيره على أنَّهُ ضارَع الاسم للزومه طريقة واحدةً بأنَّ ليس وعَسَى و(أَفْعِل بـ) في التعَجُّب لم تُصَغَّر، على الرغْم من توافر سِمَة اللُّزوم السابقة. والقول في هذه العلّة كالقول في سابقتها من حَيْثُ كونُها تعليميَّةً بعيدَةً عن التَّخمين، والتَّقدير، والتَّهَدِّي إليها من خلال رَجْعِ النَّظَرِ في الشواهِد التي جمعُوها، وصنَّفُوْها.

وعَلَّل بعضٌ آخَرُ هذه الاسميَّة بصِحَّة عَيْنه، كما في: ما أَقْوَمَهُ، وما أبْيَعَهُ، كصِحَّتها في الاسْم، كما في: هذا أَقْومُ مِنْكَ ، وأَبْيَعُ، إذْ لو كان فِعْلاً لاعْتَلَّت عَيْنُه ، كما تَعْتَلُّ في أضرابه من الأفعال، كما في :أباعَ، وأقام. والقول في هذه العلَّة أيضاً كالقولِ في سابِقَتِها.وقد عَلَّلها بعضٌ آخَرُ أيضاً بأنَّ (أفْعَلَ) لو كان فِعْلاً في مثل قولهم : ما أَعْظَمَ اللهَ - لفَسَد المعنى؛ لأنَّ التقدير عليه : شيء أَعْظَمَ اللهَ.

ومنها أنَّ (رُبَّ) عندهم اسمٌ لا حَرْفُ جَرٍّ ؛ لأنَّها تُخالِفُ حُروف الجرِّ في أنَّها

---

(١) انظر: الإنصاف : ١/١٢٦-١٤٨.

لا تَقَعُ إلاَّ في صَدْر الكلام ، على خلاف حروف الجرّ التي تقع مُتَوَسِّطة ، وأنَّها لاتَعْمل إلاَّ في نكرةٍ ، على خلاف حروف الجرِّ التي تَعْمل في النكرة والمعرفة، وأنَّها لا تَعْمَلُ إلاَّ في نكرة موصوفة ، على خلاف حروف الجَرِّ التي تَعْمَلُ في النكرة الموصوفة، وغير الموصوفة، وأنَّها لا يجوز عند البصريِّين إظهارُ الفعل الذي تتعلَّق به . وقَدْ عَزّزوا ما مَرَّ بأنَّها تُخَفَّف (رُبَ).

ويتبينَّ لنا أَن علَّة المخالَفةِ هذه تَعْليميَّة بعيدةٌ عن التعقيد، والافتراض، تَنْبُعُ مِنْ تَبيُّنِهم سمات حروف الجَرّ و(رُبَّ) من خلال ما تَوافَرَ لديهم من شواهِدَ من الكلام العربيّ ، والقرآن الكريمِ ، وهي سِماتُ فَرَضَتْ عليهم اسميَّة (رُبَّ) . أَمَّاَ حَمْلُهم اسْميَّتها على تخفيفها فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّ في الحروف ما يُخَفَّفُ ، كإنَّ ، ولكنَّ، وكأنَّ، وأنَّ.

(٣) الإعرابُ والبناء:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ أيّاً المَوْصولة مُعْرَبَةٌ دائماً سواء أَحُذِفَ صَدْرُ صِلتها أم لم يُحْذف قياساً على ما في العربيَّة من شواهِدَ ، وهذا المَذْهَبُ يُنْبِئُ عن قياسٍ وتعليلٍ وصْفيَّين تماماً. وقد علَّلوا مامرَّ زيادَةً على احترامِهِمْ للسَّماعِ بأنَّ المبنيَّ من الظروف المفردة كقَبْلُ، وبَعْدُ إذا أُضيفَ أُعْرِبَ[1].

(٤) العاملُ:

يَظْهرُ لي أنَّ مَذْهَبَ الكوفيِّين في بعض العوامِل ومعمولاتِها يمكن أَنْ يُنْبِئَ عن مَنْهجٍ وصْفيٍّ يحتَرِمُ ظاهِرَ الكلام العَرَبيّ . ومما يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك :

(أ) أنَّهم ذهَبوا إلى أنَّ العامِلَ في المفعول به النَّصْبَ الفِعلُ، والفاعِلُ جميعاً، وذَهب بَعْضُهم إلى أنَّ العامِلَ فيه الفاعِلُ، وذَهَبَ خَلَفُ الأحمرُ منهم إلى أنَّه

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٧٠٩-٧١٦.

معنى المفعوليَّة، على أنَّ العاملَ في الفاعلِ معنى الفاعليَّة. أمّا البصريون فالعاملُ فيه وفي الفاعلِ الفعْلُ.

وقد علَّل الكوفيُّون مَذْهَبَهُمْ بأنَّه لا يكونُ مَفْعولٌ إلاّ بَعْدَ فِعْلٍ وفاعلٍ لفظاً أو تقديراً، على أنَّ الفِعْل والفاعلَ عندهم بمنزلة الشيء الواحد. واعتمدوا في ذلك على سبعة أَوْجُهٍ، ولكونهما كالشيء الواحدِ عَمِلا في المفعول به.

ويتبيَّن لنا مِمَّا مَرَّ مخالَفة الكوفيِّينَ النحويِّين في هذه المسألة من حَيْثُ إنَّه لا يَعْمَلُ عاملان في مَعْمولٍ واحدٍ ، وأنَّ عِلَّة كَوْن الفاعل والفعلِ شيئاً واحداً تراءَت لهم من خلال كلام العرب، والقرآن الكريم[1]، وقد حَمَلُوا عَمَلَهما في المفعول به على عَدِّ البصريِّين الابتداء والمبتدأ عامِلين في الخبر؛ لأنَّ الخبر لايقع إلاّ بعدَهما على الرَّغمْ مِمَّا في هذا الحَمْلِ من تَوَهُّم وتُخيُّلٍ، وبُعْدٍ عن ظاهِرِ الكلام. وعلَّلوا مَذَهَبَهم في هذه المسألة أيضاً بأنَّه لو كان الفِعْلُ عامِلاً وحْدَه لوجَب أنْ يليه المفعولُ به، على أنَّ جَوازَ الفصل يدلُّ على أنَّه ليس عاملاً وحْدَه.

ويُمْكِنُ أنْ يُحْمَل مَذْهَبُهُم هذا على أنَّه يعودُ إلى ما يُؤَكِّدُهُ الفلاسفة من حَيْث إنَّه لا يُوْجَدُ فِعْلٌ بلا فاعلٍ، وهي مسأَلَةٌ تُنْبِئ عن اتِّحادِهما وتلازُمِهما، ولذلك عَمِلا معاً النَّصْبَ في المفعول به.

وما ذَهَبَ إليه بعضُهم من أنَّ الفاعِلَ هو العامِلُ محمولٌ على أنَّ لِكلِّ حَدَثٍ فاعِلاً حقيقَةً. أمَّا كونُ العامِلِ معنى الفاعِليَّة ، أو المفعوليَّة فيدَورُ في فلك ما تَراءَى لهم من معانٍ من خلال التراكيب اللغويَّة، وما شعروا بِهِ، على الرَّغْم من أنَّ معنى المفْعوليَّة لايَخْضَعُ لسلطانِه قولُنا: مات زَيْدٌ؛ لأنَّ زيداً مفعولٌ به في المعنى ، والقولُ نفسُه في نائب الفاعِلِ ، في مثل : ضُرِبَ زيدٌ.

---

(١) انظر : الإنصاف : ٧٨/١-٣٨٣.

(ب) أنَّ الاسْم المشغولَ عنه في مثل : زيداً ضَرَبْتُه - مَنْصُوبٌ عندهم بالفعل الناصبِ لضميره؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ هو الاسم نَفْسُه. وهذا المذْهَب يَدلُّ على أنَّ الكوفيِّين لا يَلْجَؤُونَ إلى التأويل والتقدير؛ لأنَّ حَمْلَ الكلام على ظاهره أوْلى . وأَيْسَرُ، وأقلُّ تكلُّفاً . ويظهر لي أنَّ تعليلهم في هذه المسألة وصْفيٌّ بعيدٌ عن الفلسفة والمنطق، والتَّخْمينات كما هي في المذهب البصريّ[1] ؛ لأنَّ فيه تقديرَ فِعْلٍ عاملٍ محذوفٍ وجوباً.

(ج) أنَّ الفعل المضارع مرفوعٌ عندَهم لتعرِّيه من عواملِ النَّصْب أو الجَزْم، لا لأنَّه قائمٌ مقامَ الاسْم، كما في المَذْهَب البصريّ. وعِلَّة التعرِّي هذه توصَّلُوا إليها من خلال تلك الشواهدِ التي جمعوها، وهي عِلَّةٌ بعيدةٌ عن التقدير ، والتَّخْمين . والقول نَفْسه فيما ذهَب إليه الكسائِيّ من حَيْث إنَّه يرتفعُ بالزَّوائدِ في أوّلِه سواء أكان ما ذَهَبَ إليه صحيحاً أم غيرَ صحيح[2]، مُطَّرِداً أو غيرَ مُطّرِد.

(د) المَعْنى:

لقد مَرَّ أنَّ بعض الكوفيِّين ذهبوا إلى أنَّ العاملَ في المفعول به مَعْنى الفاعليَّة ، أو المفعوليَّة حملاً على مايتراءَى لهم من معانٍ حقيقيَّة آثروا أنْ يكون لها عَمَل.

ومن ذلك أنَّ الفِعْلَ المضارع في مثلِ قولِكَ: لا تَأْكلِ السَّمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ- منصوبٌ على الصَّرْف، وهو عاملٌ تراءَى لهم من خلال تلك الشواهد من باب هذا القولِ؛ لأنَّ المعنى ليس على العَطْف ، الذي يَكْمنُ في الجمْعِ بين شُرْب الماءِ وأكْلِ السَّمك؛ لأنَّ مابعدَ الواوِ مخالِفٌ لما قَبْلَها. وهو عند البصريِّين مَنْصُوبٌ بأَن مضْمَرةً[3].

والقولُ نَفْسُهُ في كون الخلافِ ناصباً للمضارع بعد فاء السببيَّة في جواب

---

(١) انظر : الإنصاف : ٨٢/١-٨٣.

(٢) انظر : الإنصاف : ٥٥٠/٢-٥٥٥.

(٣) انظر : الإنصاف : ٥٥٥/٢-٥٥٧.

السِّتَّةِ الأشياء؛ لأنَّ مابَعْدَها مخالِفٌ لما قَبْلَها في المعنى . وهو عند البصريِّين منصوبٌ بأنْ مُضْمَرة أيضاً[1].

والقولُ نَفْسُه أيضاً في كونِ الخِلاف ناصباً للظَّرْف الواقِعِ خبراً للمبتدأ، كما في : زيْدٌ أمامَكَ ؛ لأنَّ الظَّرْفَ ليس في المعنى زيداً ، على خلاف الخَبَر في مِثْلِ : زيدٌ قائمٌ[2].

ومِمَّا يُعَدُّ ممَّا مرَّ أنَّهم ذَهبُوا إلى أنَّ الفِعْلَ المضارع أُعْرِبَ ؛ لأنَّه دَخَلَتْه المعاني المختلفة والأوْقاتُ الطويلةُ، وهي عِلَّةٌ انْتَهوا إليها -كما يَظْهَرُ لي- من خِلال ما تَوافَرَ لَدَيْهم من شواهِدَ منِ الكلام العربيِّ بالمقارَنة والتأمُّل . أمَّا البصريُّون فَحملوهُ في هذه المسألة على الاسْمِ [3].

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب العامِلِ - أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ والخبر يترافعانِ، على أنَّ كليهما يكون عاملاً ومعمولاً؛ لأنَّهما مُتلازِمانِ، لا وُجودَ لأحدهما بدون الآخر. ويظهر لي أنَّ تَعْليلهم هذا يَنْبُع مِمَّا تَراءَى لهم من وشائِجَ بَيْن بعض الألفاظ في التراكيب اللغويَّة في تلك الشواهِدِ التي اسْتَقْرَوْها، وهو تعليلٌ وصفيٌّ يسايِرُ طبيعة اللغة مِنْ حيثُ حَمْلُ الشَّواهِدِ على ظَواهِرِها . وتَبْدو سُهُوْلةُ هذا التعليل بالإضافة إلى تعليل البصريِّين الذين ذهبوا إلى أنَّ العامِلَ في المبتدأ الابتداءُ، والعامل في الخبر الابتداءُ أيضاً، أو الابتداء والمبتدأ ، أو الابتداءُ بوساطة المبتدأ[4].

ومِنْه أنَّ الفرَّاءَ من الكوفيِّين ذَهَب إلى أنَ العاملين في باب التنازع

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٥٥٧-٥٥٩.

(٢) انظر : الإنصاف : ١/٢٤٥-٢٤٨.

(٣) انظر : الإنصاف :٢/٥٤٩-٥٥٥.

(٤) انظر : الإنصاف : ١/٤٤-٥١.

يعملانِ الرفْع في المعمولِ[1]، كما في قولِكَ: ضَربَ وأكْرَم زيدٌ عمراً ، على أنَّ (زيدٌ) فاعلٌ للفعلين . وهو مَذَهَبٌ بعيدٌ عن التقدير والتأويل يلتقي المنهجَ الوصفيَّ المعاصرَ، على الرَّغْم مِمَّا فيه من مخالفةٍ جريئةٍ لِما عليه النحويُّون[2].

(٥) التنكير والتعريف:

ومن ذلك أنَّهم أجازوا توكيد النكرة المحدودة بغير لفظها ، كما في: قَعَدْتُ يوماً كُلَّه، وقُمْتُ ليلةً كلَّها ، وهي مسألةٌ قد منعها البصريُّون . وقد اعتدَّ الكوفيُّون في إجازة هذا التوكيد بالسَّماعِ، إذ قاسوها على أربعة شواهدَ مِنَ الشِّعْرِ، والقياسِ الذي يَكْمنُ في أنَّ اليومَ والليلةَ مِمَّا له أوَّلٌ وآخِرٌ مَعْروفانِ؛ لأنَّه يُقالُ: قُمْتُ بعضَ الليلةِ ، وقَعَدْتُ بعضَ اليوم. وقد عَلَّل البصريُّون مَنْعَهم ذلك بأنَّ النكرة تدلُّ على الشياعِ والعمومِ، والتأكيدُ يدلُّ على التَّخصيص والتَّعيين . وتعليلُ الكوفيِّين لهذه الإجازة يقومُ على مايتراءَى لهم من دلالة النكرة المحدَّدة من خلال الكلام العربيِّ، زيادةً على العلَّة السمعيَّة، وهي علَّة تعليميَّة أوَّليَّة[3].

ومِنْه أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ الاسم المُبْهَم (هذا ، وذاك) أعْرَفُ من العلَمِ، على خلافِ مَذْهَب البصريِّين، وقد علَّل الكوفيُّون ماذهبوا إليه بأنَّ المُبْهَم يُعْرَف بالمشاهَدَة؛ لأنَّ الأصْلَ في الإشارة حُضُوْر المشار إليه، وقد تَبَدَّى لهم ذلك من خلال الكلام العربيِّ الذي يُوْمِئُ إلى قرينة الحضور هذه، وهذه القرينة تطالِعُنا في المنادى، ولا سِيَّما في النكرة المقصودة. ويُعْرَف أيضاً بالقَلْب . أمَّا العَلَم فلا

(١) انظر : السيوطي ، همع الهوامع : ١٣٧/٥، الرضي، شرح الكافية: ٧٩/١، ابن هشام الأنصاريّ، شرح قصيدة كعب بن زهير : ٢٥٤.

(٢) انظر: مثالين آخرين في : ائتلاف النُّصْرَة: المسألة الرابعة والعشرون بعدَ المئة: ١٠٦، المسألة السادسة والخَمْسون: ١٧٧.

(٣) انظر : الإنصاف : ٤٥١/٢-٤٥٦.

يُعْرَفُ بقرينةٍ أُخرى كالحُضورِ، والتّكلُّم، والإشارة، وغيرها، بل بالوَضْعِ.

وقد عَلَّلُوا ذلك أيضاً قياساً على ما في الكلام العربيّ من شواهدَ بأنَّ العلَم يَقْبَلُ التَّنكير؛ لأنَّه يُوصَفُ بنكرة، نحو مَرْرتُ بزيدٍ الظريفِ وزيدٍ آخرَ، وتلحقه علامتا التثنية والجمع؛ ولذلك تدخُل عليه حينئذٍ (أل) كما في: جاءَ الزَّيدانِ، وجاءَ الزَّيْدون، والتثنية والجمع من علامات تنكير الأسماء، أمَّا اسمُ الإشارة فلا يَدْخُلُهُ شيءٌ ممَّا مرَّ[1]. وذهَب أبو البركات الأنباريّ مَذْهَب الكوفيّين.

وتعليلُ الكوفيِّينَ السابق لا يَخْرُجُ عن طبيعة اللغة والنظر فيما في التراكيب اللغويّة في الشواهدِ من وشائجَ.

(٦) أصالة الحروف وزيادَتها:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ كلَّ حَرْف في كلِّ ما تَزيْدُ حروفُه على ثلاثة أحرفٍ ممَّا عُدَّ من باب الأسْماء الرُّباعيَّة الأصولِ، والخماسيَّة الأُصُوْل - يكونُ زائداً، كما في جَعْفَر، وسَفَرْجَل؛ لأنَّهم في وزْنِ الرباعيّ يزيدون لاماً في الميزان الصرفيّ (فَعْلَل)، ويَزيدون لامَيْنِ في وَزْن الخماسِيّ (فَعَلَّل). وهو تَعْليلٌ وصْفيٌّ محض، ينْبُع من النظر في مِيْزانِ هذه الأسماء، سواء أكانَ مَقْبُوْلاً أم غيرَ مَقْبولٍ[2].

(٧) أصالَة الفعل والمَصْدَر[3]:

مَذهَبُ الكوفيِّين أنَّ المصدَر مُشتَقٌّ من الفِعْلِ؛ لأنَّ المصدَر يَصِحُّ لصحّة الفِعْلِ، ويَعْتَلُّ لاعْتِلاله، كما في: قاوَمَ قِواماً، وحاوَر حِواراً، وأضرابهما مما صَحَّتْ فيه العَيْنُ من المصادرِ لِصِحَّتها في أَفْعالِها، وقام قِياماً، وصامَ صِياماً، وأضْرابهما

(١) انظر: الإنصاف: ٧٠٧/٢-٧٠٩.

(٢) انظر تَفصيْلَ رَدِّ البصريِّين عليهم في: الإنصاف: ٧٩٣/٢-٧٩٥.

(٣) انظر: الإنصاف: ٢٣٥/١-٢٤٥.

ممَّا اعْتَلَّت فيه العَيْنُ من المصادرِ لاعْتِلالِها في أَفْعالِها . وهذا التعليلُ وصْفيٌّ مَحْضُ أيضاً ، كسابقه من حَيْثُ تبيُّنُ هذه المسألة في الألفاظ المُسْتَقْرَاة من هذا الباب.

وذَهَبَ بَعْضُـهم إلى أنَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ المَصْدَرَ فَرْعٌ على الفِعْل؛ لأنَّ الفِعْل يعمَل فيه، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وهذا العَمَلُ يقتضي أنْ تكون رُتْبَةُ الفِعْل قبل المصْدر. والقولُ في هذا التعليل كالقول في سابقِه.

وذَهَب بعضٌ آخَرُ إلى أنَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ المصْدَرَ يُذْكرُ تأكيداً للفِعْل، كما في : ضَرَبْتُه ضَرْباً، وهو تَأْكِيدٌ يُؤدِّي إلى أن يكُونَ المُؤَكَّد قبل المُؤكِّد. والقول في هذا التَّعْليل أيضاً كسابقِه.

وذَهَبَ بعضٌ آخَرُ إلى أنَّ الفِعْلَ أصْلٌ والمَصْدَرَ فَرْعٌ عليه؛ لأنَّ المَصْدَرَ لا يُتَصَوَّرُ مَعناهُ ما لَمْ يكُنْ فِعْلَ فاعلٍ ، والفاعلُ وُضِعَ له فَعَلَ، ويَفْعل . ويظهر لي أنَّ في هذا التَّعليل بُعْداً عن طبيعَةِ اللغة التي لا تَقومُ على التصَوُّرِ ، والحَزْرِ، والتَّخْمينِ ، والتَأْويلِ، كما مرّ[1].

(٨) مالا يَصِحُّ الابتداءُ به من الأصواتِ يُعَدُّ ساكِناً:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ همزَةَ بَيْنَ بيْنَ ساكِنَةٌ؛ لأنَّها لاتَقَعُ مبتدَأَةً ؛ لأنَّ الساكِنَ لايُبْتَدأُ به. وتَعْليْلُهم هذا وصفيٌّ يَحْتَرِمُ طبيعة اللغة[2]. أمَّا البصريُّون فذهبوا إلى أنَّها متحرِّكَةٌ.

(٩) ضميرُ الفصْل:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ الضميرَ الذي يَفْصِل بَيْن الخبر والنّعْت، كما في : زيدٌ

(١) انظر : التفصيل في هذه المسألة في : الإنصاف : ١/٢٣٥-٢٤٥.

(٢) وانظر: مثالين آخرين : ائتلاف النُّصْرة: المسألة الخامسة والستون (إعراب المنتهي بالألف والتّاء) : ٨٨.

المسألة الرابعة (العلم المنتهي بتاء التأنيث.) : ٣٠.

هو العاقلُ – يُسمَّى عِماداً، ولَهُ مَوْضِعٌ إعْرابيٌّ ، وهو أنْ يَتْبَعَ ما قَبْلَهُ، على أنَّه من باب التوكيد المُنَزَّل مَنْزِلَة النَّفسِ. وتعليلُ الكوفيِّين بأنَّهُ تابعٌ لما قَبْلَه يَنْبُع من رَجْعِ النَّظر في عَلائِقِ الألفاظ بَعْضها ببعض في التَّرْكيب اللغويّ، وما يتراءَى لهم من معانٍ في هذه العلائق، وهو تعليْل وَصْفيٌّ يخلو من التعقيد، أو التَّأويل، أو التوهُّم الذي يبدو في حَمْلِ البصريِّين لهذا الضمير على الزيادَة ، لا التوكيد؛ لئلاً يَخْرِموا الأصْل النحويَّ من حيثُ عَدَمُ جواز أنْ يكون المضْمَر توكيداً للْمظهَرِ ، وما ذهب إليه الكوفيُّون محمول عندهم على ما لا نظيرَ له[1].

وذَهَب بعضُ الكوفيِّين إلى أنَّ هذا الضميرَ حُكْمُه في الإعراب حُكْم ما بَعْدَهُ؛ لأنَّه معه كالشيء الواحد . وعلى الرَّغْم مِمَّا في هذا المَذْهَبِ من مخالفةٍ صريحةٍ لما عليه النَّحْوِيُّونَ؛ لكون الضمير كنايَةً عمَّا قَبْله لا عَمَّا بَعْدَه- فإنَّه يَنْبُع من ظاهِرِ النصِّ واحترامه.

(١٠) تَقَدُّم الفاعل على فِعْلِه:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ (زيدٌ) في مِثْل قولك: زيد قامَ – فاعِلٌ ، وهو عند البصريِّين مبتدأ خبره الجملة الفعليّة بعده (قام) ، على أنَّ فاعِلَ هذا الفعلِ عندهم الضمير المستتر فيه. ويظْهر لي أنَّ مَذْهَبَ الكوفيِّين في هذه المسألة يَكْمُن في أنَّ زيداً هو الضمير المستتر في الفعل، على مذْهب البصريِّين ، فلا مُحْوِج إلى تقديره؛ لأنَّ أمْنَ اللبس مُتَحقِّقٌ في عَدِّ الاسم الظاهر فاعلاً ، على الرَّغْم مِمَّا في هذا العَدِّ من مخالفةٍ لأصول النحويِّين.

ومَذْهَبُ الكوفيِّين في هذه المسألة يدلُّ على أنَّهُمْ يحترمون ظاهِرَ النصِّ،

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٧٠٦-٧٠٧.

وأنَّهم لايلجؤون إلى التقدير، أو التأويل بلا داعٍ، أو مُحْوِجٍ، كما يدعُو إليه الوصفيُّون المعاصِرون[1].

وبَعْدُ، فإنَّ هنالك تَعليلاتٍ لَهم يُمْكن أنْ نَسِمَها - كما مرَّ - بالعِلّة السَّماعيَّة، وهي علَّةٌ يتقيَّدونَ فيها بالسَّماعِ والقياس عليهِ أيّاً كان[2]. وهُمْ في ذلك يَهْجُرون التأويلات والتقديرات في بناء أُصولِهِمْ في النحو والصَّرْفِ مُؤْثِرينَ هذا المنهجَ على غيره.

وبعد، فهذا فيضٌ من تعليلات الكوفيِّين[3]، قد يُعَدُّ غزيراً، أثَرْتُ تَتَبُّعَها

---

(١) انظر: ابن مضاء، الرَّدُّ على النحاة، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا : ٨١-٨٢، السيوطي، همع الهوامع : ٢/٢٥٥.

(٢) انظر زيادَةً على ما مرَّ : ٢/٤٧٤-٤٧٨، المسألة السادسة والستِّين (العطف على الضمير المرفوع المتَّصل في اختيار الكلام): ٢/٤٧٨-٤٨٤،المسألة السابعة والسِّتِّيْنَ (هَلْ تأتي أو بمعنى الواو، وبمعنى بل).

(٣) انظر: مسائل أُخْرى يتَّسِم التعليل فيها باليسر، والسهولة، والبُعْد عن التأويل، والتقدير في: كتاب ائتلاف النُصْرَة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:

المسألة الثالثة والعشرون (وقوع التمييز معرفة): ٤٤.

المسألة السادسة والسبعون (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه): ٧٦.

المسألة السادسة بعد المائة (المنصوب الذي كان أصلُهُ النعت الحقيقي منصوب على القطع): ٩٤ - ٩٥.

المسألة الثالثة بعد المائة «المنصوب في مثل قوله تعالى: (نزلاً من عند الله)، آل عمران: ١٩٨»: ٩٦.

المسألة الخامسة عشرة بعد المئة» جملة قوله تعالى: (ثم بدا لهم من بعد ما رأو الآيات ليسجننه)»، يوسف: ٣٥»: ٩٩.

المسألة السادسة عشرة بعد المئة، الجملة المُفَسّرة في قوله تعالى (ونادى نوحُ ابْنه وكان في معزل يا بُنيَّ اركَبْ مَعَنا)، هود: ٤٢»: ٩٩ - ١٠٠.

المسألة السادسة والعشرون (يابنَ أمَّ): ١٠٧.

المسألة الخامسة والثلاثون (جواز تقديم معمول الفعل المعمول بلام الجحود): ١٣٩ - ١٤٠.

المسألة العشرون (إنْ بعد ما النافية): ١٥٥.

المسألة الثلاثون (لا بعد الواو): ١٥٩.

المسألة الخامسة والخمسون (رسم نون التوكيد الخفيفة): ١٧٧.

في (الإنصاف)، وتَدْوينها ؛ لتكونَ شاهداً عَدْلاً قَوِيّاً على أنَّ نُحاةَ مَدْرسَةِ الكوفَةِ يُمْكِنُ - في الغالبِ - أنْ يكونوا رُوَّاداً للمنهج الوَصْفيِّ المُعاصِرِ في سِماتِهِ الرئيسَةِ؛ لئلاَّ أُوْسَم بأنَّني قد تسَقَّطْتُ من هذه المسائِل التي اشْتَمل عليها هذا المُؤَلَّفُ - ما يُنْبِئُ عن الوَصْفيَّة، أو ما تَتراءَى منها بوضوح وجلاءٍ تامَّينِ ، وأغْفَلْتُ تلكَ التي لا تُسايِرُ هذا المنهجَ ، ولا تَسِيْرُ في رِكابِه.

ويتَراءَى للقارئ والدارسِ - في الغالب - أنَّ مَنْهَجَ الكوفيِّينَ في هذه المسألَة سَهْلٌ ، خالٍ مِنَ التَّعْقيدِ، وبعيدٌ عن المنطقِ والفلسفة، والتَّأويلات، والتَّخْمينات ، والإسْرافِ في التقديراتِ - بالإضافة إلى تعليلاتِ خصومِهِمْ البصريِّين في المسائلِ نَفْسِها. ولَيْسَتْ ضالَّتي في هذا البحث تكْمُن في الانْتصار لأحَدِ المَذْهَبَيْنِ على الآخر في مسائِلِ النحو ، أو الصَّرْفِ من حَيْثُ القَبُوْلُ ، أو الرَّفْضُ ، أو من حَيْثُ الصِّحَّةُ ، أو الغَلَطُ، بل تَكْمُن في تَلَمُّسِ سِماتِ المنهج الكوفيِّ في النحو والصّرفِ سواء أكانَ مُسايراً للمنهج الوصفيِّ المعاصرِ أم غَيْرَ مُسايرٍ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب ما جاء على خلاف المَنْهَجِ الكوفيِّ في التعليل، أو التأويل، أو عدم احترامِ ظاهِرِ النصِّ، مِن المسائِلِ النحويَّة أو الصرفيَّة، من حَيْثُ كُونُهُ تَتَراءى منه التأويلاتُ، والتقديراتُ، والتَّخْمينات التي تدلُّ على عدم احترامهم لطبيعة اللغة - مايأتي.

(١) اللامُ الداخِلة على المبتدأ[١]:

ذهَب الكوفيُّون إلى أنَّ هذه اللامَ في مثل قولك : لَزَيْد أَفْضَلُ من عمرو- لامُ جواب قسم محذوف، على أنَّ التقديرَ: واللهِ لَزَيدٌ أَفْضَل من عَمْرٍو. وقد

---

(١) انظر : الإنصاف : ٣٩٩/١-٤٠٤.

عَلَّلوا هذا المَذهَب بأنَّها لو كانت لامَ ابتداء لَمَا جازَ أنْ يليَها المفعول المنصوب وجوباً ، كما في قولهم: لطعامَكَ زيدٌ آكلٌ، على أنَّ (طَعامَك) مفعولٌ لاسم الفاعلِ (آكلٌ)، ولوَجَبَ أنْ يكون مابَعْدَها مَرْفوعاً.

تَعليْلُ الكوفيِّين السابق يُؤَدِّي إلى أنْ يُحْمَل النصُّ على غير ظاهَرِه، وإخضاعه للتَّأويل، والتقدير، والتَّخمين، لأنَّ فيه بعداً ومخالفةً لِمنْهجهم من حَيْثُ احترامُهم للشَّكلِ والظاهرِ، وعَدَمُ إخْضَاعِهِمْ الكلامَ العربيّ لأُصُوْلٍ مِعْياريَّة مُتوهَّمة يُحْمَلُ عليها هذا الكلامُ، وهو ما تدعو إليه المعياريَّة، والتوليديَّة، إذْ لَو تقيَّدوا بنهجِهم العامِّ لأجازوا دُخولَ - هذه اللامِ على المفعول بهِ، أو معمولِ الخَبَرِ؛ لوقوعِهِ موقعَ المبتدأ، كما في المَذهَب البصريّ ، كما أجازوا دُخولَها على معمول الخبر إذا وقَع موقعه، كما في : إنَّ زيداً لطعامَك آكِلٌ ، وقولِ أبي زبيد الطائيّ [1]:

إنَّ امَرَاً خَصَّني عمداً مَوَدَّتَهُ   على التَّنائِي لَعِنْدي غَيْرُ مَكفُوْرِ

(٢) العامِل:

ومِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على العاملِ في هذه المسألة - ما يَأْتي :

(أ) العامل في المستثنى:

ذهب الفرّاء ومَنْ تبعه من الكوفيِّين في هذه المسألة إلى أنَّ (إلاَّ) في مثل قولك : قامَ القومُ إلاَّ زيداً - هي العاملةُ النصْبَ في المستثنى ؛ لأنَّها مركَّبة من (إنَّ)، و(لا) ، على أنَّ (إنَّ) خُفِّفتْ ، وأُدْغِمَت في(لا) ، فيكون المسْتثنى في الكلام المُثْبَتِ ، كما في المثالِ السابق- منصوباً بـ (إنَّ)، أمَّا المرفوع في الكلام المنفيّ في مِثْل قولك : ما قامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ - فيكون مَعْطوفاً بحرف النفي (لا). وفي

(١) انظر : الإنصاف :٤٠٤/١ ، ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللبيب: ٨٨٥، سيبويه ، الكتاب : ١٣٤/٢.

هذا التعليل تَوَهُّمٌ وتَخَيُّلٌ وبُعْدٌ عن ظاهرِ النَّصِّ ، وهَجْرُ بناءِ الأصْلِ على الشَّكْلِ الذي يطالِعُ الدارسَ من خِلال التراكيْبِ ، وفيهِ أيْضاً إعْمالُ (إلاَّ) المركَّبة، كما مَرَّ ، عَمَلَيْن ، النَّصْبَ، والرَّفْع، بالعطف على ما قَبْلَها ، ومَراعاةُ ما رُكِّبَتْ منه، وإبْقاءُ عَمَلِه بعد التركيب، على الرَّغْمِ من أنَّ التِّركيب يَجِبُ أنْ يُتَناسى به عَمَلُ المُركَّبات.

وذهَب الكسائيّ إلى أنَّ المستثنى في الكلام المُثْبَتِ نُصِب ؛ لأنَّ تَأْويلَ المثال السابق : قامَ القومُ إلاَّ أنَّ زيداً لم يَقُمْ ، على أنَّ (أنَّ) هي العاملُ فيه، والقولُ في هذا التَّعْليل كالقَوْل في سابِقِه من حَيْثُ عَدَمُ احْترامِ ظاهِرِ النصِّ وطبيعة اللغة، والالتجاء إلى التقدير ، والتأويل ، والتَّخْمين.

وذَهَبَ أيضاً إلى أنَّ المستثنى مشبَّه بالمفعول به، وهو تَعْليْلٌ مَقْبول ، إنْ لم يَلْجَأ إلى جَعْل (أَنَّ) المحذوفة هي العامِل.

(ب) المسألة الزُّنْبوريَّة:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ (إيَّاها) في قَوْل العَرَب: كُنْتُ أَظُنُّ أنَّ العُقْرَبَ أشدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبورِ فإذا هو إيَّاها – في موضع نَصْب؛ لأنَّه معمولٌ لـ (إذا) الفجائيَّة ،ظَرْفِ المكان عِنْدَهم، وهذا الظَّرْفُ يَرْفَعُ ما بَعْدَهُ على حَسَبِ مَذْهَبِهِمْ في أنَّ المبتدأ والخبرَ يترافعانِ ، ويَنْصِب (إيَّاها) ؛ لأنَّ (إذا) الفجائيَّة فيها مَعْنى (وجَدْت) ؛ ولذلك تَعْمل عَمَلَها.

ولعلَّك تَتَّفِق مَعي في أنَّ هذا التأْويْلَ فيه مخالَفةٌ صريحَةٌ لِمنهَجهم من حَيْثُ هَجْرُ التأويْلِ ، والافْتِراضِ، اللذيْنِ يَلْتَزِمُ بقيودهما، ويَخْضَعُ لسلطانهما المنهَج المِعْيارِيُّ التوليديُّ[1].

---

(١) انظر : الإنصاف ٢/٧٠٢-٧٠٧

انظر الصفحة. ١٣٠.

والبصريُّون لا يُجيزون في هذه المسألة النَّصْبَ ؛ لأنَّ القول السابق لا وُجودَ لـ(إيَّاها) فيه : كُنْتُ أظُنُّ أنَّ العَقْرَبَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبور فاذا هو هي.

(ج) رافع الاسْم الواقِع بعد الظَّرْف ، والجارِّ والمجرور[1]:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ الاسْمَ في مِثْل : أمامَكَ زيْدٌ ، وفي الدارِ عَمْرُو - مَرْفوعٌ بالظَّرْف أوالمحلِّ قَبْلَهُ حملاً على مذهَبِهم من حَيْثُ ترافُعُ المبتدإِ والخبر. وهو مَذْهَبٌ يُنْبِئُ عن احْترامِهم لظاهر النصِّ، وطبيعة اللغة لو لم يُقَدِّروا عاملاً يتعلَّق به الظَّرْف (حلَّ)، ولكنّ هذا الاحْترامَ يتضاءَل في هذه المسألة في بُعْدِهم عن ظاهر النصِّ والالتجاء إلى التقدير والفَلْسفة ؛ إذْ ذَهَبُوا إلى أنَّ أحَدَ العاملين في مِثْلِ: إنَّ أمامَك زيداً ، وإنَّ في الدارِ عمراً - قد فاض إلى (زيْداً) فنصَبَه، فأَحَدُ العامِلَيْنِ إمَّا أن يكونَ الظَّرْفَ ؛ لأنَّهُ اكْتُفي به من الفِعْلِ (حَلَّ) ، وإمَّا (إنَّ)، فإنْ كان العامِلُ الظَّرْفَ ففيه بُعْدٌ عن الظاهِرِ ، ومخالَفَةٌ له؛ لأنَّ هذا الاسْم منصوبٌ بـ(إنَّ) على حَسَبِ هذا الظاهِرِ ، ولَيْس منصوباً بعامِلٍ مُتَوَهَّم قامَ مقامَهُ الظَّرْف.

(د) العامِلُ في المرفوع ، والمجرور بعد (مُذْ) ، و(مُنْذُ):

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ المرفوع بعدَهما في مِثْلِ : ما رأَيْتُهُ مُنْذُ ، أو مُذُ يومانِ - فاعِلٌ لِفعْلٍ محذوفٍ، على أنَّ التقدير : مُذْ، أو مُنذُ مضى يومان ، فتكون الجملةُ الفْعليَّة بعدهما في محلِّ جرٍّ على المضاف إليه، على مَذْهب غَيْرِ الفرَّاء منهم . أمَّا المجرورُ فيكون مجروراً عِنْدهم بهما. وقد عَلَّل الكوفيُّون ما ذَهَبُوا إليه بأَنَّ (مُنْذُ) مُرَكَّبَة مِنْ (مِنْ) حرف الجَرِّ، و(إذْ) ظَرْف الزَّمَنِ الماضي ، على أنَّ هَمْزَة (هذا الظَّرْفِ) قد حُذِفَت، ووُصِلَت (مِنْ) بالذالِ الباقية منها،

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/٥١-٥٥.
وانظر : الصفحة: ١٢٥.

وضُمَّت الميْمُ لتحقيق أَمْن اللَّبْسِ بين حالتي الإفراد والتَّرْكِيْب، فيكون الاسْمُ بعدهما مَرْفوعاً على تَوَهُّمِ (إذْ) قبل التركيب ، ومجروراً على تَوَهُّم (مِن) قَبْلَه أيضاً.

ونَلْمحُ في هذا المَذْهَب خروجاً واضحاً عن مَنْهجِهم العام في احترام النصّ وظاهِره ، وهَجْرِ التَّخمين، والحَزْر والحَدْس ، والأصْلِ المعياريِّ المتوهَّم مِنْ حَيْثُ التركيْبُ ، وهو تركيْبٌ يَفْرِضُ على المُركَّبِ أنْ يَلْتَزِمَ وضعاً واحداً، لا وضْعَيْن ، على حَسَب ما قَبل التَّرْكِيْب.

وذَهَب الفرَّاء إلى أنَّ (مُنْذُ) مُركَّبة مِنْ (مِنْ)، و(ذو) الاسم المَوْصُوْل بمعنى الذي ، على أنَّ واو (ذُو) قد حُذِفَتْ اجْتِزاءً بالضمَّة عنها، وصُيِّرا كلمةً واحدةً. ويكون الاسْمُ المرفوع بَعْدهما في هذا المذْهَبِ خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: ما رأيْتُه مُنْذُ الذي هو يومان ، على أنَّ هذا الضميرَ المحذوف عائدُ الموصولِ (ذو) ، ويكون الاسْم المخفوضُ بعدهما فيه مجروراً بحرفِ الخفض (مِنْ).

والقول في هذا المَذْهَبِ كالقولِ في سابِقه من حَيَثُ تَوَهُّمُ التَّرْكِيْب ، وإبْقاءُ عَملِ كُلِّ مُركَّبٍ ، وعَدَمُ مُسايَرَةِ ماعليه ظاهِرُ النصِّ ، وطبيعةُ اللغة، على أنَّهم في هذين المَذْهبين يدورون في فلك المِعْيارِيَّة والتوليديَّة. وما ذَهب إليه البصريُّون من حَيْثُ إنَّ الاسْم مرفوعٌ بَعْدهما على أنَّه خَبَرٌ لهما ، على أنَّ التقديرَ: أمَدُ انقطاعِ الرؤيَةِ يومان ، ومجرورٌ بعدَهما على أنَّهما حَرْفا خَفْضٍ - أَقَلُّ تكلُّفاً ، وأَكْثَرُ احتراماً لظاهِرِ النصّ مِنْهم[1].

(هـ) العاملُ في المرفوع بعدَ (لولا):

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ (لولا) ترفع الاسم بَعْدَها ، في مِثْلِ : لولا زيْدٌ لأكْرَمْتُكَ ؛

---

(١) انظر : الإنصاف : ٣٨٢/١-٣٩٣.

وانظر : الصفحة: ١٢٥ - ١٢٧.

لأنَّها نائِبَةٌ عن الفعلِ المحذوف ، على أنَّ التقدير في القول السابق : لو لم يمْنَعْني زيدٌ لأكْرَمْتُك، وعلى أنَّ هذا الفعلَ حُذِف تَخْفيفاً وزِيْدَت (لا) على (لو) ، فصارتا بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ (لولا).

وهذا التعليلُ فيه هَجْرٌ لِظاهر النصِّ، والتِجاءٌ إلى حَمْلِه على غيرِ ظاهرِه؛ لإخضاعِه لسلطانِ الأصْلِ النحويّ ، على الرَّغْمِ من أنَّ المعنى عليه، وأنَّ أبا البركات الأنباريّ قد انْتصَرَ لهم فيه، ولو اكْتَفَوا بأنَّه مرفوع بـ (لو) لكانَ أَوْلى؛ لأنَّ فيه تقيُّداً بظاهر النصِّ ، واحْتراماً لطبيعة اللغة ورُوْحها . ويُمكِنُ أنْ يكونَ تقديرُ البصريِّين أولى لَوْ لَمْ يَذهبوا إلى أنَّه مبتدأ حُذِفَ خَبره وجوباً؛ لأنَّ في كونِ جواب (لولا) ساداً مَسَدَّ هذا الخَبر بُعداً عن التَّأوْيل والتقدير اللَّذَيْن يَدْعو المنهج الوَصْفِيُّ إلى هَجْرِهما.

(و) العاملُ في اسم (لا) النافية للجنس النّكرة[1]:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ اسْمَ (لا) هذه مُعْرَبٌ منصُوْبٌ ؛ لأنَّها تَقوم مقام الفعل بَعْدَ حَذْفِهِ ، على أنَّ التَّقْديرَ في مثل : لا رَجُلَ في الدار : لا أَجِدُ رجلاً في الدَّار، وحُذِفَ تنوينُ هذا الاسم لنيَّة الإضافة.

ومــا مَــرَّ من تَعْليلٍ يدلُّ على أنَّ الكوفـيِّين يدورن في فلك التـأْويل والتقدير، والتَّخمين ؛ لتعزيزِ الأصْلِ النحويِّ، وتناسي ما عليه ظاهرُ النصِّ.

وذَهَب بَعضُهم إلى أنَّ (لا) عَمِلَتِ النَّصْبَ؛ لمجيءِ النكِرَةِ بَعْدَها؛ لأنَّ الأصْل أنْ يتقَدَّمَ خَبرُ هذه النكرة عليها. ويَظْهرُ لي أنَّ حَذْف التنوين يُمْكِنُ حَمْلُهُ على الإيماءِ إلى هذه المخالفة ، أو على نيّة مضافٍ إليه، لأنَّه نصبٌ ناقص، أو على أنَّ التنوين حُذِف تخفيفاً.

وذَهَبَ بعضٌ آخَرُ إلى أنهَّا عَمِلَتِ النَّصْبَ ؛ لتحقيق أَمْن اللبسِ بين كونِها بمعنى

---

(١) انظر : الإنصاف : ٣٦٦/١-٣٧٠، الشَّرْجي : ائتلاف النُصْرَة: ١٦٠.

غيرِ ومَعْنى ليس ؛ لأنَّها عِندهم في الأَصْلِ بمعنى غير ، كما في : زيدٌ لاعاقِلٌ ولا جاهِلٌ، والتقدير: زيدٌ غيْرُ جاهِلٍ، وغيرُ عاقِلٍ ؛ ولذلك أخْرَجوها بهذا النَّصْب من معنى غير إلى معنى لَيْسَ في هذه المسألة. وهذا القولُ أيضاً مبنيٌّ على التوَهُّم والتخَيُّل ، أَلْجَأَهُمْ إليه البَحْثُ عن العاملِ في هذا الاسْمِ، ويمكنُ الاكتفاءُ في هذه المسألة بالعِلَّة السماعيَّة، وأنَّ التنوين حُذِفَ تخفيفاً.

(٣) الاسْمُ المنادى المفْرَد مبنيٌّ[1]:

ذَهَب الفرَّاء إلى أنَّ (زَيْدُ) في مثلِ : يا زَيْدُ - الأَصْلُ فيه: يا زَيْداهُ، كما في النُّدْبَةِ ، على أنَّهم قد حَذَفوا الألف من آخِرِه؛ لأنّهم اسْتَغْنوا ب(يا) عنها؛ لأنَّ الاسم العَلَم وقَع بين صَوْتَي مَدٍّ ، حرف النداء (يا) ، والألف التي في آخِره؛ لكثرة الاسْتِعمالِ. وقد بُنِيَ هذا العَلَمُ على الضّمِّ تشبيهاً لَهُ بقَبْلُ، وبَعْدُ، المقطوعتين عن الإضافة، على أنَّ وجْه الشَّبه بينَهما أنَّ العَلَمَ كالمُضاف إلى هذه الألف، فَحَذْفُها يُشْبه حَذفَ المضاف إليه مَعَ هذين الظَّرْفَين ، وأَضْرابِهما من حيثُ إنَّ كِلَيْهما مُرادُ.

ومَذْهَبُ الفرَّاء وتعليلُه مبنيَّان على التوَهُّم والتخَيُّل اللَّذين يُهْمِلانِ ظاهِرَ النصِّ، وطبيعةَ اللغة . ولعلَّ في مَذْهَب الكوفيِّين في هذه المسألة إغْناءً عن هذا المَذْهَب، كما مرَّ[2].

(٤) الميمُ المُشدَّدة في لفظ الجلالة (اللَّهمَّ) :

ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أنَّ هذه الميم بقيَّة جُمْلةٍ محذوفةٍ ، والتقديرُ : يا أللهُ، أُمَّنا بخيرٍ ، على أنَّ هذه الجملة حُذِفت تخفيفاً ؛ لكثرة الاستعمالِ، وهو تعْليلٌ بعيدٌ ، يقومُ على التَوَهُّم والتخَيُّل[3].

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/٣٢٣-٣٣٥.

(٢) انظر : الصفحة: ١٤٧.

(٣) انظر : الإنصاف : ١/٣٤١-٣٤٧.

وانظر الصفحة: ١٢٦.

(٥) تحمُّل الخبر الجامدِ ضميراً:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ خبر المبتدأ إذا كانَ اسماً مَحْضاً - فيه ضمير مستتر يعودُ إلى المبتدإِ ، كما في: زيْدٌ أخُوْك؛ لأنَّه في مَعْنى ماهو صِفةٌ (مشتق)، على أنَّ المعنى في القول السابق: زيْدٌ قريْبُك ، وفي هذا التعليل تَحْميلُ اللفظة ما لا تَحْتَمِلُ ، وهَجْرُ ظاهِرِ النَّصِّ إلى التَّأْوِيْلِ، والتَّقْدِيْرِ؛ لأنَّ الأَوْلى ألاَّ يَتَحمَّلَ هذا الاسْمُ ضميراً، كما في المذهَب البصريّ، ولا مُحْوِجَ أيضاً إلى أنْ يَسْتَتِرَ في الصِّفةِ ضميرٌ ؛ لأنَّ ظاهِرَ النصِّ عليه [1].

(٦) فِعْل الأَمْرِ للمواجَهِ مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ[2] :

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ هذا الفِعْل مُعْربٌ لا مَبْنِيٌّ ؛ لأنَّ أَصْل (افْعَلْ): لِتَفْعَلْ، على أنَّ لامَ الأمْرِ، وحَرْفَ المضارَعة قد حُذفا تخفيفاً ، لكثرة الاسْتِعمال . ومِنْهم من حَمَل الإعْرابَ فيه على إعْراب المضارع بعد (لا) النَّاهِيَة، كما في : لا تَفْعَلْ ؛ لأنَّ الأمْرَ نقِيضُ النَّهيِ ، فيكون ذلك من باب حَمْلِ الشيءِ على ضِدِّه. ومَنْهم مَنْ حَمَل هذا الفِعْلَ في هذه المسألَةِ على المضارع المعتلِّ اللام المجزوم بحذفها، كما في:لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولَمْ يَخْشَ؛ وعليه فإنَّهُ مجزوم في هذا القولِ بلامٍ مُقدَّرة.

(٧) الاسم الواقع بعد (لو):

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الاسم بعد (لو) في المثلِ :« لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْني »[3] - فاعِلٌ لفعل محذوف ، والتقدير:لو ثَبَتَ . وقد تَبِعَهم في هذا

---

(١) انظر : الإنصاف : ٥٥/١-٥٧.

(٢) انظر : الإنصاف : ٥٢٤/٢-٥٤٩.

وانظر الصفحة: ٦٣.

(٣) انظر : أبو عبيد القاسم ، كتاب الأمثال : ٢٦٨، العسكريّ ، جمهرة الأمثال : ١٩٣/٢، الميداني ، مجمع الأمثال : ١٧٤/٢ ، الزَّمخشريّ، المستقصى : ٢٩٧/٢.

التأويل الزَّمخشريّ، وابن مالك ، وهو عند البصريِّين مبتدأ لاخبَرَ له، أو خبره محذوف[1].

(٨) رفْع (غُدْوَة) بعد لَدُن:

ذهَب الكوفيُّون إلى أنَّ (غُدوَة) في هذه المسألَةِ تكونُ فاعلاً لفعلٍ محذوف (كان)، أمَّا البصريُّون فلم يُجَوِّزوا رَفْعَها؛ لأنَّهم يجوِّزون أنْ تأْتي منصوبةً، ومجرورَةً على أنَّ الجرَّ هو القياس[2]، على المضاف إليه، والنَّصْب على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار (كان) الناقصة واسمها.

وغير ذلك من المسائل الأخرى التي أثرْتُ تناسِيَها[3].

وما مرَّ من تَعْليلاتٍ ، وتأويلاتٍ ، وتَخْريجات لا تُسايِرُ طبيعةَ اللغة؛ لأنَّها تقومُ على التوهُّم، والتقدير، وهَجْرِ ظاهر النصّ ، وهي تأويلاتٌ على خلافِ مَنْهَجِهم ، قد يكون الانتصارُ لأُصولهم في النَّحْو والصَّرف من أَسبابها الرئيسَة ، كما يظهر لي. وهي تُعَدُّ قليلَةً جداً بالإضافة إلى تلك التي تطالِعُنا عند خصومهم البصريِّين ، أو تلك التي سايروا فيها طبيعةَ اللغة، والتجؤوا

(١) انظر : ائتلاف النُّصْرَة : ٥٩.

(٢) انظر: ائتلاف النُّصْرة : ٧٢-٧٣.

(٣) انظر: في هذه المسائل: ائتلاف النُّصْرَة:

المسألة الحادث والسِّبْعون (الوصف بالمصدَر): ٧٤.

المسألة السابعة والأربعون (ألف ذا الإشاريَّة): ٦١.

المسألة الحادية والثلاثون (الشرط والجزاء بعد اسم موصول): ١٣٧ – ١٣٨.

المسألة السادسة والعشرون (لام المستغاث): ١٥٧ – ١٥٨.

المسألة الثامنة والعشرون (الباء في بسم الله الرحمن الرحيم): ١٥٨ – ١٥٩.

المسألة الثالثة والثلاثون (الباء الداخِلَة في خبر ما المشبَّهة بليس): ١٦٠.

وانظر: التأويل النحويّ في القرآن الكريم:

حذف كل فيما ظاهره النصب على الحال: ٦٤.

إضمار قد مع الماضي الواقع خبراً لِـ(كان): ٦٥.

زيادة الواو: ١٣٢.

إلى الشكل فيها ، سواء أكانت من باب تلك التي اكْتَفَوْا فيها بالسماع ، أو التعليلات الأوَّليَّة، أو التَّعليميَّة ، أو مسائِل القياسِ التي تتداخل فيها العلَّة.

ولَسْت أُنْكِرُ أنَّ في تعليلاتِ الكوفيين بعضَ التأثيرات المنطقيَّة والفلسفيَّة ، كما في العامِل الضعيف ، والعامل القويِّ ، والفَرْع والأَصْل، وانحطاطِ الفروع عن الأُصول، والتوحِيْدِ، كما في عمل الفعل والفاعِل في المفعول به؛ لكونهما متلازِمَيْن مُتَّحدين من حَيْثُ إنَّه لا يوجَدُ فِعْلٌ بلا فاعِلٍ، ولا فاعِلُ بلا فِعْلٍ ، والفَيْضِ ، كما في فَيْضِ أحَدِ العامِلَيْنِ، الظَّرْفِ، و(إنَّ) – إلى عَمْرٍو، في مِثْلِ : إنَّ أمامَكَ عَمْراً، فَنَصَبهُ.



الفصل الرابع

الكوفيّون وبعض المسائل

التي على خلاف منهجهم الوصفي

ويُمْكِنُ أنْ تُطالِعَ القارئَ بعضُ الإرهاصات والإيماءات في منهج الكوفيِّين في النحو والصرف تُعَدُّ من اهتمامات المنهج التاريخيّ المقارن، وهي مسألة تبدو في بَعْضِ المُرَكَّباتِ عندهم:

(١) الاسم الموصول:

ذهب الكوفيُّونَ ، كما مَّر ، إلى أنَّ أصْلَ الَّذي ، وذا - الذَّالُ وحْدَها، وذهَب الفرَّاء منهم إلى أنَّ أصْل الذي (ذا) المُشار بها[١]. وفي العبريَّة تركَّبت (أَل) مع (ذي)، فصارت : هَلْزي، على أنَّ (هل) حرفُ تَعْريف فيها . ويمكن أنْ نَحْمِلَ ما في بعض كلام العامّة في عَصْرِنا ،نحو هَجَّمل ، هالفرس ، هالولَد ، هالشَّجرَة على (هل) التي في العبريَّة، واللحيانيَّة والثموديَّة، فتكون الذَّالُ في هذه الكلمة قد قابلت الزَّاي في العبريَّة، والألفُ فيها قد قابلت الياء في العبريَّة أيضاً[٢].

(٢) مُذْ ومُنْذُ:

لقد مَرَّ أنَّ الكوفيِّين لهم في هاتين اللفظتين مَذْهَبانِ، الأوَّل مَذْهَبُ بعضهم، وهو أنَّ (مُنذُ) مركَّبة من (مِن) حرف الجرِّ، و(إِذْ) ظرف الزمان، والآخَر، وهو مَذْهَبُ الفرَّاء ومَنْ تَبِعَهُ، وهو أنَّها مُرَكَّبة مِن (مِنْ) حرف

---

(١) انظر: السيوطيّ ، همع الهوامع : ٢٨٣/١، الشَّرْجي ، ائتلاف النُّصْرَة: ٦٥، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف :٦٦٩/٢.

(٢) انظر: د. إسماعيل عمايرة ، بحوث في الاستِشْراق واللغة : ٣٢، د. حليمة عمايْرة، الاتِّجاهات النحويَّة لدى القدماء ، دراسة تَحليْليَّة في ضوء المناهج المعاصرة ، رسالة دُكْتوراة ، نوقِشَت في الجامعة الأردنية ، وكنت أحَدَ أعْضاءِ لجنة المناقشة : ٢٥٣.

الجـر، و(ذو) الاسم الموصـول في لغـة طيِّء ، على أنَّ صَـدْر صِلة هذا الاسم محذوف.

ويُمْكِنُ أنْ يُقالَ إنَّها في المنهج التاريخيّ مُركَّبة من (مِنْ) حرف الخفض ، و(إذا) الظرفيَّة ، التي تقابلها (أزي) في العبريَّة ، على أنَّ هاتين الكلمتين (مِنْ)، و(إذا) قد نُحِتَ منهما كلمةٌ واحِدة في العبريَّة، وهي : MEAZ[1].

وتتبَدَّى للدَّارِسِ بَعْضُ الجوانب التَّحْويليَّة المعياريَّة في المنهج الكوفيّ، وهي جوانب قد نَبَّهْتُ عليها في مكانِها، ويُمْكن إجْمالُها فيما يَأتي :

(أ) الاعتِدادُ بالأَصْلِ:

يُعَدُّ الاعتدادُ بالأَصْلِ والفرع في العَمَل أو غيره -كما يظهر لي- من مظاهر المعياريَّة، أو التَّحْويليَّة ؛ لأنَّهما يدوران في فلك التوَهُّم الذي يُنْبِئُ عَمَّا في البنية العميقة، وهي بنيةٌ تَقْتضي قياسَ كلام العَرَب على أصْلٍ فِيْها يُقاسُ به هذا الكلامُ. ويَتراءَى لي أنَّ الاعْتداد بالأصْلِ والفَرْع في المذهَب الكوفيّ يُعَدُّ قليلاً جداً بالإضافة إلى المذهب البصريّ في المسائل الخلافيَّة التي حَرَصْتُ على تَبَيُّنِ المنهج الكوفيّ من خِلالِها ، زيادَةً على أنَّ حديْثَهم عَن بعض المسائِل فيهما لا يُنْبِئُ عن مِعْياريَّةٍ ، كما في أنَّ الفِعْل أَصْلٌ للمصْدر حملاً على نظرةٍ وصفيّةٍ خالِصَةٍ تكْمُن في أنَّ المصدرَ عُدَّ مشتقّاً من الفعلِ لاعتلال بعض حروفه وصِحَّتِها لاعتلال حروف الفِعلِ وصحَّتها ، أو لأنَّ الفِعلَ يعَملُ فيه، أو لأنَّهُ يُذكَرُ تأكيداً للفعل.

والقَوْلُ نَفْسُه في عَدِّهم الحرفَ الرابِعَ في الرباعيّ الأُصولِ، والحرفين، الرابعَ

---

(١) انظر: د. إسماعيل ، عمايرة ، بحوث في الاستشراق واللغة: ٣٢-٣٣، د. حليمة عمايرة ، الاتجاهات النَّحْوِيَّة لدى القدماء : ٢٥٤.
انظر الصفحات ١١٤ - ١٣٣، ١٦٤ - ١٧٠.

والخامسَ في الخماسيّ الأُصول – من الحروف الزائدة ؛ لإجماعهم على زيادة لامٍ، أو لامَيْن فيهما.

وممَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب ما جاءَ على خلاف الظاهرِ في هذه المسألَة:

(١) أنَّ في سَيِّدٍ ، ومَيِّت ، وهَيِّنٍ ، وأضرابها – قلباً مكانيّاً.

(٢) أنَّ أشياءَ من باب (أفْعاء)؛ لأنَّ أَصْلَها : أَشْيِئَاء (أَفْعِلاء)، على أنَّها جمعُ شيِّئٍ في الأصل[1].

(٣) أنَّ إنسـاناً وَزْنُـهُ (إفْـعان)؛ لأنَّ أصْلَـه: إنْسِـيان، علـى أنَّـهُ مِـنَ النِّسيان[2].

(٤) أنَّ في خطايا (فَعالَى) قلباً مكانيّاً ؛ لأنَّها في الأصْلِ جمعُ خطيئة ، وخطيئة تُجْمَعُ على : خَطاءٍ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الهمزةُ على الياء؛ لئلاَّ تُبْدَلَ الهمزةُ ياءً، لمجيئها قبل الطَّرَف، ثم أُبْدِلَ من الكسرةِ فتحةٌ ، ومن الياء أَلِفٌ ، فصارَتْ : خَطاءا ، ثمَّ قُلِبَتِ الهمزة ياءً، للتخلُّص من توالي الأمثال (الهمزة بين ألفين)، فصارَتْ : خطايا[3]. ولا يَخْفَى ما في هذه الخطوات في هذا الجمع التكسيريِّ من حيثُ الإعْلالُ، والتقديمُ والتأخِيرُ – من تَوَهُّمٍ، وإسْرافٍ في التعليلاتِ المرفوضة.

ومِنَ الأَصْلِ والفَرْعِ في هذه المسألة:

(١) أنَّ الأصْل في العَمَل لـِ (لَيْس)، و(ما) الحجازيَّة فَرْعٌ في العمل عَلَيها ؛ ولذلك تُعَدُّ عاملاً ضعيفاً ؛ وعليه فإنَّ الفُروعَ تَنْحَطُّ عن الأُصول؛ ولذلك قُيِّدَ إعْمالُ (ما) بقيودٍ ، كما مرَّ؛ وعليه فإنَّ الكوفيِّين ذهبوا إلى أنَّ خَبَرَها منصوبٌ بعد حذف الباءِ منه، كما في : ما زيْدٌ بقائِمٍ.

(١) انظر : الإنصاف : ٢/٨١٢–٨٢٣.
(٢) انظر : الإنصاف : ٢/٨٠٩.
(٣) انظر : الإنصاف : ٢/٨٠٥–٨٠٩.

(٢) أنَّ (إنَّ) وأخواتِها لاتَعْمَل في الخَبَر الرَّفْعَ - لأنَّها من العَوامِلِ الضعيفة؛ لأنَّها محمولَة في العمل على الفِعْل[١].

(٣) أنَّ الاسم المنادَى، في مثلِ:يازَيْدُ -أَصْلُه عند الفرَّاء: يا زَيْداهُ،كما مرَّ[٢].

(٤) أنَّ فِعْلَ الأمْرِ للمواجَه مُعْرَبٌ ؛ لأنَّ أصْلَ (افْعَلْ) عندهم : لِتَفْعَلْ[٣].

(٥) أنَّ المُذَكَّرَ أَصْلٌ والمُؤَنَّث فَرْعٌ:تَبْدو هذه المسَأَلَةُ في أنَّ عَلامَةَ التَّأْنيْثِ قَدْ حُذِفَتْ مِنْ طالِقٍ، وطامِثٍ، وحائِضٍ،وأضرابها مِنَ الصِّفاتِ التي لا حَظَّ للذّكور فيها؛وهو حَذْفٌ لا مُحْوِجَ إليه؛لأنَّ تحقيق أَمْنِ اللَّبْسِ مُتَوافِرٌ بينَ المذُكَّر والمُؤَنَّث[٤].

(٦) أنَّ لام الاستغاثة في مثل : يا لَزَيْدٍ - بَعْضُ كلمةٍ محذوفةٍ ، على أنَّ التقدير: يا آلَ زَيْدٍ، على أنَّ (آ) حُذِفتْ تَخْفيفاً لكثرة الاستعمال[٥].

(ب) العامِل:

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب ما جاء على خلاف المنهج الكوفيّ في هذه المسألة، كما مرَّ:

(١) أنَّ المرفوع بعد (لولا) مرفوعٌ بِها ؛ لأنها قائمةٌ مَقامَ الفعلِ، كما مَرَّ.[٦]

وهذا المذهَبُ يُعدُّ من جوانب المعياريَّة التحويليَّة.

(٢) أنَّ الاسم المرفوع بعد (لو) عِندَهم - فاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ في البنية العميقة[٧].

---

(١) انظر : الإنصاف :١/١٧٦.

(٢) انظر : الصفحة : ١٧٠.

(٣) انظر : الصفحة : ١٧١.

(٤) انظر : الشَّرْجي، ائتلاف النُّصْرَة: ٦٩، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف : ٢/٧٥٨.

(٥) انظر : السيوطي ، همع الهوامع : ٣/٧٤.

(٦) انظر: الصفحة : ١٦٨.

(٧) انظر: الصفحة: ١٧١.

(٣) أنَّ العامِل في الاسمِ المنصوبِ في باب الاستثناء (إلاَّ)؛ لأنها قائمة مقامَ الفعلِ (أستثني) ، أو (إنَّ)، أو (أنَّ) ، كما مرَّ[1].

(٤) أنَّ ضميْر النَّصْب (إيَّاها) في المسألة الزُّنْبوريَّة : كُنْتُ أظُنُّ أنَّ العَقْرَبَ أشدُّ لَسْعَةً من الزُّنبور فإذا هو إيَّاها - معمولُ للفعْلِ الذي تتضمَّنُه (إذا) الفجائيَّة[2].

(٥) أنَّ المرفوعَ بعد (مُذْ)، و(مُنْذُ) خَبرٌ لمبتدإٍ محذوف، على مَذْهب الفرَّاء، أو فاعلُ لفعل محذوف[3]،على مَذْهَبِ غيْرِه من الكوفيِّين.

(٦) أنَّ العاملَ في اسم (لا) النافية للجِنْس النكرةِ فِعْلُ محذوف، على أنَّ التنويْنَ حُذِف لنيَّة المضاف إليه، وغير ذلك[4].

وغير ذلك من المسائلِ الأُخرى التي نَبَّهْت عليها في أثناءِ هذا البحث.

(جـ) الحَذف:

يُعَدُّ تَوَهُّم المحذوفاتِ ونِيَّتُها من الجوانب المعياريَّة التَّحْويليَّة، وهي مسأَلَةٌ تَشيعُ في النحو العربيّ، في تقديراتِ النحويِّين وتأويلاتهم شيوعاً مُفْرِطاً. وقد قُيِّدت هذه المحذوفات ببعض القيود، ولعلَّ من أَهَمِّها توافُرَ الدليل عليها. ويُعَدُّ الالتجاءُ إلى المحذوفات في النحو العربيّ، في الغالب، من باب هَجْرِ التَّكْرير، وهو تكريْرُ يتوافَرُ بتوافُرِها. وعلى الرَّغْمِ من شُيوعِ المحذوفات فإنَّ الكوفيِّين لايلجؤون إليها إلاَّ في مواضِعَ قليلةٍ بالإضافة إلى تلك المواضِع التي تتوافَرُ عند خصومِهم البصريِّين، زيادَةً على أنَّ بَعْض هذه المحذوفات يقومُ مقامَها غَيْرُها، بَعْدَ حَذْفِها، وأنَّ كثيراً منْها يُعْتَدُّ فيْه بالكلام العربيّ، ويُقاسُ عليه.

---

(١) انظر: الصفحة: ١٦٥.

(٢) انظر: الصفحة: ١٦٦.

(٣) انظر: الصفحة: ١٦٧.

(٤) انظر: الصفحة: ١٦٩.

ولتبدوَ الصورَة أكثرَ وضوحاً وجلاءً ؛ آثَرْتُ أنْ أُدوِّنَ بَعْضَ المسائِلِ هَجَروا فيها الحَذْف مُؤْثِرِيْنَ القياسَ على الشواهد، وهَجْر التأويلِ والتقدير، وأَنْ أُتْبِعها ببعض المسائل الأُخرى لجَؤوا فيها إلى التأويل، والتَّقدير ، زيادةً على ما مَرَّ في العامِل.

ومن المسائِل التي هجروا فيها التأويلَ والتقدير، أو هجروا فيها المعياريَّة، أو التحويليَّة، زيادةً على ما مَّر ما يَأْتي :

(١) إقامَةُ الجارِّ والمجرور مقام الفاعلِ مَع وُجودِ المَفْعُوْل به[١]:

قاسوا هذه المسألة على قراءة أَبي جعفرٍ وغيره:﴿لِيُجْزَى قَوْماً بما كانوا يَكْسِبون﴾[٢]، على أنَّ القائِمَ مَقامَ الفاعل المحذوف الجارُّ والمجرورُ (بما كانوا يَكْسِبون)، على الرغْم من توافُرِ المفعول به. والقائِمُ مقامَ هذا الفاعل على مَذْهَبِ المُؤَوِّلين والمُقدِّرين – إمَّا أنْ يكون ضميرَ المفعول الثاني المحذوف الذي دلَّ السياق عليه ، والتَّقْدير (هو)، والمحذوف هو (الخيرُ) ، على أَنَّه المفعول الثاني للفعل (يُجْزَى)، وإمَّا أنَّ يكونَ ضميرَ المَصْدَر المدْلولِ عليه بالفعل (يُجْزَى) ، وهو الجزاءُ. ومِمَّا يُعَزِّزُ مَذْهَب الكوفيِّين قولُ جَريرٍ[٣] :

ولَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلِكَ الجَرْوِ الكِلابـــا

على أَنَّ الجارّ والمجرور (بذلك الجَرْوِ) قائِمٌ مقام الفاعِلِ.

---

(١) انظر : الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرة : ٧٧، السمينُ الحلبيّ ، الدرُّ المصون : ٩/٦٤٥–٦٤٦، القرطبيّ ، تفسير القرطبيّ: ١٦/٢٦٢، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط: ٨/٤٥، د. عبد الفتاح الحموز ، التَّأويل النحويّ في القرآن الكريم : ٦٢.

(٢) الجاثية: ١٤.

(٣) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب : ١/١٦٣، ابن جنيٍّ ، الخصائص: ١/١٨٦ ، ابن الشَّجَريّ ، الأمالي الشجريَّة : ٢/٢١٥، السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٩/٦٤٦ ، الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصرة : ٧٨، السيوطي ، همع الهوامع : ٢/٢٦٦.

وقول رُؤبة[1]:

لم يُعْنَ بالعَلْياءِ إلا سَيِّدا

على أنَّ الجارَّ والمجرورَ (بالعلياءِ) قائمٌ مقامَ الفاعلِ .

(٢) ما بَعْدَ واو المعيَّة إذا كان مَرفوعاً مُغْنٍ عن الخبر:

ذَهَب الكوفيُّون إلى أنَّ (وضَيْعَتُه) في القول : كلُّ رجُلٍ وضَيْعَتُه – تُغْني عن الخبر؛ لأنَّها في معنى : مَعَ ضَيْعَتِه ، على أَنَّ الواو قد أَغْنَتْ عنه، كإغناء الفاعلِ عن الخبر. والبصريُّون يَحْملون هذا القولَ على تقدير خَبَرٍ محذوف : كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه مُقْتَرِنانِ[2].

(٣) النَّصْبُ على القَطْع:

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (مُسْتقيماً) في قوله تعالى :﴿ وهذا صراطُ رَبِّك مستقيما ﴾[3]- مَنْصُوْبٌ على القَطْعِ ؛ لأنَّه قُطِعَ عمَّا قَبْلَه من لفظه الأوَّل إلى لفظٍ آخَر. وهو منصوبٌ عند البصريِّين على الحال ، على أنَّ العامِلَ فيها مَعْنى الفعلِ[4]. والقولُ نَفْسُة في (شَيْخاً) في قوله تعالى: ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾[5]

(٤) إعراب بعض الجُمل إعراباً بعيداً عن التقدير والتأويل :

ومن ذلك عَدُّهم (لَيَسْجُنُنَّه) في قوله تعالى :﴿ ثمَّ بدا لَهُمْ من بعدِ ما رأَوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه ﴾[6] في موضع رفع على فاعِل (بدا).وقد حَمَلَ على ذلك ثَعْلَبٌ وهشامٌ كلَّ جملةٍ من هذا الباب ، كما في: يُعْجِبُني يَقُوْمُ زيدٌ . والفاعل عند

(١) انظر : السيوطيّ، همع الهوامع : ٢/٤٣-٤٤، الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصرة : ٧٦.

(٢) انظر: السُّيوطيّ ، همع الهوامع : ٢/٤٣-٤٤، الشَّرْجي ، ائتلاف النُّصرة : ٧٦.

(٣) الأنعام : ١٢٦.

(٤) انظر : الشَّرْجي ، ائتلاف النُّصْرَة : ٩٥، السمينُ الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٥/١٤٧.

(٥) هود : ٧٢.

(٦) يوسف : ٣٥.

البصريِّين، وغيْرِهم ممَّن لم يُجَوِّزوا وقوعَ الجملة فاعلاً - الضميرُ العائدُ على السِّجْنِ، أو ضميرُ المصدر المفهوم من الفِعْل(بدا). وقيل إنَّ الفاعل مُضْمَرٌ يدلُّ عليه السِّياقُ، على أنَّ التقديرَ :بَدَالَهُمْ رأْيٌ.[1]

ومن ذلك عَدُّهم (يابُنَيَّ اركَبْ مَعَنا) في قوله تعالى :﴿ونادَى نُوْحٌ ابْنَهُ وكانَ في مَعْزَلٍ يا بُنَيَّ اركَبْ مَعَنا﴾[2] في موضعِ نَصْب بالفعل المذكور (نادَى) ، وهو عند البصريِّين مَعْمُوْلٌ لقولٍ محذوف[3].

ومنْه عَدُّهم الجُمْلَةَ (للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ) في قوله تعالى:﴿يُوْصِيْكُمُ اللهُ في أَوْلادِكم للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾[4]،في موضع نصب بالفعل (يُوْصِيْكم)،على أنَّهُ بمعنى (يُشَرِّعُ لَكُم)،أو (يَفْرِضُ لكم)، وهذه الجملة عند البصريِّين مُفَسِّرة للوصيَّة،كما يُفْهَمُ من كلامِ السمين الحلبيّ[5].

ومنه أنَّهُمْ أجازوا أنْ تَقَع الجملَةُ الماضَوِيَّةُ حالاً من غَيْر نِيَّة (قَدْ) ، كما في قوله تعالى : ﴿أو جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدورُهُم﴾[6]، على أنَّ قولهُ (حَصِرَتْ صُدُورُهم) في مَوْضِعِ نَصْب على الحالِ من غير تقدير (قَدْ)، كما في المَذْهب البَصريِّ. وذكر السَّمين الحلبيُّ سبعَةَ أوْجهٍ في هذا القَوْلِ[7].

---

(١) انظر : الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصرْة : ٩٩، النحَّاس، إعراب القرآن الكريم : ١٤١/٢ ، السمينُ الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٤٩٤/٦، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط : ٣٠٧/٥.

(٢) هود : ٤٢.

(٣) انظر : الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرَة : ٩٩-١٠٠، السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٣٢٩/٦-٣٣١.

(٤) النساء : ١١.

(٥) انظر: الدرُّ المصون : ٥٩٦/٣-٥٩٧.

وانظر في هذه المسألة: الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرة: ١٠٠، مكّي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن : ١٨١/١ ، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ١٨١/٣، الزَّمخشريّ، الكشاف : ٥٠٥/١.

(٦) النساء : ٩٠.

(٧) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٦٦/٤-٦٧، الشَّرجيّ، ائتلاف النُّصْرَة : ١٢٤-١٢٥، أبو البَرَكاتِ الأنباري، الإنصاف : ٥٢٥/٢ ، الأخْفَش، معاني القرآن : ٢٤٤/١ ، ابن عقيل المساعد : ٤٧/١.

(٥) الوَصْف المبتدأُ به يَرْفَعُ فاعلاً مُسْتَغْنًى به عن الخبر بلا اعتِمادٍ:

لقد قيَّد البصريُّون هذه المسألة بتقدُّم نَفْيٍ أو اسْتِفهامٍ، كما في: أَقادِمٌ الزَّيْدان.أما الكوفيُّونَ فأجاوزا ذلك بدونهما،كما في قول الشاعر[1]:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً   مقالَةَ لِهْبِيٍّ، إذا الطَّيْرُ مَـرَّتِ

على أنَّ (بنو لِهْبٍ) فاعِلٌ لـ(خَبِيْرٌ) سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ[2].

(٦) عَمَلُ اسم الفاعِلِ المنوَّن بلا قيودٍ :

قيَّد البصريُّون هذا العَمَل بأنْ يكونَ معتمداً على مبتدإٍ، أو موصوفٍ أو موصول، أو صاحبِ حالٍ ، أو نفي، أو اسْتِفهامٍ ، وألاَّ يكون لِما مضى، وهي مسألَةٌ أجازَها الكوفيُّون بلا قَيْدٍ ، أو تأويْلٍ ، كما في قولة تعالى :﴿ ومن الناسِ والدَّوابِّ والأنعامِ مخْتَلِفٌ ألوْانُه ﴾[3]، على أنَّ (أَلْوانُه) فاعِلٌ لاسم الفاعل (مُخْتَلِفٌ) . وهي مسألَة محمولَةٌ عند البصريِّين على تقدير مَوْصوفٍ[4].

ومن عَملِهِ على الرَّغْم من كونه لما مَضى قولُه تعالى :﴿ وكَلْبُهم باسِطٌ ذراعَيْهِ بالوَصيدِ ﴾[5]، على أنَّ (ذِراعَيْهِ) مفعولٌ لاسم الفاعِلِ (باسِطٌ)، على الرَّغْم من كونِه لما مَضَى. ويُعَزِّز مَذْهَبَ الكوفيِّين في هذه المسألة قولُ العرب: هو مارٌّ بزيْدٍ أمْسِ . وقد حمل البصريُّون قوله تعالى على حكايةِ الحالِ الماضيةِ، وقَوْلَ العرب على أنَّهُ عامِلٌ في الجارِّ والمجرور[6].

---

(١) انظر : ابن هشام الأنصاريّ ، أوضح المسالك : ٦٦/١، السيوطيّ، همع الهوامع : ٧/٢، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣٣٣/١.

(٢) انظر : الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرَة: ٧٩.

(٣) فاطر: ٢٨.

(٤) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة : ١٦، السمين الحلبيّ ، الدرُّ المصون : ٢٣٠/٩، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط : ٣١١/٧.

(٥) الكهف : ١٨.

(٦) انظر : الشَّرجّي، ائتلاف النُّصْرَة : ٩٨، ابن عقيل ، المساعد: ١٩٧/١ ، السمين الحلبيّ ، الدرُّ المصون: ١٩٧/٧ ، أبو حيان النحويّ ، البحر المحيط : ١٠٩/٦ ، ابن مالك، شرح الكافية الشافية : ١٠٤٣/٢.

(٧) عَمَلُ العامِلَيْن المتنازعَيْن في المرفوع إنِ اتَّفقا:

أجازَ الفرَّاءُ من الكوفيِّين أنْ يعمل العاملان في المعمول ، إن اتَّفقا ، كما في : قامَ وقَعَدَ زيدٌ ،كرَفْع (مُنْطَلِقانِ) في : زيدٌ وعمرٌو مُنْطلقانِ، بالمعطوف والمعطوف عليه معاً ؛ لأنَّهما يَطْلُبانه[1]. والنحويُّون على خلاف هذه الإجازَة.

(٨) مَجيء (مِنْ) لابتداءِ الغايةِ الزَّمانيَّة :

أَجازَ الكوفيُّون هذه المسألة قياساً على قوله تعالى :﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوى من أوَّلِ يومٍ أَحَقُّ أنْ تَقومَ فيه ﴾[2]، وقوله :﴿إذا نُودِيَ للصلاةِ من يَوْمِ الجُمُعَةِ... ﴾[3]، وغيرهما من الشواهدِ في الكلامِ العَربيّ. وهذه الشواهدُ محمولةٌ عند البصريِّين على تقديرِ مضافٍ في الآية الأُولى : من تأسِيْسِ أوَّلِ يَوْمٍ، وعلى أنَّ (مِنْ) في الآية الثانية بمعنى (في)[4].

(٩) إنابةَ (أل) عَنِ الضمير:

قاسَ الكوفيُّون ذلك على قوله تعالى :﴿ فإنَّ الجنَّةَ هي المأْوى ﴾[5]، على أنَّ التقدير : فإنَّ الجَنَّةَ هي مَأْواه . ومن ذلك أيضاً : مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، على أنَّ التقديرَ : حَسَنٍ وَجْهُهُ . وما مرَّ محمولٌ عند البصريِّين على حذفِ ضميرٍ وحَرْفِ خَفْضٍ، والتَّقدير: هي المَأْوَى له، والوجه منه[6]. وقيل إنَّ ذلك مَرْدودٌ

---

(١) انظر : السيوطيّ ، همع الهوامع :١٣٧/٥.

(٢) التوبة: ١٠٨ .

(٣) الجمعة: ٩.

(٤) انظر : أبو البركات الأنباريّ ، الإنصاف : ٣٧٠/١ ،الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة: ١٤٢-١٤٣، السيوطي ، همع الهوامع : ٢١٣/٤، المرادي، الجنى الداني : ٣١٤، السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١٢١/٦-١٢٢، المالقي ، رصف المباني: ٣٢١، ابن يعيش، شرح المفَصّل : ١٢٨/٥ ، الأزهريّ ، شرح التصريح على التوضيح: ٨/٢.

(٥) النازعات : ٣٩.

(٦) انظر: الشَّرْجِيّ، أئتلاف النُّصْرَة : ١٥٧، السمين الحلبّي ، الدرُّ المصون : ٦٨٢/١٠، ٢١٥/١.

بالجمع بين (أل) والضمير ؛ لأنَّه لايُجْمَعُ بين العِوَضِ والمعوَّضِ منه[1].

(١٠) عَمَلِ ما قَبْلِ (إلاَّ) فيما بعدها إذا تمَّ الكلام :

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك قوله تعالى :﴿وما أرْسَلْنا من قَبْلِك إلاَّ رجالاً نُوْحي إليهم فاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كنتُم لاتعلمونَ بالبيِّناتِ والزُّبُرِ...﴾[2]، على أنَّ (بالبيِّنات) يتعلَّقُ بـ (أرْسَلْنا) على مَذْهَب الكسائيّ الذي أجاز أنْ يَلي (إلاَّ) مَعْمولُ ما قَبْلَها مَرْفوعاً كانَ، أو منصوباً ، أو مَجروراً ، كما في: ما ضَرَبَ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ ، وما ضَرَبَ إلاَّ زَيْدٌ عَمْراً، وما مَرَّ إلاَّ زيدٌ بعَمْرو . وتَبِعَه في المرفوع ابنُ الأنباريّ ، والأَخْفَشُ في الظَّرْفِ والجارِّ والمجرور. وذهب البصريُّون إلى أنَّ الجارَّ والمجرورَ في الآية يتعلَّقُ بمحذوف يُعْرَبُ حالاً ، على أنَّ التقدير: إلاَّ رجالاً مُلتبسينَ بالبيِّنات. وفي هذا الجارِّ والمجرور ثمانية أوجُهٍ[3].

ويُعَزِّزُ الآيةَ الكريمةَ قولُ الشاعرِ:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبوا بالنارِ جارَتَهُمْ   ولا يُعَذِّبُ إلاَّ اللهُ بالنارِ

(١١) عَمَل (أفْعَل) التَّفْضيل في معمولٍ صريح:

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (مَنْ) في قوله تعالى :﴿ إنَّ رَبَّك هو أعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبيْله ﴾[4]في مَوْضعِ نَصْبٍ، على أنَّ العامِلَ اسْمُ التَّفضيلِ ؛ لأنَّه يَعْمَلُ عِندَهم عَمَلَ الفِعْل. وقيل إنَّها في موضع جرٍّ بحرف جرٍّ محذوف ، أو في

---

(١) انظر : السمين الحلبيّ ، الدرُّ المصون : ٦٨٢/١٠، ٢١٥/١.

(٢) النحل: ٤٣-٤٤.

(٣) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢٢٢/٧-٢٢٤، الزَّمخشريّ ، الكشاف : ٤١١/٢، أبو حَيَّان النحويّ ، البحر المحيط : ٤٩٣/٥ ، السيوطيّ ، همع الهوامع : ٢٧٦/٣، د. عبد الفتاح الحموز ، التَّأويل النحويّ في القرآن الكريم : ٥٥٧، الشهاب، حاشية الشهاب: ٢٣٤/٥، القرطبيّ، تفسير القرطبيّ : ١٨١/١٠، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٧٩٦/٢.

(٤) الأنعام : ١١٧.

موضع نَصْبٍ بفعل محذوف يدلُّ عليه اسم التَّفضيل . وفي موضعها تأويلات أُخَر[1] .

(١٢) إجابَة الشَّرْطَيْنِ بجوابٍ واحد:

ذَهَب الفرَّاء إلى أنَّ (تَرْجِعُوْنَها) في قوله تعالى :﴿فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقُوْمَ وأَنْتُم حِيْنئذٍ تَنْظرونَ ونَحْنُ أَقْرَبُ إليه منكُمْ ولكن لاتُبْصِرون فلولا إنْ كنتُم غير مَدينينَ تَرْجِعُونَها إِنْ كنتمُ صادقين﴾[2] - جوابٌ لقوله (فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقومَ)، وقوله (فلولا إنْ كُنْتُم غَيْرَ مدينين). وذكر ابنُ عَطيَّة[3] أنَّ (تَرْجعونَها) سَدَّ مَسَدَّ الأَجْوبَةِ والبيانات التي تَقْتَضيها التَّحْضيْضات، على أنَّ لفظة الأَجْوبَة في كلامِهِ تَعْني جواب (إذا) ، (وإنْ) ، و(لولا) في الآية السابقة، كما ذكَرَ السَّمينُ الحلبيُّ [4]. وقيْلَ إنَّ جَوابَ (لَوْلا) الأُوْلى محذوف ، أو إنَّ الجواب للأولى على أنَّ جوابَ الثانية محذوف.

(١٣) النَّصْب على التَّميز في قوله تعالى: ﴿وحَسُن أولئكَ رفيقاً﴾[5] :

ذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّ (رفيقاً) في هذه الآية منصوبٌ على التمييز والتفسير؛ لأنَّ العرب تَقُوْلُ : حَسُنَ أولئكَ مِنْ رُفَقاءَ، وكَرُمَ زَيْدٌ مِنْ رجلٍ.

---

(١) انظر : السَّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون : ٥/١٢٦-١٢٧، مكيّ بن أبي طالب ، مُشْكِل إعراب القرآن : ١/٢٨٥، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط : ٤/٢١٠، الشهاب ، حاشية الشهاب : ٤/١٨١، العُكْبَريّ، التِّبيان في إعراب القرآن : ١/٥٣٤، الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان على شَرْح الأشْمُونيّ : ٣/٥٤ ، الرَّضي، شَرْح الرضي على الكافية : ٢/٢١٩.

(٢) الواقعة : ٨٣.

(٣) انظر : المحررّ الوجيز : ١٥/٣٩١.

(٤) انظر : السَّميْن الحلبيّ، الدُّرُّ المصون : ١٠/٢٢٩-٢٣٠. وانظر : أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٨/٢١٥، القُرْطبيّ، تفسير القُرطبيّ : ١٧/٢٣٢، الشهاب ، حاشية الشّهاب : ٨/١٥٠، ابن هشام الأنْصاريّ ، مغني اللبيب : ٣٦٢.

(٥) النساء : ٦٩.

وذَهب البصريُّون إلى أنَّه منصوبٌ على الحال، على أنَّ معنى (رفيقاً) : رُفْقاً؛ لأنَّ الحالَ تُطابِقُ صاحِبها[1]. وقِيْل إنَّ الرَّفيق كالصَّديق يقع على المفرد والمثنَّى والجمع ، أو إنَّه اكتُفي به عن الجمع ، لفَهْمِ المعنى .

وغير ذلك من المسائِل الأُخرى التي ذَكرتُها في هذا المكانِ أو غيره ، أو تلك التي تناسَيْتها رغبَةً في عَدَمِ التَّطْويل.

ومِمَّا جاء على خلاف مَذهَبِهم في هَجْرِ التقدير والتأويل زيادَةً على ما جاءَ في العاملِ ما يأتي:

(١) خبر (ما) الحجازيَّة منصوبٌ بعدَ حَذْفِ الباء:

ذهب الكوفيُّون إلى أَنَّ (ما) الحِجازيَّة عامِلٌ ضَعيْفٌ ، فهي لا تَقْوَى على أنْ تنْصِبَ الخبرَ، والخبر منصوبٌ عندهم بعد حذفِها. وهو مَذهَبٌ فيه تَكَلُّفٌ، وتأوِيْلٌ، وتَوَهُّمٌ؛ لأنَّ الظاهِرَ يقتضي أنْ تكونَ هي العاملة في خبرها[2].

(٢) جوازُ حذْفِ حرف النداء إذا كان المنادَى اسمَ جِنْسٍ :

قاسَ الكوفيُّون هذه الإجازة على قول العرب: « أَطْرِق كرا »[3]، و« افْتَدِ مَخْنُوْقُ » [4]، و« أَصْبِحْ لَيْلُ »[5]. و« ثَوْبي حَجَرُ »[6]، وغير ذلك . وقد عدَّ البصريُّون هذه الشواهِدَ من باب الشاذِّ الذي لا يُعْتَدُّ به .

---

(١) انظر :الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرة: ٩٧ ، الأَخْفَش ، معاني القرآن : ٢٤٢/١، السمين الحلبيّ ، الدرُّ المصون : ٢٥/٤، أبو حَيَّان النحويّ ، البحر المحيط : ٢٨٩/٣.

(٢) انظر : الصفحة: ١١٩.

(٣) انظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١٩٦٠/٣ ، الميداني ، مجمع الأمثال : ٤٣١/١ ، الشرجّي ، ائتلاف النُّصْرَة: ٥٧.

(٤) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة : ٥٧ ، ابن عقيل ، المساعد: ٤٨٥/٢.

(٥) انظر: الشَّرْجي، ائتلاف النُّصْرَة : ٥٧، ابن عقيل، المساعد : ٤٨٥/٢.

(٦) انظر: ابن عقيل، المساعد : ٤٨٥/٢.

(٣) إضمار قد مع خبر كان إذا كان جملةً ماضَويَّة:

ذهَبَ الكوفيُّون إلى أنَّ الماضي لا يجوز أنْ يقع خبراً لـ(كان) إلاَّ مع (قد) ظاهرةً ، أومُضْمَرَةً ، كما في قولة تعالى :﴿ تَجْري بأَعْيُننا جَزاءً لِمَنْ كانَ كُفِر ﴾[١]، على أنَّ التقديرَ على مَذْهَبِهم : لِمَنْ كانَ قَد كُفِرَ . والأولى عند النحويِّين مَذْهَبُ البصريِّين ؛ لخُلُوِّه من التقدير [٢]. وأجاز أبو حيَّان النحويّ[٣]. أنْ تكون (كان) زائدَةً ، ولا مُحْوِجَ إلى هذا التَّكلُّفِ.

(٤) لأمُ الابتداء لامُ جَواب قَسَمٍ مقدَّر:

ذهب الكوفيُّون – كمامَّر – إلى أنَّ هذه اللام لامُ جواب قَسَمٍ مُقدَّر، وهو مَذْهَبٌ لا مُحْوِجَ إليه[٤].

(٥) عَدُّ ما ظاهِرُه النصبُ على الحالِ خبراً لـ (كانَ) المضمَرة:

عدَّ الكوفيُّون (فِئَتَيْنِ) في قوله تعالى:﴿فما لَكُم في المنافقين فئَتَيْن﴾[٥] خبراً لـ(كان) المضمَرة، على أنَّ التقدير: ما لَكُمْ في المنافِقِيْنَ كنتُم فِئَتَيْن، وأجازوا أنْ يُقال : ما لَكَ الشاتِمَ ، على أنَّ التقديرَ: مالك كُنْتَ الشاتِمَ[٦].

(٥) حَذْف واو الحال قبل الجملة الاسْميَّة الواقعة حالاً:

ذَهَبَ الفرَّاء والزَّمخشريُّ إلى أنَّه لابُدَّ من وجود الواو والضميرِ في الجملة الاسميَّة في هذه المسألة، ولا يَصِحُّ انْفرادُ الضمير فيها عندهما إلاَّ

---

(١) القمر : ١٤.

(٢) انظر: د. عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحويّ : ٦٥. ٨١٤ ، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ١٧٨/٨، السمين الحلبي، الدرُّ المصون : ١٣٥/١٠.

(٣) انظر: أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ١٧٨/٨.

(٤) انظر : الصفحة: ١٦٤.

(٥) النساء : ٨٨.

(٦) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٦٠/٤ ، الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة : ٩٧، الأخفش، معاني القرآن : ٢٤٣/١، النحَّاس ، إعراب القرآن : ٤٤٢/١.

شذوذاً؛ وعليه فإنَّ الواو تكونُ مقدَّرةً عندهما، في مثل قوله تعالى : ﴿ وقُلْنا اهبطوا بَعْضُكُم لبعضٍ عَدُوٌّ... ﴾[1] ،على أنَّ التقدير : وبَعْضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ[2].

(٦) الميم المشدَّدة في اللهُمَّ بقيّة جملةٍ محذوفة :

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ هذه الميم بقيَّة جملة محذوفة ، على أنَّ التقدير : يا أَللهُ ، أُمَّنا بخيرٍ، وذهب البصريُّون إلى أنَّها عِوَضٌ من حرف النداء . والأولى أن تكون للتَّعْظيم ، كما ذكرَ ابن تَيْمِيَّة ؛ لأنَّها في العبريَّة: إلوهيم[3].

(٧) حَذْف حروف الجرّ:

يُحْذَف حرفُ الجرِّ قياساً مع المصادر المُؤَوَّلة من (أنْ)، و(أنَّ) وما في حيِّزهما إذا كانت مفاعِيْلَ غير صريحَة للأفعالِ[4]. ومِمَّا أَجازَ حَذْفَهُ الكوفيُّون -حَذْفُ حرف الجرّ (إلى) مع الأفعالِ: ذهَبَ ، وانْطَلَق، وخَرَج، وهي مسألَةٌ لم يُجِزْها البصريُّون إلاَّ في مِثْلِ : ذَهْبتُ الشامَ ؛ لأنَّ السماعَ جاءَ بها، أمَّا في مثل: ذَهَبْتُ مِصْرَ، وذَهَبْت البصْرَةَ- فلا يجيزون هذا الحَذْف فيها[5].

ومِنْ حَذفِ حَرْفِ الجرِّ وبقاءِ عمله جرُّ تمييز (كم) الخبريَّة مع الفَصْلِ بحرف الجَرِّ (من) المحذوف ، كما في : كم عندك رجُلٍ، على أنَّ التَّقْديرَ : كَمْ عِنْدَكَ من رجُلٍ . والبصريُّونَ يُوْجِبُوْنَ نَصْبَهُ في هذه المسألة[6].

---

(١) البقرة : ٦٣.

(٢) انظر : الخلاف في هذه المسألة في : د. عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحويّ في القرآن الكريم : ٧٧٣-٧٧٥. وانظر : السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٢٩٠/١ ، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط: ١٦٣/١، الشهاب ، حاشية الشهاب: ١٣٨/٢ ، ابن عطيّة، المحرّر : ٢٤٢/١، ابن يعيش ، شرح المفصَّل : ٦٥/٢، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٥٣/١.

(٣) انظر: الصفحة : ١٧٠.

(٤) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم : ٧٠٣-٧٢٩.

(٥) انظر: الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرَة: ١٣٦.

(٦) انظر: الإنصاف : ٣٠٣/١-٣٠٩.

(٨) حَذْف فِعْل الشَّرْط:

ذَهَب الكوفـيُّون إلى أنَّ (عِلْماً) في : أمَّا عِلْماً فَعالِمٌ - منصوبٌ على المفعول به لفعل الشَّرْط المحذوف ، والتقدير: مَهْما تَذْكُر عِلْماً فالذي وُصِفَ عالِمٌ . وقيل إنَّه (حال) على أنَّ العامِل فيها فِعْلُ الشَّرْط المحذوف أيضاً ، وإنَّه مفعولٌ مطلق مُؤكّد لناصبِه، وهو (عالِمٌ) المتأخِّر[1].

(د) الزِّيادة، أو الإقْحام :

ومِمَّا يمكن عَدُّه من باب هَجْر الحَمْلِ على الزيادة أو الإقحام على خلاف مَذْهَب غيرهم - ما يَأْتي :

(١) (إِنْ) بعد (ما) النافية:

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (إِنْ) بعد (ما) النافية في مثل: ما إنْ زيْدٌ قائِمٌ - تكون بمعنى (ما)، على أنَّها تَوْكيدٌ لها؛ لأنَّها بمعناها. وهي عند البصريِّين زائدَة[2].

(٢) ضمير العماد:

ذهب الفرَّاء من الكوفيِّين إلى أنَّ ضمير العِماد - وهو ضمير الفَصْلِ عند البصريِّين - يُعْربُ على حَسَب ما قبلَه، وذهب الكسائيّ إلى أنَّ محلَّه محلّ ما بَعْدَهُ[3]، كما في: جاء زيدٌ هو الشُّجاعُ. أمَّا البصريُّون فذهبوا إلى أنَّه زائد للتَّوكيد، ولا محلَّ له من الإعراب.

---

(١) انظر : السيوطيّ ، همع الهوامع : ٤/١٦-١٧.

(٢) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة : ١٥٥.

(٣) انظر: الصفحة: ١٦١ - ١٦٢.

وانظر: المالقي، رصف المباني: ١٢٨، المبرد، المقتضب: ٤/١٠٣، ابن يعيش، شرح المفصَّل: ٣/١٩، الرضي، شرح على الكافية: ٢/٢٦، د. بعدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٣٩٨.

(٣) مَجِيْءُ الحال معرفةً:

أجاز الكوفيُّون أنْ تأْتي الحالُ معرفةً بقيد كونها فيها معنى الشرط، كما في: عبْدُاللهِ المُحْسِنَ أَفْضَلُ منه المُسيءَ، على أنَّ التقديرَ: إذا أَحْسَنَ أفْضَلُ مِنْه إذا أساءَ. وأجاز يونس والبغداديُّون المسألَة بلا قَيْدٍ[1].

والمواضعُ التي لجأ فيها الكوفيُّون إلى الحمل على الزيادةِ قليلةٌ جداً، ومن ذلك:

(١) زيادة (أَل) في الحالِ:

ومن ذلك قراءة الحسن، وابن أبي عبلة، وغيرهما: ﴿لَنُخْرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ ﴾[2]، على أنَّ (الأذَلَّ) حالٌ عند الكوفيِّين والبصريِّين على زيادة (أَل)؛ لأنَّ الحالَ ليس فيها معنى الشَّرْطِ[3]، كما مرَّ.

(٢) زيادة (الواو) الواقعة في جواب الشرط:

ذهب الكوفيُّون إلى أَنّ الواو يجوز أنْ تَقَعَ زائِدةً، كما في قوله تعالى: ﴿حتَّى إذا جاءوها وفُتِحَتْ أبوابُها ﴾[4].

وقيل إنَّ الجواب محذوف[5]. والبصريُّون يَحْمِلون تلك الشواهِدَ التي أجاز فيها الكوفيُّون هذه الزيادة - على أَصالة ماعُدَّ زائداً.

---

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ١٧/٤-١٨، السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٣٤٢/١٠-٣٤٣.

(٢) المنافقون: ٨.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدرُّ المصون: ٣٤٢/١٠-٣٤٣، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٢٧٤/٨، ابن عطيّة، المحرّر: ٢٢/٦، د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ٣٤١.

(٤) الزُّمر: ٧٣.

(٥) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٤٤٧/٩، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ٤٥٦/٢، الزَّمخشريّ، الكشاف: ٤٤١/٣، الشرجيّ، ائتلاف النُّصْرَة: ١٤٨، ابن هشام الأنصاريّ، شرح قصيدة كعب بن زهير: ٩٧.

ومـمَّـا يُعـدُّ من بـاب الزيـادة زيـادةُ حـروف الجَـرِّ فـي بعض المواضِع، وهي مسألةٌ لاخلافَ فيها ، في الغالب ، بين النحويِّين.[1]

(هـ) الرُّتْبَة:

مِمَّا يُمكِنُ عَدُّه مِمَّا حَمَلَهُ الكوفيُّون على جواز التقديم زِيادَةً على ما نَبَّهْت عليه فيما مضى – مايأتي:

(١) تقديم التمييز على عامِلِه المتصرِّف:

أجاز الكوفيُّون هذه المسألة على أنْ يكونَ العامِلُ فِعْلاً مُتَصَرِّفاً ، كما في قول أَعْشَى همدان[2]:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِراقِ حَبْيبهَا وما كان نَفْساً بالفِراقِ تَطِيْبُ

وهي مسألَة لم يَجُوِّزْها البصريُّون أَلْبَتَّة ؛ وعليه فإنَّهم يُخْضِعون تلك الشواهِدَ التي جاءَ ظاهِرُها على خلاف مذهبهم – للتَّأْويْل ، والتقدير، أو يَحْمِلونها على أنَّ هنالك روايةً أخْرى، كما في هذا الشاهد الذي ذكروا أنَّ رِوايَتَهُ الصحيحة:

أَتَهْجُرُ ليلَى بالفِراقِ حَبِيْبَهـا وما كان نَفْسِي بالفِراقِ تَطِيْبُ

(٢) تقديم معمولِ اسم الفعل:

أجاز الكوفيُّون هذه المسألة ، كما في قوله تعالى :﴿ كِتابَ الله عَلَيْكُم﴾[3]، على الرغْم من تقدُّمه عليه[4]. وقيل إنَّهُ منصوبٌ على أنَّه مصدر مؤكِّد لمضمون الجملَة قبله (حُرِّمَتْ)، على أنَّ العامِلَ فِعْلٌ مُقدَّر، والتقدير: كتَبَ الله ذلك عليكم كتاباً، أو فِعْلٌ مقدَّر آخَرُ، تقديره : الزَموا كتابَ الله.

---

(١) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٢٨١–١٣٢٧.

(٢) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرة: ٣٩، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف : ٢٥٩/١، السمين الحلبيّ ، الدرُّ المصون : ٥٧٥/٣.

(٣) النساء: ٢٤.

(٤) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف : ٧٨/١، الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرَة: ٣٤، السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٦٤٨/٣–٦٤٩.

(٣) جواز مجيْء معمول خبر (كان) وأخواتها بعدها أيًا كان:

أجاز الكوفيُّون أنْ يلي (كان) وأَخواتِها معمولُ خبرها وإنْ لم يكن ظرفاً أو جارّاً ومَجْروراً، كما في قول الفرزدق[1]:

قَنافِذُ هَدَّاجُوْن حَوْلَ بيوتهِمْ ... بما كانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا

وهي مسألة منعها البصريُّون ؛ ولذلك حملوا ما اسْتَشْهَدَ به الكوفيُّون من شِواهِدَ على زِيادَة (كان)، أو إضمار اسْمِها ، أو على الضرورة.

(٤) تقديم معمولِ التابع على المتبوع :

أجازَ الكوفيُّون هذه المسأَلَة، كما في: هذا طعامَكَ رجُلٌ آكِلٌ ، وزيداً قُمْتُ فَضَرَبْتُ . وهي مسأَلَةٌ منعها البصريُّون ؛ لأنَّ التابِعَ كالجُزْءِ من المَتْبوعِ ، والجزءُ لايتقدَّم على الكُلِّ [2].

(٥) جوازُ تقديم حرف الاستثناء في أوَّل الكلام :

أجاز الكوفيُّون هذه المسأَلة ، كما في : إلاَّ طعامَكَ ما أَكَلَ زيدٌ . وقد اعتمدوا في هذه الإجازة على بعض الشواهد الشعريَّة، كقول أبي زبيد الطائيّ[3]:

خَلا أَنَّ العِتاقَ مِنَ المطايا ... حَسِيْنَ به، فَهُنَّ إليه شُوْسُ

وقد مَنَعَ البصريُّون هذا التقديمَ.

(٦) جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه[4] :

أَجاز الكوفيُّون هذه المسأَلةَ ، كما في : ما طعامَك أكلَ زَيْدٌ ، وهي مسأَلَةٌ لم يُجِزْها البصريُّون.

(٧) تقديم خبر (ما زال) وأخَواتها عليها:

---

(١) انظر : الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة : ١٣٣، خالد الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح : ١/١٨٩-١٩٠، المبرد ، المقتضب: ٤/١٠١.

(٢) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة: ٦٠ ، الزَّمخشريّ، الكشاف: ١/٤٠٤.

(٣) انظر : أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف : ١/٢٧٣.

(٤) انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف : ١/١٧٣-١٧٦.

أجازَ الكوفيُّون هذه المسألَةَ، كما في: قائماً مازال زيدٌ؛ لأنَّ (ما زالَ) في الإثبات بمنزلة (كان)، لأنَّ نَفْيَ النَّفْي إثْبات؛ ولذلك تُعامَلُ معامَلتها في مثلِ هذا التقديم، على الرَّغْمِ من أنَّ أبا البركاتِ الأنباريّ لم يُعَزِّز هذا المَذْهَبَ بشاهدٍ. وقد مَنعَ البصريُّون هذه المسألة؛ لأنَّ (ما) في (ما زال) نافية، وحَرْفُ النفْيِ له الصَّدَارةُ، وهو كحرف الاستفهام من حَيْثُ إنَّ مابَعْدَهُ لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَه [1].

وما مرَّ مِن مواضعِ أجاز فيها الكوفيُّون التَّقْديمَ - يُعَزِّز احْترامَهُمْ لظاهرِ النصِّ، وطبيعة اللغة، ومسايرة ما عَلَيْهِ الأشكال في التراكيب اللغويَّة.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب ما جاءَ على خلافِ مَذْهَبِهم الوصْفيّ من حَيْثُ عَدَمُ القياس على ظاهر الشاهِدِ:

(١) تقديْمُ خبر المبتدأ عليه:

مَنَع الكوفيُّون هذه المسألة أيا كان الخَبَرُ؛ لئلاَّ يتقدَّم ضميْر الاسْمِ على ظاهره متناسِيْنَ ما في العربيَّة من شواهِدَ، وجوازَ عَوْدَة الضمير على اسم مُتأَخِّرٍ لفظاً مُتقَدِّمٍ رُتْبَةً. وهي مسأَلَةٌ أجازَها البصريُّون، وهو المَذْهَبُ الصحيح [2].

(٢) تَقْدِيمُ الحالِ على صاحِبِها وعامِلِها:

منع الكوفيُّون أنْ تتقدَّم الحالُ على صاحبها والعاملِ فيها، كما في: راكِباً جاء زَيْدٌ، وأجازوا هذا التقديمَ إذا كان صاحِبُ الحالِ مُضْمَراً، كما في: راكِباً جِئْتُ؛ لأنَّهم لا يجيزونَ تقديمَ المُضْمَرِ على الظاهرِ متناسِيْنَ تلك

---

(١) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ١/١٥٥-١٦٣.

(٢) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ١/٦٥.

الشواهدَ التي على خلاف مَذْهَبِهم هذا . وهي مسألة أجازَها البصريُّون بلا قَيْدٍ[1]

(٣) تقديم خَبَرِ ليس عليها:

مَنْعَ الكوفيُّون هذه المسألة مُتناسِيْنَ ما يُمْكِنُ أنْ يَتَوافَر في العربيَّةِ من شواهِدَ، كما مرَّ [2]؛ لكون (ليس) فعلاً غير مُتَصَرِّف، وغيرُ المُتَصَرِّفِ لا يعُامَلُ مُعاملةَ المتصَرِّف في هذه المسألة[3].

(٤) تقديم خبر (مادامَ) عليها:

أجمعَ النحويُّون بصريِّين وكوفيِّين على مَنْعِ هذه المسألة؛ لأنَّ (ما) في (مادامَ) مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفيَّةٌ زَمانيَّة، كما في : لا أَفْعَلُ هذا مادام زيدٌ قائماً؛ لأنَّ ما في صلة المصدرِ لايتقدَّم عليه[4].

ومِمَّا يُمكِنُ عَدُّه من باب الترتيب مَذْهَبا البصريِّين والكوفيِّين في إعمال أَحَدِ الفعلين المتنازِعَينِ في المعمول المتأخّر عَنْهما، إذْ ذهَب الكوفيُّون إلى أنَّ الفِعْل الأوَّل هو الأَوْلى ، وذهب البصريُّون إلى أنَّ الفِعلَ الثاني هو الأوْلى، لكونه مجاوراً. وفي المذهَب الكوفيّ يكون معمولُ الفعلِ الثاني محذوفاً، على أنَّ المعمولَ المَذْكورَ رُتْبتُه الأصليَّة على المذهب الكوفيّ أنْ يكون بَعْدَ العامِلِ فيه ، وهو الفعل الأوَّل[5]، كما في قوله تعالى: ﴿آتُوْني أُفْرِغْ عليه قِطْراً﴾[6]. والقول نفسه في العامِلِ المرفوعِ ، كما في : قام وقَعدَ زيدٌ، من حَيْثُ إنَّ (زيدٌ) فاعلٌ للأوَّل، على أنَّ فاعِلَ الفعلِ الثاني ضميرُ (زيد). وأجاز الفرَّاء أنْ يَعْمل كلا العاملينِ في المعمول ، إنِ اتَّفقَا ، كما في : قامَ وقَعَد زيْدٌ.

وبعدُ، فلَعَلَّ ما أَلْجأَ الكوفيِّين إلى إجازة التقديم في بعض المسائلِ – حَمْلُ

(١) انظر: أبو البركات الأنباريّ ، الإنصاف : ١/٢٥٠-٢٥٢.

(٢) انظر الصفحة: ١٢٠.

(٣) انظر : الإنصاف : ١/١٦٠-١٦٤.

(٤) انظر : الإنصاف : ١/١٦٠، السيوطي ، همع الهوامع : ٢/٨٨.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع : ٥/١٣٧-١٤٨، ، ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك : ٢/١٨٦-٢٠٣.

(٦) الكهف: ٩٦.

النصِّ على ظاهره، ومسايرَةُ الأشكالِ اللغويَّة في الشواهدِ من الكلام العربيّ، واحترامُ طبيعةِ اللغة ، ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ في هذه الإجازَة نَزْعَةً معياريَّةً توليديَّةً! لأنَّ فيها تَوَهُّماً للأَصْل ، وهو الرُّتْبة الأصيْلَة، والفَرْعِ، وهو تَغْيير هذه الرُّتْبة الأصيْلَة. أمَّا تَقَيُّدهم في بعض المسائِل بالرُّتْبَةِ الأصيلة ، على الرَّغْمِ من توافُرِ الشاهدِ الذي يَفْرِض عَلَيْهم وعلى غيرهم عَدَم التقيُّدِ بهذا الأَصْلِ المعياريِّ المُتَوَهَّم - فَيَرْجِعُ إلى الانْتصارِ لأُصولِهِمْ، والدِّفاعِ عَنْها. ويظهر لي أنَّ النَزْعَةَ الوصْفيَّة تطْغى على تلك النزعَة المعياريّة التحويليَّة التي قد تَتَبدَّى للقارئ، ولَسْتُ أَتَناسىَ أنَّ ترتيب العناصِرِ في التركيب اللغويّ عند الكوفيِّين وغيرهم يقوم على نظريَّة العامِلِ فعلاً كان أو حرفاً، كما مرَّ.

(و) **الإحلال:**

الإحلال يَكْمُنُ في وَضْع عُنصُرٍ مَوْضِعَ آخَرَ في التَّركِيْبِ اللغويّ على أنْ يتَضَمَّن معنى ذلك العُنْصُر المحذوف، ومَعْنًى آخَرَ جديداً، كما في إقامة الصفة مقام الموصوف، والتَّضمين ، كما يظهر لي. وممَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب هذه المسأَلَة في المذْهب الكوفيّ - ما يَأْتي:

(١) **تضميْن حَرْفٍ معنى آخر:**

ذهَب الكوفيُّون إلى أنَّ إحْلالَ حَرْفٍ مَحلَّ حرفٍ آخَرَ أولى من تضمينِ فِعْلٍ معنى فِعْلٍ آخر[1]، كما في قوله تعالى :﴿ ولاتأْكُلُوا أَموالَهُمْ إلى أمْوالِكم ﴾[2]، على أنَّ (إلى) بمعنى (مَعَ)، على المذهَب الكوفيِّ، أو على أنَّها تتعلَّق بحالٍ

(١) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٣/٥٥٦، الزَّمخشريّ، الكشاف : ١/٤٥٩، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط : ٣/١٦٠، الزَّرْكشيّ ، البرهان في علوم القرآن : ٣/٤٣، ابن العربّي، أحكام القرآن : ١/١٧٧، أبو البركات الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١/٢٠٤، مكيّ بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن: ١/١٤١، د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم : ١٢٤٥-١٢٦٢، ابن جنيّ، الخصائص: ٢/٣٠٨-٣١٠، ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللبيب : ٨٩٧ -٨٩٩ ، السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو : ١/١٨٧.

(٢) النساء: ٣.

محذوفة، والتقدير ، مَضْمُوْمَةً إلى أمْوالِكم ، أو على أنَّ (تأْكُلوا) مَضَمَّنٌ معنى (تَضُمُّوا)[1]، وغير ذلك من المواضع الأُخرى التي يحلُّ فيها حَرْفُ جَرٍّ مَوْضِعَ حَرْفٍ آخَر[2].

ومن المسائِل الخلافيَّة في معاني بعض حروف الجرّ أنَّ الباء تأْتي للتَّبعيض ، كما في قوله تعالى :﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بها عِبادُ اللهِ﴾[3]، وهو مذهَبُ الكوفيِّين ، وهي عند البصريِّين للإلصاقِ ، ولاتأتي للتبعيض ؛ لأنَّهم قد تَمَسّكوا بالأَصْلِ[4]. وقيل إنَّها زائِدَة ، أو بمعنى (مِنْ)، أو تتعلَّق بحالٍ محذوفة، على أنَّ التقدير: ممزوجَةً بها، وقيل إنَّ (يَشْرَبونَ) مُضَمَّنٌ معنى (يَلْتَذُّون)، أوْ (يَرْوَوْنَ)[5].

ومنها أَنَّ الكوفيِّين ذهبوا إلى أنَّ (عَنْ) تأتي لمعانٍ أُخرى غير المجاوزة، على خلافِ مَذهب البصريِّين من حَيْثُ إنَّها لا تَأْتي إلاَّ للمجاوزَة[6].

ومنها أنَّ اللامَ تَأْتي بمعنى (في) في المذهَب الكوفيّ ، وهي لَيْست كذلك في المذهَب البصريّ[7]. ومِمَّا قاسَ عليه الكوفيُّون هذه

---

(١) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون : ٣/ ٥٥٦-٥٥٧، الزمخشريّ، الكشاف : ٤٩٥/١، أبو حيَّان النحويّ ، البحر المحيط : ١٦٠/٣ ، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٧/١.

(٢) انظر أمْثلةً من هذا الإحْلال في : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم : ١٢٥٦-١٢٦٢.

(٣) النساء : ٦.

(٤) انظر : الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرَة : ١٦٠.

(٥) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٦٠٠/١٠ ، الزَّمخشريّ ، الكشاف : ١٩٦/٤ ، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٣٩٥/٨.

(٦) انظر: الشَّرجيّ، ائتلاف النُّصْرَة: ١٦١.

(٧) انظر : الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرَة: ١٤١ ، المراديّ ، الجنى الداني : ١٤٥ ، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف : ٤٧٨/٢.

المسألة - قولهُ تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إذا جمعناهُم ليومٍ لا رَيْبَ فيه ﴾[1].

ومن التَّضْمين أو الإحلالِ في غير حروف الجرِّ - إحلالُ حرفِ عطفٍ محلَّ

قولهُ تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إذا جمعناهُم ليومٍ لا رَيْبَ فيه ﴾[2].

ومن التَّضْمين أو الإحلالِ في غير حروف الجرِّ - إحلالُ حرفِ عطفٍ محلَّ آخَر، كما في قوله تعالى: ﴿ فأرْسَلْناه إلى مِئَةِ أَلْفٍ أو يَزيدونَ ﴾[3]، على أنَّ (أو) فيه بمعنى الواو، أو بمعنى (بل)[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ أو كَصَيِّبٍ مِنَ السماءِ ﴾[5]، على أنَّ مِنَ الأوْجُه الجائزة عند النحويِّين في (أَوْ) أنْ تكونَ بمعنى الواو، و (بَلْ)[6].

ومن الشِّعْرِ الذي جاءت فيه (أَوْ) بمعنى الواو - قول الشاعر:[7]

جاءَ الخِلافَةَ أَو كانَتْ له قَدَراً ⠀⠀⠀ كما أَتى ربَّه مُوْسَى على قَدَر

ومِمَّا جاءَت فيه بمعنى (بل) قولُ جريرٍ[8]:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى ⠀⠀⠀ وصورَتِها أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب التَّضْمين في هذه المسألة - إحْلالُ (لعلَّ) محلَّ حرف الاستفهام، أو مجيئها للاستِفْهام، على المذْهَب الكوفيّ، كما

---

(1) آل عمران: ٢٥.

(2) آل عمران: ٢٥.

(3) الصافَّات: ١٤٧.

(4) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ٩/٣٣٢، ١/١٦٧.

(5) البقرة: ١٩.

(6) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١/١٦٧.

(7) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١/١٦٧، المالقي، رصف المباني: ١٣١.

(8) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١/١٦٧، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ٢/ ٤٧٨.

في قوله تعالى :﴿ لاتَدْري لعلَّ اللهَ يُحْدِثُ بعدَ ذلك أمْراً﴾ [1]، وقوله: ﴿ومايُدْرِيْكَ لعلَّهُ يَزَّكَّى﴾[2]، وغير ذلك . وهي مسألة لا تَصِحُّ عند البصريِّين إلاَّ في الضرورة[3].

ومنه مجيءُ (إنْ) بمعنى (إذْ) على مَذْهبهم[4]، كما في قوله تعالى : ﴿وإنْ كُنْتُم في رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا على عَبْدِنا﴾[5]، وقوله :﴿ لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرامَ إنْ شاءَ اللهُ آمنِيْنَ ﴾[6]، وهي مسألَةٌ لاتَصِحُّ عند البصريِّين ؛ لأنَّ (إنْ) في هذين الموضعين وأضْرابهما شرطيَّة تَمَسُّكاً بالأصْلِ.

ومنه مَجيءُ اللام بمعنى (إلاَّ) إذا كانت (إنْ) بمعنى (ما) ، كما في قوله تعالى ﴿ وإنْ كانَتْ لكبيرَةً ﴾[7]، على أنَّ التقديرَ عند الكوفيِّين : ما كانَتْ إلاَّ كبيرَةً، و (إنْ) عند البصريِّين مخفَّفة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بين (إنْ) المخفّفة و(إنْ) النافية [8].

ومنهُ مجيء (إلاَّ) بمعنى الواو، كما في قوله تعالى :﴿ لئلاَّ يكونَ للناس عليكُمْ حُجَّةٌ إلاَّ الذينَ ظَلَموا ﴾[9]، على أنَّ التقدير. ولا الذين ظلَمُوا. وهي مسأَلَةٌ لاتصِحُّ عند البصريِّين ألبتَّة؛ لأنَّها عندهم للاستثناء[10].

---

(١) الطلاق: ١.

(٢) عبس : ٨.

(٣) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة : ١٥٨، المراديّ، الجنى الداني : ٩٨.

(٤) انظر : الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرَة : ١٥٤-١٥٥، المُراديّ، الجنى الداني: ٢٣٣، السمين الحلبي ، الدُّرُّ المصون: ١/١٩٧ ، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ١/١٠٢.

(٥) البقرة : ٢٣.

(٦) الفتح : ٢٧.

(٧) البقرة : ١٤٣.

(٨) انظر: المرادي، الجنى الداني : ١٦٨، ابن يعيش ، شرح المفصَّل : ٩/٢٦ ، الشَّرْجي، ائتلاف النُّصْرَة: ١٥٥-١٥٦.

(٩) البقرة : ١٥٠.

(١٠) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة : ١٧٤-١٧٥ .

ومِمَّا حُمِلَ على مَذْهَبِ الكوفيِّين قولُ عمرو بن معديكرب[1]:

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

وقول الفَرَزْدَق[2]:

ما بالمدينةِ دارٌ غَيْرُ واحِدَةٍ   دارُ الخليفَةِ إلاَّ دارُ مَرْوانا

(٢) الوَصْفُ بالمصدر:

أجازَ الكوفيُّون أنْ يُوْصَفَ بالمَصْدر على أنَّه مُؤَوَّل بالمشتقٍّ، كما في: جاءَ رجلٌ عَدْلٌ، ورِضًى، على أنَّ التَّقديرَ: عادلٌ، وراضٍ. وما مرَّ محمولٌ عند البصريِّين على حَذْفِ مضافٍ، والتقدير ذو عَدْلٍ، وذو رضًى[3].

(ز) التَّضْيِيقُ:

التَّضْييْقُ في المنهج التحويليّ التَّوْليديّ المعاصِر يَكْمُن في حَذْفِ عُنْصُرٍ من عناصِر التركيبِ، على أنْ ينوبَ عَنْه ما بقِي مِنْهُ في العْنصُرِ الأوَّل، كما في حَذْفِ ياء المتكلِّم المضاف إليها، وإبقاء الكسرة دليلاً على هذا المحذوف، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ قالَ ربِّ أرِني...﴾[4]، وقوله: ﴿قُلْ ياعِبادِ الذينَ آمنُوا ...﴾[5]، وغيرهما[6].

---

(١) انظر: السمين الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١٧٨/٢، ٤٧٠/١، سيبويه، الكتاب: ٣٧١/١، الهرويّ، الأُزهيَّة: ١٨٢، ابن عصفور، المُمْتِع في التصريف: ٥١/١.

(٢) انظر: السمينُ الحلبيّ، الدرُّ المصون: ١٧٩/٢، سيبويه، الكتاب: ٣٧٣/١، المبرِّد، المقتضب: ٤٢٥/٤، القرطبيّ، تفسير القرطبيّ: ١٦٩/٢.

(٣) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرَة: ٧٤، ابن هشام الأنصاريّ، أوْضح المسالك: ٩/٣.

(٤) الأعراف: : ١٤٣.

(٥) الزُّمر: ١٠.

(٦) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ٣٦٢-٣٦٣.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك في المَذْهَب الكوفيِّ - تَرْخيمُ المضاف إليه بحذف التاءِ من آخرهِ ، وإبقاءِ ما قَبْلَهَا على حركتهِ دليلاً على هذا المحذوف ، كما في قولِ زهير بن أبي سلمى[1].

خُذوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

على أنَّ التقديرَ : يا آلَ عِكْرِمَةَ.

وقول الشاعر[2]:

أَبا عُرْوَ، لاتَبْعَدْ فَكُلُّ ابنِ حُـرَّةٍ سَيَدْعُوهُ داعي مِيْتَـةٍ فَيُجِيْبُ

على أنَّ التقديْرَ: يا أبا عُرْوَةَ:

ومن ذلك إجازَتُهُمْ أنْ يُرَخَّم الاسْمُ الرُّباعيّ الذي قبل آخره حَرْفٌ ساكِنٌ ، كما في قولهم في تَرْخيم قِمَطْرٍ: يا قِمَ، بإبْقاءِ حركة الحرف الثاني بعد حَذْف الثالثِ الساكن، والرابعِ المتحرِّك . ومَذْهَبُ البصريِّين تَرْخيْمُه بحذْفِ الحرف الأخير[3].

ومنه إجازَتُهم تَرْخيمَ الاسم الثلاثيّ المتحرِّك الوسط، كقولهم في عُنُق : ياعُنُ. وأجازَ بَعْضُهم هذه المسألةَ في الثلاثيِّ بلا قَيْدٍ. وهذا الترخِيْم لم يُجِزْهُ البصريُّون[4].

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من هذه المسألة في غير باب التَّرْخيم عَدُّهم الميم المشدَّدَة

---

(١) انظر: الشَّرْجي ، ائتلاف النُّصْرَة : ٤٧-٤٨، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف : ٣٤٧/١.

(٢) انظر: أبو البَرَكات الأنباريّ، الإنصاف : ٣٤٨/١، ، ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك: ٥٦/٤، البغداديّ، خِزانة الأدب: ٣٧٧/١.

(٣) انظر: الشَّرْجيّ، ائتلاف النُّصْرة : ٤٨-٤٩، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ٣٦١/١.

(٤) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ٣٥٦/١-٣٦٠، الشَّرْجيّ ، ائتلاف النُّصْرَة: ٤٨.

في (اللُهمَّ) بقيَّةُ جملةٍ محذوفةٍ لكثرة الاستعمال ، على أنَّ التقدير: يا أَللَّهُ، أُمَّنا بخيرٍ.

ومِنْــه أنَّ (هَلُــمَّ) مُـرَكَّبَـةٌ عِنْدَهــم من : هَلْ أُمَّ ، وأنَّ (وَيْلُمِّـه) مُـرَكَّبـةٌ من: وَيْلَ أُمِّـه، وأنَّ (أَيْشٍ) مركَّبَـةٌ من: أيُّ شيءٍ؟ وأنَّ (عِمْ صبـاحاً) مُرَكَّبة من: أنْعِمْ صباحاً[1]، وغيرها من المركَّبات التي يُمْكِنُ عَدُّ ها من باب المنحوتات.

وما مرَّ من مسائِلَ حُمِلَ في بعضها النَّصُّ على غير ظاهره - على خلاف منْهج الكوفيِّين العامّ - تبدو ضئيلةً جدًّا بالإضافة إلى تلك التي تتوافرُ عند البصريِّين، زيادَةً على أنَّ للاحتجاج لأُصولِهم وقواعدِهم أثراً فيها.

(١) انظر: : أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف : ١/٣٤١-٣٤٧.

المصادرُ والمَراجعُ

ابن الأثير، مجد الدين المبارَك بن محمّد(ت : ٦٠٦ هـ):

(١) النِّهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق د. محمود الطناحيّ، القاهرة - دار إحياء الكُتب العربيَّة ، عيسى البابي الحلبي وشُركاه، (بلا تاريخ طبع).

الأخفش، سعيد بن مسعدَة (ت : ٢١٠هـ):

(٢) معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م (بلا مكان طبع).

الأزهريّ، خالد بن عبدالله (ت: ٩٠٥هـ):

(٣) شرح التَّصْريح على التَّوْضيح، وبهامشه حاشية العلاَّمة يس الحمصيّ العُلَيْمِيّ، القاهرة - دار إحياء الكتُب العربيَّة (بلا تاريخ طبع).

الأفَغاني ، سعيد:

(٤) من تاريخ النحو، الكويت - مكتبة الفلاح ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٥) في أصول النحو، دمشق - مطبعة الجامعة السوريَّة، الطبعة الثانية، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

أمين ، أحمد:

(٦) ضُحَى الإسلام، القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والتَّرْجمة والنشر، ١٩٦٤م.

الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ) :

(٧) كتاب أَسْرار العربيَّة ، تحقيق د. فخر صالح قدَّارة، بيروت - دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، وتحقيق محمد بهجة

البيطار ، دمشق - مطبعة الترقي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٧٧هـ-١٩٥٧م.

(٨)الإغراب في جَدَل الإعراب ، ولُمَع الأدلَّة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩١هـ -١٩٧١م.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنْصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة -مطبعة السَّعادة، الطبعةالرابعة، ١٩٨٠هـ -١٩٦١م.

الأنْباريّ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ):

(١٠) الزَّاهر في معاني كلمات الناس ، تحقيق د. حاتم الضَّامِن ، بغداد - دار الرَّشيد، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(١١) إيضاح الوقْف والابتداء، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، دمشق، ١٩٧١.

الأنْصاريّ، أحمد بن علي، ابن الباذش (ت: ٥٤٠هـ):

(١٢) كتاب الإقناع في القراءات السَّبْع، تحقيق د. عبد المجيد قطامِش، دمشق - دار الفكر، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ.

الأنصاريّ ، أحمد مكّي:

(١٣) أبو زكريَّا الفرَّاء ومَذهبه في النحو واللغة ، القاهرة -مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيَّة، ١٩٨٤هـ-١٩٦٤م.

البصريّ، صدر الدين أبو الفرج (ت: ٦٥٩هـ) :

(١٤) الحماسة البصريَّة، تحقيق مختار الدِّيْن أحمد، حيدر آباد، ١٩٦٤م.

البغداديّ، عبد القادر (ت: ١٠٩٣هـ):

(١٥) خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية، القاهرة -المطبعة الميريّة ببولاق (بلا تاريخ طبع).

التّكريتيّ، عبد المنعم أحمد صالح:

(١٦) ابن الشّجريّ، ومنهجه في النَّحْوِ ، بغداد - مطبعة الجامعة ، ١٩٧٥م.

ثعْلب، أحمد بن يحيى (ت : ٢٩١هـ):

(١٧) مجالِس ثَعْلب ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠م.

ابن جنِّي، عثمان (ت:٣٩٢هـ):

(١٨) الخصائص،تحقيق محمّد علي النّجّار، بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبْع).

(١٩) سرّ صناعة الإعراب، تحقيق د.حسن هنداويّ، دمشق- دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى ،١٣٠٧هـ- ١٩٨٧م.

(٢٠) المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النَّجدي ناصِف ، ود. عبد الفتّاح شلبيّ، القاهرة - المجلس الأعْلَى للشؤون الإسلاميَّة، دار إحياء التُّراث الإسلاميّ ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

الحديثيّ، خديجة:

(٢١) الشّاهد وأُصُوْل النحو في كتاب سيبويه، الكويت - مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.

(٢٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، بغداد - دار الرَّشيد، ١٩٨١م.

حمّادي، محمد ضاري:

(٢٣) الحديث النبويّ الشّريف وأثره في الدراسات اللغويَّة والنحويَّة ، بغداد – اللجنة الوطنيَّة للاحْتِفال بمطلع القرن الخامس عَشَرَ الهجريّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

الحموز، عبد الفتّاح:

(٢٤) باب التَّصْغير في مظانّ النَّحو واللغة بأمثلته الثَّرَّة المصنوعة تُوْسَمُ العربيَّة به بالتَّعْمِيَة والإلباس، مُؤْتة للبحوث والدراسات ، المجلَّد الثاني ، العدد الثاني، ١٩٨٨م.

(٢٥) الحذف في المثل العربيّ ، عمَّان – دار عمَّار للنشر والتّوزيع، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٢٦) اللَّبْس وأَمْنه في النَّسب في الكلام العربيّ وأمثلة التصريفيِّين المصنوعة الثَّرّة في مظانّ النحو والصَّرْف ، أُجيزَ للنشر في المجلَّة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة في الكويت.

(٢٧) المَذْهَبُ السَّلَفيّ (ابن القيِّم الجوْزيَّة، وشيخه ابن تَيْمِيَّة) في النحو واللغة ، مؤتة للبحوث والدِّراسات ، المجلَّد الثاني ، العدد الأوَّل، ١٩٨٧م.

ابن حَنْبَل، أحْمَد (٢٤١هـ):

(٢٨) مُسْنَد الإمام ابن حَنْبَل، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة – دار المعارف ، ١٣٦٨هـ-١٣٧٥هـ.

أبو حيَّان، أثير الدين محمّد بن يوسف (ت: ٦٥٤هـ):

(٢٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق د. مصطفى النَّماس، القاهرة – مطبعة المدنيّ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(٣٠) البحر المحيط ، الرياض -مكتبة ومطابع النصر الحديثة (بلا تاريخ طبع).

(٣١) تذكرة النُّحاة، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، بيروت - مُؤسَّسة الرسالة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ):

(٣٢) مُخْتَصر في شواذِّ القرآن من كتاب البديع ، نَشره برجشتراسر، القاهرة - المطبعة الرَّحمانِيَّة، ١٩٣٤م.

الرّاوي ، طه:

(٣٣) نَظرة في النحو ، مجلَّة المجمع العلمي العربي ، العدد ١٤.

الرَّضيّ، رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ (ت:٦٨٦هـ):

(٣٤) شَرْح الكافية في النحو ، بيروت - دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الزَّبيديّ، محمد عبد الرَّزَّاق (ت : ١٢٠٥هـ):

(٣٥) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق نخبة من العلماء، الكويت - مطبعة حكومة الكويت.

الزَّجَّاج، إبراهيم بن السّري (ت: ٣١١هـ):

(٣٦) معاني القرآن ، تحقيق عبد الجليل شلبيّ ، بيروت -المكتبة العصريَّة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

الزَّمخْشَريّ، جارَ الله محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ):

(٣٧) الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي البجاوي ، ومحمد أبو الفَضْل إبراهيم، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتَّوزيع، الطبعةالثالثة، ١٨٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٣٨) الكشّاف عن حقائق التنزيل وعُيون الأقاويل في وجوه التّأْويل القاهرة – مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأوْلاده(بلا تاريخ طبع).

(٣٩) المستَقْصى في أمثال العرب ، بيروت – دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م.

السّامِرّائيّ، إبراهيم:

(٤٠) النحو العربي في مواجهة العصر، بيروت – دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

ابن السَّرّاج، محمَّد بن سَهْل (ت: ٣١٦هـ):

(٤١) الأُصول في النحو ، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، بيروت – مؤسّسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

ابن سلاّم، أبو عبيد القاسم (ت: ٣٣٨هـ):

(٤٢) كتاب الأمثال ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق – دار المأْمون للتراث، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

(٤٣) غريب الحديث ، حيدر آباد ، ١٩٦٥م.

ابن سَلَمة، المُفضّل (ت: ٢٩٠هـ):

(٤٤) الفاخر، تحقيق عبد العليم الطّحاويّ، ومراجعة محمّد علي النّجار، القاهرة – الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

السّمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ):

(٤٥) الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق د. أحمد الخرّاط، دمشق – دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ):

(٤٦) الكتاب ، تحقيق عبد السَّلام هارون ، القاهرة- الهيئة العامّة للكتاب، ١٩٦٨م – ١٩٧٥م.

السيِّد، عبد الرَّحمن:

(٤٧) مدرسة البصرة النحويَّة ، نَشْأَتُها وتَطَوُّرها ، توزيع دار المعارف – مصر– القاهرة، الطبعة الأولى (بلا تاريخ طبع).

السِّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت: ٣٦٨هـ):

(٤٨) أخبار النحويِّين ، القاهرة – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ):

(٤٩) الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق طه عبد الرَّءوف سعد، القاهرة – مكتبة الكليّات الأزهريَّة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

(٥٠) الاقتراح ، حلب – دار المعارف (بلا تاريخ طبع)، وتحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السَّعادة، ١٩٧٦م.

(٥١) بغية الوعاة في طبقات اللغويِّين والنُّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة – مطبعة عيسى البابي وشُرَكاه، الطبعة الأُولى، ١٣٨٤هـ.

(٥٢) المُزهر في علوم اللغة وأَنواعها ، تحقيق محمد أَحمد جادَ المولى، القاهرة- دار إحياء الكتب العربيَّة ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع).

(٥٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأوَّل بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون)،

الكويت – البحوث العِلْمِيَّة، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

ابن الشَّجري، هبة الله علي بن حمزة (ت: ٥٤٢هـ):

(٥٤) الأمالي الشَّجَريَّة ، بيروت – دار المعرفة للطباعة والنَّشر (بلا تاريخ طبع).

الشَّرْجي، عبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيديَّ، (ت : ٨٠٢هـ):

(٥٥) كتاب ائتلاف النُّصْرَة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق د.طارق الجنابيّ ، بيروت – عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربيَّة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧.

شلبي، عبد الفتَّاح:

(٥٦) مِنْ أعيان الشِّيْعة ، أبو علي الفارسيّ ، القاهرة – دار نهضة مصر للطباعة والنَّشْر ، ١٩٨٨م.

الشَّنْتريني، محمد بن عبد الملك، ابن السَّرَّاج (ت: ٥٥٠هـ):

(٥٧) كتاب تنبيه الألباب على فَضائِل الإعراب، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، عمَّان – دار عمَّار للنشر والتَّوْزيع ، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

شَوْقي، ضيف:

(٥٨) المدارس النحويَّة ، القاهرة – دار المعارف ، ١٩٦٨م.

الصبَّان، محمّد علي (ت : ١٢٠٦هـ):

(٥٩) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، القاهرة – دار إحياء الكتب العربيَّة (بلا تاريخ طبع).

طرفة، ابن العبد (ت : ٦٠ق):

(٦٠) ديوان طرفة، شرح الأعلم الشَّنْتَمَرِيّ، تحقيق درزيَّة

الخطيب، ولطفي الصقَّال، دمشق، ١٩٧٥م.
طلب، عبد الحميد:
(٦١) تاريخ النحو وأُصوله ، القاهرة - مكتبة الشَّباب (بلا تاريخ طبع).
العسقَلانيّ، ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):
(٦٢) فتح الباريّ ، شرح صحيح البخاريّ، أشْرَف على مقابلة نُسخه المطبوعة ابن باز، ورقَّم كُتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي، وأخْرَجه محبّ الدين الخطيب، بيروت - دار الفكر (بلا تاريخ طبع).
عبد التَّواب، رمضان:
(٦٣) فُصول في فقه العربيَّة ، القاهرة - مكتبة الخانجيّ ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
العَسكريّ، أبو هلال (بعد الأربعمائة الهجريّة):
(٦٤) كتاب جمهرة الأمثال ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامِش، القاهرة - المُؤسَّسَة العربيَّة الحديثة للطبع والنشر والتَّوْزيع، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
العسكريّ، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريّ(ت: ٣٨٢هـ):
(٦٥) ما يقع فيه التَّصْحيف والتَّحْريف ، تحقيق د. السيِّد محمَّد يوسف، ومراجعة أحمد راتب النَّفَّاخ (بلا تاريخ طبع).
ابن عطيَّة، عبد الحقّ (ت: ٥٤١هـ):
(٦٦) المحرّرالوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المغرب، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

ابن عَقيل، بهاء الدِّين، (ت: ٧٦٩هـ):

(٦٧) المساعد على تَسهيل الفوائِد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دمشق – دار الفكر ، الطبعة الأُولى ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

العُكبَري، عبدالله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ):

(٦٨) التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق محمد البجاويّ، القاهرة – دارإحياء الكتب العربيَّة ، عيسى البابي الحلبيَّ وشركاه (بلا تاريخ طبع).

عمايرة، إسماعيل:

(٦٩) بحوث في الاستشراق واللغة ، عمَّان- دار البشير ، ومؤسّسة الرِّسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

عمايرة، حليمة:

(٧٠) الاتّجاهات النحْويَّة لدى القدماء ، دراسة تحليليَّة في ضوء المناهج المعاصرة ، رسالة دكتوراة ، الجامعة الأُرْدنيَّة، ١٩٩٠م.

عيد، محمَّد:

(٧١) الرّواية والاستشهاد باللغة ، مصر ، ١٩٧٢م.

العينيّ، بدر الدين محمود (ت :٨٥٥هـ):

(٧٢) عمدة القارىء شرح صحيح البخاريّ، القاهرة – مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأوْلاده، الطبعة الأُولى، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

الفارسيّ ، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار (ت : ٣٧٧هـ):

(٧٣) الحجَّة للقرَّاء السبعة ، تحقيق بدر الدين قهوجيّ، وبشير جويجاتي،ومراجعة عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدَقَّاق ، دمشق – دار المأمون للتراث، الطبعة الأُولى ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الفرّاء، يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ):

(٧٤) معاني القرآن الكريم، تحقيق د. عبد الفتّاح شلبيّ، ومراجعة علي النجديّ ناصف، القاهرة – الدّار المصريّة للتأليف والتّرْجمة، مطابع سجلّ العرب (بلا تاريخ طبع).

(٧٥) الأيّام والليالي والشُّهور، تحقيق إبراهيم الأبياريّ، القاهرة – المطبعة الأميريّة، ١٩٥٦م.

(٧٦) المنقوص والممدود، والتَّنْبيهات، لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمنيّ الرّاجكوتيّ، القاهرة – دار المعارف (بلا تاريخ طبع).

الفَرَزْدق، همّام بن غالب (ت: ١١٠هـ):

(٧٧) ديوان الفرزدق، بيروت – دار صادر، ١٩٦٦م.

القرطبيّ، محمد بن أحمد الأنصاريّ (ت: ٦٧١هـ):

(٧٨) الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

القفطيّ، جمال الدين علي بن يوسف (ت: ٦٤٦هـ):

(٧٩) إنباه الرُّواة على أنْباه النُّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة – مطبعة دار الكتب المصريّة، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م.

القيسيّ، مكّي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ):

(٨٠) مُشْكِل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السَّواس، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

ابن ماجة، محمد بن يزيد الرَّبعيّ (ت: ٢٧٣هـ):

(٨١) سنن ابن ماجة، تحقيق فؤاد عبد الباقي، القاهرة – البابي الحلبيّ، ١٩٥٢م.

المالقي، أحمد بن عبد النُّور (ت:٧٠٢هـ):

(٨٢) رصف المباني في شَرْح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد الخرَّاط، دمشق -مطبعة زيد بن ثابت ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ):

(٨٣) شواهِد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي، بيروت - عالم الكتب (بلا تاريخ طبع).

(٨٤) شرح الكافية الشَّافيَة ، تحقيق د. عبد المنعم أَحمد هويديّ ، دمشق - دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

المبارَك، مازن:

(٨٥) النحو العربيّ، العلَّة النحويَّة ، نَشأتُها وتطَوُّرها، دار الفكر، الطبعة الثانية ، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

المبرّد، محمَّد بن يزيد (ت : ٢٨٥هـ) :

(٨٦) كتاب المقتضب ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، لجنة إحياء التُّراث الإسلاميّ (بلا تاريخ طبع).

مختار، أحمد مختار عُمر:

(٨٧) البحث اللغويّ عند العرب، القاهرة - دار المعارف ، ١٩٧١م.

المخزوميّ، مَهْدي:

(٨٨) مَدْرسة الكوفة ومنَهجُها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

(٨٩) في النحو العربيّ، نَقْدٌ وتوجيه، بيروت – دار الرائد العربيّ، الطَّبْعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

المُرادي، حسين بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ):

(٩٠) الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه مُحْسن، بغداد، ١٣٩٦هـ–١٩٨٥م.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوريّ (ت: ٢٦١هـ):

(٩١) صحيح مُسْلِم، القاهرة – مطبعة محمّد علي صبيح ، ١٣٨٠هـ–١٩٦٠م.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبيّ (ت: ٥٩٢هـ):

(٩٢) الردُّ على النُّحاة، تحقيق د. محمد إبراهيم البنَّا، القاهرة – دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٠م.

مطر، عبد العزيز:

(٩٣) لَحْنُ العامَّة في ضوء الدِّراسات اللغويَّة الحديثة ، القاهرة – دار الكتاب العربيّ، للطباعة والنَّشْر ، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م.

مغالسة، محمود حسني:

(٩٤) احتجاج النحويِّين بالحديث ، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة الأردنيّ، السنة الثانية ، ج٣، ٤، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

ابن مَنْظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ):

(٩٥) لسان العرب، بيروت – دار صادر ، ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

المَيْداني، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم النيسابوريّ (ت: ٥١٨هـ):

(٩٦) مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة

- مطبعة السُّنَّة المحمَّديَّة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

نايلة، عبد الجبَّار علوان:

(٩٧) ظاهرة تخطئة النحويِّين للفصحاء والقرَّاء، مجلة المجمع العلمي العراقيّ، ج١، مجلد ٣٧، ١٩٨٦م.

(٩٨) الشَّواهد والاستشهاد في النحو، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

النَّجار، محمد:

(٩٩) ضياء السالك إلى أَوْضَح المسالِك، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ (بلا مكان طبع).

النحَّاس، أحمد بن محمَّد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ):

(١٠٠) إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بغداد- مطبعة العاني، (بلا تاريخ طبع).

ابن النَّديم، محمَّد بن إسحق (ت: ٣٨٥هـ):

(١٠١) الفهرست، بعناية فلوكل، نشرة بالأوفست، بيروت - مكتبة الخيَّاط، ١٩٦٤م.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (ت: ٧٦١هـ):

(١٠٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمَّد علي حمدالله، ومراجعة سعيد الأفغانيّ، بيروت - دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

(١٠٣) أوضح المسالك إلى ألفِيَّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، القاهرة - مطبعة السَّعادة، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.

(١٠٤) شرح قصيدة كعب بن زهير ، تحقيق د. محمود حسن أبو ناجي، بيروت - مؤسَّسة علوم القرآن ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الهنديّ، علاء الدِّين المتَّقي بن حسام الدين الهنديّ البرهان فوريّ (ت: ٩٧٥هـ):

(١٠٥) كنز العمَّال في سُنَن الأقْوال والأفعال ، ضبطه وفسَّر غريبه بكر حياني ، ووضع فهارسَه صفْوَت السقّا، بيروت -مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الخامسة.

ياقوت الحمويّ، أبو عبدالله (ت:٦٢٦هـ):

(١٠٦) معجم الأُدَباء ، القاهرة ، دار المأمون، ١٣٥٥هـ.

ابن يعيش، موفَّق الدين يعيش (ت: ٦٦٣هـ):

(١٠٧) شرح المفصَّل ، إشراف مشيخة الأزهر، القاهرة - إدارة الطباعة المنيريَّة (بلا تاريخ طبع).



فهرست موضوعات البحث ومسائله

مُقدّمة البحث: ٥-١٢

الفَصْل الأوَّل

الكوفيُّون والسَّماع

(١٣-٩٠)

الفَصْلُ الثَّاني
الكوفيُّون والقياس
(٩١-١٣٣)

الفَصْلُ الثالث
الكوفيُّون والتَّعْليلُ
(١٣٥-١٧٣)

الفَصْلُ الرابعُ

الكوفيُّون وبَعْض المسائِلِ التي على خلاف منْهجِهم الوَصْفيّ (١٧٥-٢٠٢)